المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

تخصص دراسات استراتيجية ودولية

مذكرة

السياسة الأمنية الأوروبية في مكافحة الإرهاب
" تنظيم الدولة الاسلامية نموذجا"

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة : فتيحة عوالي

تحت إشراف : أ/ نسيمة عقة

لجنة المناقشة

أ/ مريم علاوي	رئيسا
أ/ نسيمة عقة	مقررا و مشرفا
أ/عمر بن سليمان	عضوا مناقش

السنة الجامعية : 2016- 2017.

تشكرات

أوّلا نشكر الله القدير أن منحنا القوة على إنجاز هذا العمل المتواضع ونحمد الله حمدا كثيرا يليق بجلال وجهة الكريم.

قال صلى الله عليه وسلّم:

" من صنع إليكم فكافئوه ، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه "

و إنّه لمن دواعي العرفان بالجميل أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من:

الأستاذة المشرفة"عقّة نسيمة" التي قدمت لنا كل العون خلال انجازنا للمذكرة و لم تبخل علينا بأي جهد و نصائح و توجيهات قيّمة فلك كلّ الاحترام والتقدير أستذاتي.

كما نتوجه بالشكر و الامتنان إلى من الأستاذ "مكي محمد السعيد" الذي دعمنا في هذا العمل، و كذا الشكر إلى كلّ من مدير الدراسات الأستاذ "مغراوي لقمان"ورئيس القسم الأستاذ "جنوحات حسين" وإلى كل أساتذة وعمّال المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

و لا يفوتنا أن نشكر كل من قدم لنا يد المساعدة و لو بكلمة طيبة أو تشجيع لإتمام هذه المذكرة.

والله ولي التوفيق

الإهداء

إلى روح والدي رحمه الله

إلى والدتي أطال الله في عمرها

إلى أخي وأخواتي وأبنائهم

إلى زملائي في الإعلام في جريدة وتلفزيون "النهار" وأخصّ بالذكر: المدير العام "أنيس رحماني" ومديرة النشر"سعاد عزوز" ورئيسا التحرير "إسماعيل فلاح" وأمين شاوش" وزملائي كلّهم.

إلى زملائي في النضّال السياسي كلّ من "سليماني عبد الكريم" "نوارة سعدية جعفر"، "سليماني حميد" و"مخرفه صليحة"، "درامشيني بوعلام" وكذا "جنّاتي عبد الكريم" و "سعاد معلاوي".

إلى أصدقائي وزملائي: سيهام، إيمان، عبد الرزاق وعمار عبد الرحمان.

إليكم أهدي هذا العمل

فتيحة عوالي

" إذا كنتم تريدون القضاء على الإرهاب فكفوا عن صنعه... "

نعوم تشومسكي

مقدمة

مقدمة:

برز الاتحاد الأوروبي كتجربة تكاملية ناجحة بعد كل ما حقّقه من تطورات في وضع العديد من السياسات المرتبطة بمجالات عديدة فبعد توحيد السياسات الاقتصادية والنجاح في بناء منطقة تجارة حرة والتوصل إلى أطر عامة للسياسات الاجتماعية والثقافية، جاء دور السياسات الأمنية التي كانت تهدف إلى بناء إطار تعاوني مستقل تكون مهمته الأساسية التصدي لكافة التهديدات التي تستهدف أمن ومستقبل التكتل. وتعد في هذا الإطار السياسية الأمنية الأوروبية من أبرز السياسات المقترحة من قبل دول الاتحاد، وقد كان ظهورها تتويجا لمسيرة طويلة من المجهودات الفردية والجماعية للدول الأوروبية غير أن تعقد وخطورة الأنماط المختلفة للتهديدات وخاصة بعد ظهور ما يسمى "بالتهديدات الأمنية الجديدة" وضع هذه السياسة في وضع صعب ترجمه التباين الكبير في وجهات النظر فيما يتعلق بالعديد من القضايا ومنها الإرهاب، وخاصة في ظل ما تعرفه الظاهرة من تطور وتعقد على خلفية التمكن الكبير لعناصر التنظيمات الإرهابية من التكنولوجيات الحديثة التي عمقت من خطورتها. في هذا الإطار جاء ظهور تنظيم الدولة الاسلامية منذ سنة 2014 حيث يصنف كآخر أجيال الإرهاب بسبب التطور الكبير والخصائص المميزة لعناصر التنظيم وما حققه من نتائج من حيث تمكنه من تهديد الأمن والسلم الدوليين وقيامه بالعديد من العمليات الإرهابية ضد عدد من الدول الأوربية أدت بها إلى البقاء في حالة استنفار وتخوف مستمرين خاصة وأن التنظيم أصبح يستقطب إلى صفوفه مجندين أوروبيين وهذا ما دفعها إلى محاولة البحث عن آليات مشتركة لمواجهته و هذا في ظل جدل وتباين كبيرين حول استراتيجيات التعامل مع المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين واللاجئين السوريين.

إشكالية الدراسة:

كيف أثرت الظاهرة الإرهابية (تنظيم الدولة الإسلامية)على السياسات الأمنية الأوروبية في مكافحة الإرهاب؟

الأسئلة الفرعية للدراسة؟

1- ما هي الرؤية الأوروبية للأمن و الإرهاب؟
2- ما المقصود بتنظيم الدولة الإسلامية داعش؟
3- هل يوجد توافق في الرؤى الأوروبية في تصورها لمفهوم الإرهاب كتهديد أمني جديد؟

4- هل نجحت الدول الأوروبية في وضع السياسات أمنية لمواجهة تهديد تنظيم الدولة الإسلامية في أوروبا؟

فرضيات الدراسة:

1- أدى تصاعد التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في أوروبا إلى تباعد السياسات الأمنية لدول الإتحاد الأوروبي وإنفراد كلّ دولة بسياسة خاصة في مكافحتها.

2- زيادة كثافة الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة في أوروبا أدى إلى زيادة توجه الدول الأوروبية إلى تبني سياسة أمنية مشتركة في مواجهة هذا التهديد.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

مفهوم السياسة الأمنية

تعرف السياسة الأمنية بأنها عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري وتشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة لبناء الثقة وتحسين التفاعلات الدولية والقدرة على المساهمة في التوسع المثمر للبرنامج الأمني، ويتضح لنا من خلال التعريف السابق أنّ السياسة الأمنية تحتاج إلى تحكم كبير في قوة الدبلوماسية من طرف الوحدات السياسية والفواعل المختلفة المشكلة لها، وهذا بهدف بناء السياسة الأمنية على المستويين الداخلي والخارجي وتتميز بالتحكم الكبير في مجموع البرامج والإجراءات التي يتم وضعها بهدف تحقيق وحماية مصالح الأفراد الجماعات والدول.

كما نجد تعريفا آخر بتعبير السياسة الأمنية مجموعة من البرامج المحددة التي تأخذ في الحسبان الاحتياجات الرئيسية للأشخاص فهي لا تنحصر على الجانب العسكري ولكنها تمتد لتشمل باقي نواحي الحياة بدءا بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وصولا إلى الاحتياجات الثقافية وفي هذا الإطار أشار فوستر إلى وجود ثلاثة قوى رئيسية تعد هي المسؤولة عن بناء السياسة الأمنية وتتمثل هذه القوى في: القوى الاقتصادية، القوى السياسية، والقوى العسكرية. ويشترط في السياسة الأمنية الجيدة ما يلي قيام السياسة الأمنية:

- ✓ التكيف مع البيئة الأمنية الداخلية و الخارجية

✓ الاعتماد على توجهات السكان و الأفراد بحيث أن السياسة الأمنية لا يجب أن تكون متعارضة مع ما يراه السكان بل على العكس من ذلك يجب ان تكون انعكاسا للتوافق والانسجام بين الدولة والمواطن[1].

الإطار النظري للدراسة:

نظرية مركب الأمن الإقليمي:

تعتبر نظرة مركب الأمن الجهوي لباري بوزان و ويفر أبرز إسهام نظري في مجال التنظير للأمن الإقليمي للدول وينطلق في صياغة أسس هذه النظرية من تعريف النظام الإقليمي في بعده الأمني حيث يعتبره نظاما فرعيا ومتميزا ذو علاقات أمنية يتواجد بين مجموعة منت الدول جعلها مصيرها في حيز جغرافي مع بعضها البعض.كما أشار إلى أن هذا الإقليم يتكون من مستويين رئيسيين هما:

- توزيع القدرات بين الفواعل المركزية
- نسيج الصداقة والعداوة وفي هذا الإطار يبرز التفاعل بين الدول الأعضاء في النظام الإقليمي

وهو التفاعل الذي يمكن أن يأخذ أقصى درجة من العداوة وأقصى درجة من الصداقة وهو ما اصطلح عليه كانتوريو شبيغل ب" طيف العلاقات".

وربط باري بوزان حتمية البناء الإقليمي التحقيق الأمن بمفهومي التهديدات والإنكشافات حيث أشار في هذا الإطار إلى أهمية إدراك هذين المفهومين في تحقيق الأمن القومي، وأن الاهتمام بالسياسات التي تحقق هذا الأخير سيؤدي إلى خفض الإنكشافات ومنه الحد من انتشار التهديدات الأمنية بمختلف أشكالها"، فالأمن على مستوى الدولة القومية يسعى إلى التحرر من التهديد، أما على المستوى الدولي فهو يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي"[2].

ويعرف باري بوزان مركب الأمن الإقليمي بأنه تحقيق مستوى الارتباط الأمني بين دول منطقة ما، بحيث يصبح أمن كل دولة غير قابل للانفصال عن أمة بقية الدول الداخلة في الإقليم.

أو هو مجموعة وحدات متشابكة فيها عمليات الأمن واللاأمن أو كلاهما بصفة تصبح فيها مشاكل

---

[1] قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، التحديات والرهانات، **رسالة ماجستير**، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص 44-45.

[2] جصاص لبنى، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي- دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا، **رسالة ماجستير**، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010) ص 60.

الإقليمي والأمن العالمي[1].

لقد أدى التطور الكبير الذي لحق بمفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة إلى تطور البحث أيضا في سبل تحقيقه وفي هذا الإطار ظهرت فكرة الإقليمية الأمنية التي تقوم على فكرة الاعتماد المتبادل في المجال الأمني على المستويين الإقليمي والدولي كما برزت المقاربات التي تطرقت لكيفية اكتساب الدول القدرة للاستجابة لمختلف التهديدات.

وفي هذا الإطار جاءت نظرية "**مركب الأمن الجهوي**" لباري بوزان وهي ترتكز على فكرة وجود مركب الأمن الجهوي الذي يعرفه على أنه:"**مجموعة وحدات تتشابك فيها علاقات الأمن واللاأمن أو كلاهما بصورة تجعل من الصعب أو من غير المعقول أن تحل هذه المشاكل بمعزل عن بعضها البعض**"[2].وتركز نظرية مركب الأمن الجهوي على النقاط التالية:

1- التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة مقارنة بالمسافات الطويلة .

2- قدرات الدول ونواياهم تتعلق تاريخيا بالدول المجاورة لهم جغرافيا، وبذلك تصبح درجة الاعتماد المتبادل الأمني أكثر قوة وحدة بين الفاعلين داخل المركب الأمني مقارنة بالفواعل داخل المركب ودول أخرى خارجه.

3- إن مركب الأمن الجهوي قد يكون مخترقا من قبل القوى العالمية إذا كان على نطاق واسع.

4- إن الأقاليم لها درجة كبيرة من الاستقلالية في وضع أنماط مرتبطة بديناميكيتها الإقليمية.

5- استعمال مفهوم مركب الأمن الإقليمي في الدراسات الأمنية يسهل عملية تكييف، وإعادة استراتيجيات السياسة الخارجية للدول بواسطة تقييم كفاءة السياق الإقليمي. [3]

غير أن هذا التصور لا يكون مجديا إذا لم يرتبط بالمستويات الأربعة التي قدمها بوزان والتي في نظره تعتبر ضرورية من أجل التوصل للمفهوم الشامل للاعتمادية الأمنية في مركب الأمن وهذه المستويات هي:

- المستوى المحلي لدول الإقليم: يتم التركيز من خلاله على ضعف الدولة والتهديدات والأخطار والمخاوف الأمنية لديها .
- مستوى العلاقات الناشئة إقليميا بين دول ودول الإقليم الأخرى.
- مستوى تفاعل الإقليم مع الأقاليم المجاورة وهنا يفترض أن يكون التفاعل من الداخل أكثر أهمية

[1] زهير حواس زهير حواس، **الحوارات الامنية في المتوسط، احتواء أم إطار لهندسة إقليمية**، دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي، رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2011، ص25.

[2] المرجع نفسه، ص 24

[3] زهير حواس، المرجع السابق، ص 24

- مستوى تفاعل القوى العالمية في المنطقة وهنا يتم التعرض وهنا يتم التعرض لتفاعل هياكل الأمن الإقليمي والأمن العالمي[1].

كما لاحظنا إذن فإن المستوى الإقليمي يعد هو جوهر وأساس هذه النظرية حيث يشير باري بوزان إلى أن السبيل الوحيد من أجل مواجهة الأخطار هو ضرورة الاعتماد الأمني المتبادل وكذا جعل أمن كل طرف مرهونا بأمن الطرف الآخر على اعتبار أن أي نظام إقليمي هو نظام فرعي هام ومتميز ذو علاقات أمنية بين مجموعة من الدول جعلها مصيرها متجاورة جغرافيا، وكلما فقدت الحدود الوطنية وظيفتها كدرع واقي من مختلف التهديدات الأمنية، يقوم التجمع على مستوى إقليمي بالتخفيف من التركيز على الأمن الوطني وهذا من خلال اتخاذ تصور أمني شامل ومتجانس.

الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمدت الدراسة على مركب منهجي للتعاطي مع مختلف متغيرات الظاهرة المدروسة كالآتي:

1- **المنهج الوصفي:** منهج تم استخدامه لوصف التجربة التكاملية الأوروبية و مؤسسات الإتحاد الأوروبي من جهة، و كذا لتقديم نظرة عامة حول تنظيم الدولة الإسلامية و إرهاصاته من جهة أخرى، فالوصف يمكننا من فهم الأساس الأول لموضوعنا.

2- **المنهج التاريخي:** وتم استعماله من خلال سرد كيفية تحول السياسية الأمنية الأوربية من سياسة اقتصادية مشتركة إلى سياسة أمنية دفاعية عبر مراحل كما تم التطرق الى نشأة التنظيم الإرهابي

3- **منهج دراسة الحالة:** تم استخدامه لدراسة حالة داعش وما يفرضه من تهديدات على دول الإتحاد الأوروبي ذلك لكونه أكثر التنظيمات نشاطا و فعالية في السنوات الأخيرة.

4- المنهج المقارن: حيث استعمل بشكل بسيط عن طريق مقارنة غير ظاهرية حيث تم الاستعانة به خلال التحليلي في الفصل الأخير لنبيان مدى توافق السياسيات الأمنية الأوربية في مكافحة الإرهاب ومكافحة تنظيم داعش.

5- أسباب إختيار الموضوع:

1- الأسباب الذاتية: جاء إختيارنا لهذا الموضوع لاهتمامنا بحقل الدراسات الأمنية و الظاهرة الإرهابية بشكل خاص و كذا رغبة منا في معرفة كيفية تعاطي أوروبا مع ما يتهددها من أخطار خاصة و أن صعود حركات الإسلام الراديكالي تعتبر موضوع الساعة.

2- الأسباب الموضوعية: يندرج الموضوع في إطار استكمال متطلبات الحصول على ماستر علوم سياسية تخصص دراسات إستراتيجية و دولية، حيث نريد التوصل إلى كيفية تأثر السياسة الأمني

[1] جصاص لبنى، مرجع سابق، ص 60

الأوربية المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب وما مدى تمكنها من التصدّي لهذا الخطر والتهديد الذي قضى أمنها وإستقرارها.

أهداف الدراسة:

1- الأهداف العلمية: تهدف الدراسة من الناحية العلمية إلى إماطة اللبس حول خبايا التصور الأمني الأوروبي و ما ينجر عنه من إنعكاسات على نظريات التكامل و الإندماج في حقل العلاقات الدولية.

2- الأهداف العملية: تهدف الدراسة من الناحية العملية إلى معرفة مواطن التوافق والإختلاف بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في نظرتهم لسبل و آليات مكافحة الإرهاب خاصة بعد أن أصبحت أوروبا مسرحا لعدة هجمات إرهابية قادها تنظيم داعش.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الظاهرة التي تدرسها، فهي تتناول ظاهرة الإرهاب التي تهيمن على المشهد العالمي نظرا لما تفرضه من تحديات على الدول، إضافة غلى ذلك فإن تعاطي أوروبا مع ملف الإرهاب و الهجرة جعله من الأهمية بمكان بحث تداعيات ذلك على أوروبا من جهة و على الدول العربية من جهة أخرى.

1_ الإطار المكاني: الإتحاد الأوربي هو مجموعة من الدول التي اتحدت فيما بينها من أجل التكامل الاقتصادي العلمي والأمني وغيرها في كلّ المجالات، وباعتبار انّ الاتحاد الأوربي هو القارة الأوربية التي تقرب من إفريقيا واسيا وهي الآن ملاذ لسكان القارتين، لكن أوربا الآن أصبحت مهددة في أمنها بعد أن كانت هي الآمنة والحامية لشعوب العالم طالبي اللجوء السياسي ، ومصدر تهديدها هو الإرهاب منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، وألان الخطر هو تنظيم الدولة الإسلامية المعروف ب "داعش" ، وعيه اخترنا الاتحاد الأوربي لدراستنا.

2_ الإطار الزماني: تناولنا في دراستنا مكافحة الإرهاب في أوربا منذ تفجيرات مدريد باسبانيا سنة2004 إلى غاية 2016 بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في أوربا، وقد تطرقنا إلى دراسة حالة تنظيم الدولة الإسلامية منذ 2014 إلى 2016 في دول الإتحاد الأوربي على اعتبار أن الهجمات التي شنها التنظيم كانت كثيرة خصوصا في دول غرب أوربا.

أدبيات الدراسة:

رغم عدم وجود العديد من الأدبيات التي تطرقت لعلاقة تنامي موجة الإرهاب في أوروبا ببناء سياسة أمنية مشتركة لدول الإتحاد إلاّ أننا إرتئينا أن المرجعين الآتيين قد اقتربنا لحد كبير من مجال دراستنا:

1- رسالة ماجستير للطالب قريب بلال من جامعة باتنة موسومة بعنوان "السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، التحديات والرهانات"، تناولت التحديات و الرهانات التي تواجه الإتحاد الأوروبي و دوله في بناء و بلورت سياسة أمنية مشتركة في مواجهة التهديدات الأمنية التي تواجهها على إختلافها.

2- كتاب الأستاذ "عبد الباري عطوان" بعنوان " الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش و المستقبل" و الذي يعد من أول و أهم المراجع التي تطرقت إلى ظاهرة تنظيم الدولة الإسلامية بالنقد و التحليل من خلال الوقائع التي صاحبت ظهورها و توسعها و العوامل التي ساعدت في ذلك.

3-كتاب باللغة الفرنسية تحت عنوان '« l Etat islamique» للكاتب "كلمان ليفي" والذي يتضمن حدود قريبة من دراستنا حيث يتعرض إلى نشأة التنظيم وتمويله وكذا زعمائه.

تقسيم الدراسة:

من خلال الإطلاع على مختلف الأدبيات و على ضوء الإشكالية الموضوعة و الفرضيات المقترحة تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاث فصول بما تقتضيه الضرورة البحثية كالآتي:

الفصل الأول و وسم بعنوان " السياسة الأمنية الأوروبية، دراسة في الأسس والمرتكزات"، و يتناول عبر ثلاث مباحث أسس و مرتكزات السياسة الأمنية الأوروبية انطلاقا من نشأتها و تطورها وصولا لأهدافها و آلياتها.

الفصل الثاني جاء تحت عنوان "الإرهاب الدولي وتنظيم الدولة الإسلامية" و تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاث مباحث تناولنا في أولها الإطار العام للإرهاب من حيث التعريف، النشأة و الأنواع...إلخ. و تناولنا في الثاني آليات مكافحة الإرهاب العبر قومي في القانون الدولي، لنخصص المبحث الثالث للتطرق للأطر الكبرى لتنظيم الدولة الإسلامية انطلاقا من النشأة، التطور، مصادر التمويل و التنظيم.

الفصل الثالث موسوم بعنوان " آليات و مضامين السياسة الأمنية الأوروبية لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية" و تطرق عبر ثلاثة مباحث إلى التهديدات التي تواجهها أوروبا بمختلف أبعادها ثم السبل التي انتهجتها الدول الأوروبية على الصعيدين الفردي و الجماعي لمواجهة تلك التهديدات عبر حزمة من الآليات الداخلية و الخارجية، و في الأخير ارتأينا تقديم تقييم للسياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الإرهاب " تنظيم الدولة الإسلامية".

الفصل الأول : الإطار العام للسياسة الأمنية الأوروبية

تمهيد:

فرضت التحولات المختلفة التي مربها النظام الدولي بروز العديدمن الفواعل والقوى الدولية التي سعت إلى لعب المزيد من الأدوار والسعي إلى تحقيق الريادة وكسب مكانة في النظام الدولي، ومن بين التحولات التغيير على مستوى المفاهيم عامة وفي مفهوم الأمن خاصة، فقد برزت العديد من التهديدات الأمنية الجديد التي صنعتها عدة عوامل، فوضعت هذه التهديدات الدول في هاجس وقلق، ومن بين هذه الدول، بلدان القارة الأوربية ، التي أحست لتهديد والخوف على أمنها وسيادتها ولذلك فقد كان بناء سياسية أمنية ودفاعية مشتركة أولى أولويات دول الاتحاد حيث رأت أن تضع خلافاتها جانب واستخدام عامل المصلحة المشتركة والاقتصاد محركا لسياستها الخارجية، وتبني نظام الكونفدرالية لتعزيز أن أمن وتقدم الدول الأوربية.

المبحث الأول: نشأة السياسة الأمنية الأوروبية

تمخض عن نهاية كل من الحربين الأولى والثانية عدة آثار على القارة الأوربية كونها كانت أرض التي حملت هذه الحربين، الأمر الذي دفع الدول الأوروبية إلى التفكير جديا نحو وضع حد لمصادر الخلاف والنزاع بينها والتوجه نحو بناء إستراتيجية شاملة تمكن من مواجهة كل أثار الدمار وفي هذا الإطار أدركت الدول الأوروبية أهمية العمل التكاملي وأضحى من الأهمية بمكان العمل وفق المنهج الوظيفي لبناء أوروبا الموحدة ويتميز هذا المنهج الجديد في كونه اقتصادي في أسسه وسياسي في أبعاده وأهدافه بعيدة المدى[1] وهو ما بدأ يتجلى تدريجيا في ظهور النزعة نحو التعاون الأمني ومحاولات توحيد المواقف الخارجية للدول الأوروبية وتجسد مع ظهور السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة.

المطلب الأول: نشأة وتطور السياسة الأمنية الأوروبية

أدت نهاية الحرب الباردة إلى إحداث تغيرات وتحولات جذرية في بنية النظام الدولي وذلك من خلال وانهيار الاتحاد السوفياتي وما الذي أدى إلى التأثير بصورة مباشرة على دول أوروبا الغربية، وقد أدى هذا الوضع إلى بروز تخوف أوروبي تأزم الوضع الأمني وبروز قوة جديدة تسعى لملء الفراغ ، وأمام هذا الوضع طلب كل من الرئيس الفرنسي "ميتران "والمستشار الألماني "هلمت كول "في رسالتهما إلى رئيس المجلس الأوروبي في 19 أفريل 1990بالإسراع في البناء السياسي لأوروبا وتطبيق سياسة خارجية وأمنية مشتركة ،وقد فتحت هذه المبادرة المجال لتغيير في العلاقات بين الدول الأعضاء بإنشاء الاتحاد الأوروبي ،حيث ورد في رسالة الرئيس الفرنسي الموجهة إلى رئيس المجلس الأوروبي في 6 د 1990إقترحات ترمى إلى منح مهام جديدة للاتحاد.

وعبرت دول الاتحاد الأوروبي عن رغبتها في بناء منظمة أوروبية قادرة على ضمان السلم والأمن الإقليمي وذلك من خلال توقيع معاهدة بروكسل سنة 1948 التي مثلت اللبنة الأولى لتأسيس ما يعرف باتحاد أوروبا الغربية التي تأسست سنة 1954 هي عبارة عن منظمة أوروبية ذات توجهات عسكرية وسياسية تهدف إلى تقديم الدعم اللوجيستي لمنظمة حلف الشمال الأطلسي، وتلت هذه

[1] حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**(الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2008)، ص .97.

المحاولة محاولات أخرى مثل مشروع الجماعة الأوروبية للدفاع سنة 1952 ومخطط فوشي في الفترة الممتدة ما بين 1961-1962 وهي كلها محاولات تندرج ضمن محاولات الاتحاد الأوروبي في تحقيق الاستقلالية في سياسته الأمنية المشتركة بعيدا عن حلف الناتو[1].

بعد هذه المحاولة ظهرت محاولة أخرى جادة من قبل دول الاتحاد الأوروبي لتوحيد الجهود الأمنية وهي مجموعة الدفاع الأوروبي سنة 1954 وجمعت كل من فرنسا، بلجيكا، ألمانيا، لكسمبورغ، إيطاليا وهولندا، غير أنها ورغم وصولها لمراحل متطورة من المفاوضات باءت بالفشل في الأخير بسبب عدم موافقة البرلمان الفرنسي عليها واعتبارها مساس بالأمن القومي الفرنسي والسيادة القومية الفرنسية وقد مثلت تلك الخطة دافعا قويا للقادة الأوروبية من أجل الارتقاء بتعاونهم من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي[2].

بعد هذه المحاولة عادت الدول الأوروبية للتفاوض من جديد حول السياسة الأمنية وكان ذلك في سنوات الستينات حيث حاولت دول الاتحاد الأوروبي بناء تعاون سياسي قوي وإقرار سياسات أمنية وخارجية مشتركة والعمل على بناء قوة دولية ثالثة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على تبني سياسة خارجية جديدة تتمتع بالقوة والتأثير الكافيين على المستوى العالمي، غير أن هذه المحاولات سرعان ما توقفت سنة 1962 بسبب انعدام التوافق بين الدول الأوروبية وإصرار هولندا على إدخال بريطانيا في المنظومة الأوروبية قبل الحديث عن أي سياسة خارجية وأمنية مشتركة[3].

في تشرين الأول من سنة 1970 اتفق وزراء خارجية الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الأوروبية، على مايسمى التعاون السياسي الأوروبي والذي من خلاله تتم عملية تبادل المعلومات و تنسيق سياسات دولها الخارجية قدر الإمكان، و من هذا المنطلق بدأت تظهر بيانات الاتحاد الرسمية التي تدين الاعتداءات حول العالم، أو تدعم الأمم المتحدة و المبادرات السلمية حول العالم، و لكن في

---

[1] زهير حواس، **الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم أطار لهندسة إقليمية- دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي**، رسالة ماجستير، باتنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص.69.

[2] حسين طلال مقلد، محددات السياسة الأمنية الأوروبية المشترك، متوفر على: http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/619-676.pdf ، تم الاطلاع يوم 2017/05/23 على الساعة 13.48.

[3] مجدان محمد، تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة -سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا- **مجلة الفكر**، العدد 15، متوفر على http://fdsp.univ-biskra.dz/images/revues/mf/r11/mejdane.pdf تم الاطلاع يوم(2017/05/23 على الساعة 18.38)

بعض الأمور الحساسة و التي يكون فيها احد الدول الأعضاء مصلحة فيها، لم تكن هنا كقرارات تصاغ بسبب قاعدة الإجماع في اتخاذ القرار.

ومع نهاية فترة الثمانينات وتحديدا سنة 1989 وظهور أ بوادر انهيار الاتحاد السوفياتي طرحت تساؤلات في الأوساط الأوروبية حول ضرورة إعادة بناء وهندسة أمن أوروبا وذلك بهدف تفادي الوقوع في الصراعات والتوترات التي كانت حاصلة في تلك الفترة وفي هذا الإطار برز التوافق الفرنسي الألماني لبناء السياسة الأوروبية الأمنية المشتركة وهو التصور الذي تم تجسيده من خلال مؤتمر باريس للأمن والتعاون المنعقد سنة 1990، والذي تم من خلاله محاولات تعويض الأنظمة الدفاعية ووضع الترتيبات الخاصة بالأمن والدفاع الأوروبي وذلك بعيدا عن الهيمنة السياسية والدفاعية الأمريكية المجسدة في حلف الشمال الأطلسي[1].

في سنة 1992 تم توقيع الدول الأوروبية على معاهدة ماستريخت وهي المعاهدة المِؤسسة للاتحادالأوروبي، والتي كانت تهدف إلى تعزيز التعاون بين الحكومات الأوروبية، في الشؤون الاقتصادية والمالية، كما تم من خلالها إنشاء السياسة الأمنية والخارجية المشتركة للاتحاد والتي حددت أهدافها فيما يلي:

- حماية القيم الأوروبية المشتركة والمحافظة عليها مثل قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وكذا لحماية المصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي والمحافظة عليها.
- حماية استقلال الاتحاد الأوروبي ككيان واستقلال أعضائه وتقوية أمن الاتحاد وأمن دوله.
- المحافظة على الأمن والسلام في العالم والمساهمة الجادة في ذلك.
- ترقية وتطوير التعاون في الدول الأوروبية وتدعيمه في إطار التوافق مع ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه ثم الأمن والتعاون الأوروبي.
- تدعيم الديمقراطية ودولة القانون والتأكيد على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية[2].في سنة 1995 وكتكملة لجهود تطوير هياكل المنظومات الأمنية والدفاعية الأوروبية تم إنشاء

قوات التدخل السريع وهي القوات التي ضمت كل من اسبانيا، فرنسا، ايطاليا والبرتغال وقد برز في هذا الإطار تياران داخل الجماعة الأوروبية حيث كان الاتجاه الأول ينادي بمبدأ أوروبا للأوروبيين

[1] الحواس، **مرجع سابق**، ص .69.

[2] مجدان، **مرجع سابق**، ص 70.

وضرورة الاستقلال والتحرر من التبعية للولايات المتحدة الأمريكية ضمن مؤسسة حلف الشمال الأطلسي وذلك من خلال تقوية ودعم اتحاد أوروبا الغربية كقوة تدخل ذات فعالة لمصلحة الاتحاد الأوروبي ودعامة للسياسة الخارجية الأمنية الأوروبية فيما نادى الاتجاه الثاني بلزوم البقاء تحت مظلة الولايات المتحدة الأمريكية لأن الحلف الأطلسي هو الدعامة الأساسية التي يقوم عليها الدفاع الأوروبي ومنه يجب البحث عن السبل الكفيلة لتدعيم وبناء شراكة أكثر فعالية مع الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في الجانب الأمني.

خلال سنة 1996 تم لقاء برلين وقد أسفر هذا اللقاء عن إعلان مثل نقلة نوعية نحو تكريس الهوية الدفاعية الأوروبية حيث صرح خافيير سولانا في هذا الإطار بأن " زمن الخطاب قد ولى وسنة 1996 ستكون انطلاقة تعوض الممارسة أخيرا النظرية، وقطع الهندسة الأمنية الأوربية يجب أن تجمع.

في سنة 1999عقدت قمة هلسنكي والتي تم من خلالها إعادة تفعيل السياسة الخارجية والأمنية الأوربية عن طريق خلق مناصب جديدة في هذا المجال كما مثلت المعاهدة المنجزة عن هذه القمة اللبنة الأولى لبروز أولى بوادر الاستقلالية الأوروبية عن مظلة حلف الشمال الأطلسي وذلك من خلال تأسيس وإنشاء عسكرية أوروبية مشتركة تتمثل مهامها في حماية الأمن الأوروبي من كافة الأخطار والتهديدات الأمنية التي تترصده وهو ما كشف مرة أخرى عن اختلاف وجهات النظر بين الدول الأوربية بين من يدعم بقاء أوربا تحت مظلة حلف الشمال الأطلسي ومن ينادي بضرورة الاستقلال[1].

في سنة 2003 عقد قمة بروكسل إحدى القمم الأخرى الهامة التي كشفت عن مراحل تطور السياسة الأمينة الأوربية حيث تم تقديم " وثيقة إستراتيجية أمن أوروبا في عالم أفضل" كما تمت عملية إنشاء خلية عسكرية مستقلة عن الحلف الأطلسي وهي الخالية التي كانت تهدف من وراء إنشائها إلى التوقف عن الرجوع إلى الحلف الأطلسي في مختلف القرارات الأمنية والدفاعية وقد تم من خلال تلك الوثيقة تحديد المصادر التهديدات على أوروبا من خلال التأكيد على تعدد أنماطها وفوا علها وعدم اقتصارها على الجانب الأمني فقط[2].

---

[1] عزمي بشارة، (مقالة المسألة الطائفة و صناعة الأقليات)، الأردن، 2014، ص 3.
.www.search.ask.com
12/04/2017. 15 :12

[2] - حسن طلال مقلد، (محددات السياسة الخارجية و الأمنية الأوروبية المشتركة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم السياسية و القانونية، العدد 1، سوريا، 2009م.
.WWW.SEARCH/ASK/COM
13/04/2017. 16 :00

في سنة 2005 أعلن الاتحاد الأوروبي عن وثيقة أخرى وهي المسمّاة وثيقة الأمن الإنساني وقد عبر الاتحاد الأوربي من خلالها عن شعوره بالمسؤولية تجاه تحقيق الأمن بمفهومه الواسع [1]، وذلك من خلال التأكيد على أن أمن المواطن الأوروبي مرتبط بتحقق أمن البشرية ككل وأنه يعي هذا الأمر وملزم بالعمل على تحقيقه .[2]

في الأخير ومما سبق ذكره يمكن القول أن محاولة خلق سياسة خارجية وأمنية أوربية مشتركة، لم يكن بالأمر الهين بل تبعته العديد من المراحل والجهود المعتبر الأوروبي و التي مكنت من الارتقاء من التعاون الاقتصادي فقط إلى باقي المجالات وهذا استجابة إلى مختلف التحديات التي فرضتها نهاية الحرب الباردة والتي جعلت من الضروري تحقيق القدر الكافي من آليات الحماية لسيادة وامن أوروبا.

إن كل الجهود التي سبق الإشارة إليها ماهي إلا تعبير عن إدراك الدول الأوروبية في كون الأمن الإقليمي لها مرتبط بدرجة التعاون الأمني فيما بينها وهو ما يتفق مع تصور باري بوزان للتعاون الأمني الإقليمي في إطار ما يسمى بمركب الأمن الإقليمي والذي عرفه بوزان بأنه مجموعة الدول التي ترتبط مخاوفها الأمنية الأساسية سوية بحيث لا تستطيع تصور أمنها القومي بمعزل عن بعضها البعض وهو ما يعد إشارة واضحة حول أهمية فكرة الاعتمادية الأمنية خاصة التي تميّز أيّة مجموعة معيّنة عن جيرانها[3].

ويفترض مركب الأمن مركّب الأمن بروز مجموعة علاقات أمنية من الخلفية العامّة استنادا إلى طابعها المنعزل القوي نسبيا، والضعف النسبي لتفاعلات أمنها الخارجي مع جيرانها فيما ستكون المحددات الأمنية مركّزة بقوة بين أعضاء المجموعة أكثر من تركيزها بين الأعضاء والدول الخارجية. وستكون الحدود بين مثل هذه المجموعات معرّفة باللامبالاة النسبية التي تميز تصوّراتها وتفاعلاتها الأمنية[4].

---

[1]- تقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوروبية بعنوان توفير الأمن في عالم متغير.
www.qiraatafrican.com/home/new
25/04/2017.19 :54

[2] حواس، **مرجع سابق**، ص.70-73.

[3]- *Burry .Buzan* ,People ,**States and Fear: An Agenda For International Security Studies in the Post-Cold War Era**,2 nd ed. (Boulder :Lynne Rienner Publishers,1991),p.190.

[4]*ibid*,p.195.

بالإضافة إلى ما سبق فإن وجود مركب أمني في العادة مرتبط عوامل أساسية هي المستوى العالي من التهديد / الخوف الذي يحسّ بشكل متبادل بين دولتين رئيسيتين أو أكثر، ما لم تكن قوى عالمية[1]، ويعتبر عامل التجاور الجغرافي مهما هنا لأن بوزان يعتبر أن النظام الإقليمي وفقا للتصور الأمني قيام نمط من العلاقات المرتبطة والمتشابكة لمجموعة من الدولاتي جعلها مصيرها متجاورة جغرافيا.

ووفقا لهذا التصور وبالنظر إلى كون الشراكة الأمنية هي نمط من أنماط علاقات الاعتمادية الأمنية يمكن القول أن دول الاتحاد الأوروبي كنظام إقليمي قد اكتسبت العديد من العوامل التي كان من شأنها مساعدتها على بناء مركب أمني وخاصة فيما يتعلق بأنماط التهديدات التي تواجهها والتي شهدت تغيرات وتحولات منذ نهاية الحربين العالميتين وإلى يومنا هذا.

المطلب الثاني: آليات صنع السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة

يتطلب تفعيل السياسة الخارجية لأي دولة تحديد جملة من الاستراتيجيات والآليات وهو ما تم في الاتحاد الأوروبي الذي حدد من خلال معاهدةماستريخت مجموع الآليات التي يتم من خلال تحديد أطر اتخاذ القرار المتعلقة بالسياسة الخارجية الأوروبية المشتركة تتمثل أهمها في المواقف المشتركة. من جهتها حددت معاهدة أمستردام آليات أخرى لهذه السياسة، من بينها الاستراتيجيات المشتركة، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة ووحدة التخطيط السياسي و النشاط السريع.

أولا/ المواقف المشتركة:

تعمل دول الاتحاد الأوروبي بشكل مستمر على اتخاذ القرارات الهامة وفق تصور ومنظور متوافق وهذا تماشيا وطبيعة التحديات التي يواجهها والتي فرض عليه التمسك بوحدته وتعاونه وكذلك بهدف تحقيق مساهمة أكبر في الشؤون العالمية و هذا ما جسده الفصل الخامس للمعاهدة، حيث نصت الفقرة 3 من المادة 1 من معاهدة مستريخت على ضرورة التعاون المنظم بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أجل تنسيق سياساتهم في المجالات التي تكون لها مصالح مشتركة و هامة فيها، "

[1] *Burry.Buzan* ,Ole.*Wæver*, *Regions and Powers*: **The Structure of International Security** (Cambridge: Cambridge University Press, 2003) ,pp.131-34.

وذلك في إطار تشاوري ضمن المجلس الأوروبي فيما يتعلق بجميع مسائل السياسة الخارجية و المسائل الأمنية التي تخص مصالح العامة [1].

في هذا الإطار نشير إلى السلطة والقوة التي تميز المجلس الأوروبي في عملية اتخاذ القرار حيث أنه يتمتع بسلطة كبيرة تفرض على الدول المنضوية في الاتحاد احترام القرارات التي يتخذها المجلس، و التصرف بدون معارضة المصالح العامة للاتحاد و كذلك السهر على توافق سياساتها الداخلية مع المواقف المشتركة .

هذا وقد اتخذ المجلس الأوروبي العديد من المواقف المشتركة حيال منطقة المتوسط و إفريقيا،وهذا في ظل الأوضاع الصعبة التي تعيشها الدول تلك المنطقة حيت أتمت دراسة ا،ر منح المعونات الاقتصادية و تجسيد دولة القانون الديمقراطي، و حقوق الإنسان، و صرح خافيار سولانا في هذا الإطار قائلا:

" إن الاتحاد بدأ يحصل على تدوين حقيقي لمواقف الأمنية الأوروبية المشتركة و السياسات المشتركة، يتكامل تقريبا بصوت واحد بالأمم المتحدة إنها حالة حول 95بالمئة من النصوص "[2].

ورغم الجهود المبذولة من قبل الدول الأعضاء للتواصل لدرجة أعمق من التوافق إلا أنه توجد العديد من المواقف التي لم تحصل على توافق كامل حولها وهذا نظرا لارتباطها بقضايا على علاقة مباشرة مع المصالح الوطنية، وهو ما أسفر في الكثير من الأحيان عن صدور قرارا فردية،أكثر منها مواقف مشتركة، و ذلك لنظر لصعوبة إيجاد إجماع لمواقف دول الأعضاء.

الاستراتيجيات المشتركة:

تعبر الاستراتيجيات المشتركة بدورها عن قرارات يتخذها المجلس الأوروبي في أكثر من مجال يتعلق بالسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة، و تسمح هذه الاستراتيجيات توجيه و تنسيق الوسائل المختلفة التي يمتلكها الاتحاد الأوروبي، كما أنهاآلية جديدة جاءت من اجل جعل السياسة الخارجية و الأمنيةالأوروبية المشتركة أكثر ديناميكية.

---

[1] اسيا لعمراني، **دور الاتحاد الأوروبي في تسوية النزاعات الدولي – دراسة حالة العربي الاسرائيلي**، أطروحة ماجيستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2003، ص.44-43

[2] **المرجع نفسه**، ص 44-45

و تتخذ الاستراتيجيات المشتركة من طرف المجلس الأوروبي و هذا عملا بما ورد في المادة 13 في فقرتها 12 من معاهدة امستردام و التي نصت على أن المجلس الأوروبي يقرر الاستراتيجيات المشتركة، و تكون قيد التنفيذ من طرف الاتحاد الأوروبي من المجالات التي تكون فيها مصالح مشتركة للدول الأعضاء[1].

وتتحكم العديد من العوامل في تحديد الاستراتيجيات المشتركة و منها الظروف الدولية، و مدى تأثر مصالح الدول الأعضاء بها، حيث تم تحديد العديد من الاستراتيجيات المشتركة طويلة الأمد في بعض الدول و مناطق العالم من طرف الاتحاد الأوروبي، أهمها تخص كل من روسيا و أكرانيا سنة 1999، و منطقة المتوسط سنة 2000م.

و تواجه الاستراتيجيات المشتركة العديد من الصعوبات الناتجة عن الطريقة العامة التي عالجت بها، فهذه الآلية جديدة و لا يمكنها الاستجابة للمشاكل المتشابكة للنشاط الخارجي، إضافة إلى صعوبة الاتفاق بين الدول الأعضاء حول الاستراتيجيات التي تعبر عن مصالحها المشتركة.

كما تعتمد السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة على آليات للنشاط الخارجي إضافة إلى صعوبة الاتفاق بين الدول الأعضاء، كما تعتمد السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة على آليات أخرى كإبرام الاتفاقيات الدولية لتنظيم بعض العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي مع باقي أشخاص القانون الدولي كآليات كلاسيكية كندوات الحوار السياسي و ملتقيات دبلوماسية رسمية، [2].

مما سبق ذكره يمكن القول يسعى لتحقيق العديد من الأهداف من خلال سياساتها الخارجية حتى يتمكن من الظهور كقطب فاعل على الساحة الدولية، وغير أن تفعيل السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة مرهون بإرادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و هو ما سيتم التحقق منه من خلال التطرق إلى المجالات التي تنفذ فيها السياسة الخارجية و الأمنية الأوروبية المشتركة، في العنوان الفرعي الموالي.

إن محاولة الاتحاد الأوروبي لإيجاد سياسة أمنية مشتركة، و دفاعية جاءت لتأكد إصراره على المساهمة في كل ما يتعلق بالشؤون العالمية، و لعل أهم المجالات التي يحاول التأثير من خلالها كالمساعدات الإنسانية و التنموية، و المساهمة في حفظ السلام العالمي، خاصة فيما يتعلق بتسوية النزاعات الدولية باعتباره يملك مؤهلات تدفعه بالقيام بأدوار لا يستهان بها على الساحة الدولية.

---

[1] حسين طلال مقلد، **مرجعسابق**، ص 42.

[2] آسيا العمراني، **المرجع السابق**، ص 47.

ثالثا/ العمليات المشتركة:

عرف تقرير اجتماع المجلس الأوربي المنعقد في لشبونة في 1992 العمليات المشتركة بأنّها إجراءات يتخذها الاتحاد لتحديد وتحقيق سياسة ما في إطار السياسة الخارجية والدفاعية والأمنية المشتركة، وفي مسائل محددة، وهي تأخذ عدّة أشكال منها الإغاثة الإنسانية، أو المشاركة في وقات حفظ السلام، المشاركة في الإشراف على الانتخابات في إطار عملية لبناء عملية السلام في نهاية أزمة.

ونجد من أبرز العمليات المشتركة التي تمت في إطار السياسة الأمنية الأوروبية ما يلي:

- مجموعة العمليات التي قام بتنفيذها في إطار الدور الذي أوكل إليه بموجب اتفاق السلام الخاص بالبوسنة والهرسك.
- التدخل في لبنان بقوة لا تزال موجودة فيها منذ سنة 2006، بقيادة فرنسا وايطاليا وقوّات البحرية الألمانية، وذلك لدعم مهمة الأمم المتحدة في جنوب لبنان بعد الصراع بين الاتحاد الصهيوني والمقاومة اللبنانية.
- العمليات الميدانية المتنوعة في مناطق أخرى عديدة من العالم شملت منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا ومنطقة شرق أوربا وجوبها وأفغانستان وفلسطين[1].

المطلب الثالث: أهداف السياسة الأمنية الأوربية، مرتكزاتها وأبعادها

لقد طرئت العديد من التغيرات الجوهرية على مستوى السياسة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وهو ما كان سببا رئيسيا في حدوث تحول جذري في السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة حيث أدى انتقال النظام الدولي من نظام ثنائي القطب إلى أحادي القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وكذا بروز تحديات جديدة للسياسة الأمنية، ما فرض على دول الاتحاد الأوروبي ضرورة التفكير في صياغة جديدة لمفهومها للأمن والدفاع على مستوى القرارة، وهذا لمرتكزات جديدة للسياسة الأمنية الأوربية نوجزها فيما يلي:

- ضرورة مراعاة أولوية توسيع الإتحاد الأوربي والانفتاح على الشرق لاحتواء صراعات الإثنية والتي تعتبر أبر تهديد لأمن أوربا خاصة المهاجرين من الشرق.

[1] حسين طلال مقلد، **المرجع السابق، ص 16.**

- ضرورة إنجاح الوحدة النقدية للاتحاد الأوربي وهذا الشرط ثبت نجاحه على المستوى العملي والواقعي من خلال بروز اليورو كعملة متعامل بها دوليا وتعرف أعلى المستويات في الصرف والبورصات والبنوك العالمية[1].
- التركيز على تطوير الآليات الخاصة بقطاع الأمن في جعل أوربا أن تصبح فاعل عالمي في أعادة البناء والتركيز على تطوير الصناعة لجوية الدفاعية، ويرى الباحث "جون قاتيك" أنّه يشترط في "بناء سياسة أمنية مشتركة " التكامل الإقليمي أي التكامل التبادلي بين الجزء والكلّ نموذجا حيث تصبح حسب هذا الأخير المخرج أن تنحو نتاجه إيجابية. أي حماية الكيّان من الأعداء، أو تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية ولا يقصد بها أن المحيط الخارجي لأوربا هو عبارة عن عدو يشكل التهديدات السياسية الأمنية[2].
- القيام بالبحث عن شريك أمني إقليمي لاحتواء التهديدات الجديدة وفق ما هب إليه "جيمل ليمن"، حيث أشار إلى انه يجعل أوربا اعتبارها منطقة جنوب المتوسط امتداد للأمن القومي الأوربي بحكم الجغرافيا والتاريخ وهذا لكي يثبت أن أوربا للقوى الدولية الأخرى بانها قادرة على المنافسة الاقتصادية، الأمنية و السياسية، وأصبح الاهتمام بالأمن الإقليمي حقيقة يتعين عليها ترجمتها إلى الواقع.

أبعاد السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي:

قامت السياسة الأمنية الأوروبية على مبدأين أساسيين هما:

- ✓ التأكيد من عدم المساس بسيادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي،

بناء تلك السياسة الأمنية المشتركة بشكل جماعي و اتفاق حول جميع الأهداف و المرتكزات المسطرة مسبقا،ونظرا للتغيرات الجذرية التي عرفها مفهوم الأمن وبروز ما يصطلح عليه اليوم ب "التهديدات الأمنية الجديدة" التي صورها باري بوزان وويفر قد أنها " **التهديدات تبنى اجتماعيا من طرف فواعل في النظام الدولي**" وهذا تجسيدا لأفكار مدرسة كوبنهاغن التي ابتعدت عن المقاربة التقليدية للأمن التي أخذت التهديدات الأمنية بنظرة موضوعية واعتبرتها أساسا تهديدات عسكرية ضد

[1] قريب بلال ، **السياسة الأمنية الأوروبية من منظور أقطابه، التحديات والرهانات**، رسالة ماجستير، باتنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص 46

[2] المرجع نفسه، ص 47

الإقليم السيادة أو مصالح الدولة (العامة)، من خلال التركيز على مصطلح الأمننة الذي يعني أن القضايا، العمليات والأحداث قد تصبح مصدر قلق أمني يجب تجنبها باعتبارها تهديدات موجودة تتطلب تدابيرا خاصة لمعالجتها[1].

وصنف باري بوزان التهديدات الأمنية او ما أسماه بقطاعات الأمن إلى العناصر التالية:

- التهديدات التي تستهدف القطاعات العسكرية
- التهديدات التي تستهدف القطاعات السياسية
- التهديدات التي تستهدف القطاعات البيئية
- التهديدات التي تستهدف القطاعات الاقتصادية[2]

هذا ما فرض على صانع القرار الأوروبي مراعاة الأبعاد المختلفة للأمن وإدراجها في السياسة الأوروبية الأمنية كما يلي:

1-البعد العسكري: وهوالبعد الذي تم من خلاله التأكيد على أن الإقليم داما يبقى في حالة متأهبة لأي طارئ وتهديد عسكري يمس سيادتها الداخلية، حيث يتعامل الإتحاد الأوربي في هذا الإطار مع جميع الأطراف الدولية ويبني معها أنماطا مختلفة من العلاقات في المجال الإقصادي والثقافي وكذا ن طريق التحالفات ولكنه بالمقابل يبق دائما يتمتع باليقظة الكافية والانتباه لآثار التوزيع لهذا التعاون والغرض منه هو البحث عن القوّة والبحث المتواصل عن القوّة وهو ما يخلق مأزق أمني

بالمقابل يبق دائما يتمتع باليقظة الكافية والانتباه لآثار التوزيع لهذا التعاون أو الغرض منه هو البحث عن القوة يخلق مأزقا أمنيا بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي يحتم عليها البحث عن مضاعفة قدراتها الدفاعية والهجومية بهدف تحقيق الحماية الكاملة للإقليم الأوروبي وحدوده السياسية وحماية مصالحه مع إلى المستوى الإقليمي والدولي، من خلال بناء تصور للأمن حسب المعتقدات الأوربية فوفقا لهذا التصور فإن البعد العسكري للسياسة الأمنية الأوربية مجموعة من الاستراتيجيات والتكتيكات لتحقيق حد مقبول من الأمن حيث يتم الاعتمادعلى برامج الإنفاق العسكري والتسلح وفق المنظور كلدولة

---

[1] أحمد فريجة، لدمية فريجة،الأمن والتهديدات الأمنيّة في عالم ما بعد الحرب الباردة، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 14(2016)، متوفر على https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-14-2015-dafatir/2824-2016-01-26-09-11-49 ، تم الاطلاع يوم 2017/05/23 على الساعة 17:38.

[2] نفس المرجع.

للأمن ولكن في حدود المتفق عليه داخل الإقليم الأوربي الموحد حتى لا يحصل الاختلال داخل البيت الأوربي الواحد حول القدرات الاقتصادية[1].

2-البعد الاقتصادي: وهو البعد الذي من خلاله يتم التركيز على ترشيد استهلاك ثروات وموارد الاتحاد الأوربي سواء داخل الإقليم الأوربي أو خارجه (مناطق النفوذ الأوروبي في مناطق أخرى من العالم) وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الأمن الداخلي والخارجي على حد سواء، ويتضمن البعد الاقتصادي للسياسة الأمنية الأوربية مجموعة من العناصر الأساسية:

- ✓ وضع برامج منتظمة لإشباع الحاجات الأساسية للأفراد والسكان.
- ✓ القدرة على خلق الثروة والنشر العقلاني للموارد البشرية والمادية.
- ✓ العمل على عدم وجود مصالح متعارضة بين أطراف ووحدات المجموعة الاقتصادية الأوربية

لأن ذلك من شأنه الانعكاس سلبا على السياسة الأمنية الأوربية في جانبها الاقتصادي[2].

3-البعد الاجتماعي :يقوم البعد الاجتماعي للسياسة الأمنية الأوربية على التأكيد على مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال نبذ كافة مظاهر الاستغلال والسعي إلى تحقيق التوازن بين حاجات المجتمع والفرد للوصول إلى مجتمع سعيد وآمن لأنه كعلاقة بين البعد الاجتماعي للسياسة الأمنية الأوربية وتحقيق الأمن الإنساني.

ويسعى الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار إلىتسعى خلق مجتمع يكتنفه الشعور بالعدالة والمساواة وانعدام كافة مظاهر العنف والظلم. وكذلك الإبقاء على استعدادهالتام لمواجهة مختلف انعكاسات العولمة على أمنها الاجتماعي من خلال خلق برامج الأمان الاجتماعي وتنظيمه بموجب قوانين تحفظ للإنسان كرامته وأمنه نذكر منها:

- تأمين البطالة بما يوفر للعمال حماية أساسية للدخل عندما يتعطلون عن العمل مؤقتا، وبما يساعدهم على الحفاظ على الاستهلاك في أوقات الشدة.
- برامج التعليم والتدريب"إعادة التأهيل "للعمال الذين سرحوا من وظائفهم لتحسين قدراتهم من أجل تمكينهم من الحصول على وظائف أفضل
- تقديم قروض للطلاب الذين ينتمون إلى أسر منخفضة الدخل[3].

---

[1] قريب بلال، **المرجع السابق**، ص 49 -50

1http :WWW.AR.OSCE.WIKIPEDIA/ORG.01/05/2017. 16 :59.

[3] -http//www.syidaty.net/mod. 05/05/2017.23 :45.

4- البعد الثقافي :يقوم البعد الثقافي للسياسة الأمنية الأوروبية على مبدأ احترام الثقافات المختلفة داخل الكيان الأوروبي الموحد وفي هذا الإطار يعمل الاتحاد الأوروبي جاهدا من أجل بناء كيان تتعايش داخلها الثقافات المختلفة المحلية والدخيلة وهذا تماشيا مع مدلولات الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة[1].

ويبقى هذا البعد من أبرز الأبعاد التي لا تلق التوافق التام بين دول الإتحاد الأوروبي حيث نسير في هذا الإطار إلى أنها المتبنى جميعها مبدأ " احترام الثقافات المختلفة" إذ تعتبر بعض الحكومات أن انتشار الإسلام في أوروبا يعتبر أمر يمس بالقيم الأوروبية على غرار دول مثلا الدانمارك، ايطاليا كما تثير بعض الممارسات العنصرية اتجاه الثقافات المختلفة في أوربا التساؤل حول مدى التزام الدول الأوربية بما تنادي به من مفاهيم تتعلق بالترويج لفكرة " ارتباط أمن المواطن الأوروبي بأمن الفرد على مستوى العالم" بكل ما يحتويه من أبعاد[2].

[1] قريب بلال، **المرجع السابق**، ص 51-52

[2] نفس المرجع، ص 53.

المبحث الثاني: مؤسسات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة وعملية صنع القرار

نظرا لتباين وتفرد سياسات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فقد قامت الدول الاعضاء بجهود معتبرة من أجل بناء هيئات ومؤسسات تكون قادرة تدعيم بناء السياسة الأمنية الأوروبية وهو ما من شأنه المساهمة في تحقيق الالتزام الكافي لهذه الدول لتعبير ككتلة على مصالحها والعمل على تحقيقها بالتعاون فيما بينها وذلك وفقا لاحترام الصلاحيات المخولة لكل طرف والتي يتم تنظيمها من قبل تلك الهيئات وفيما يلي تفصيل أكثر في الموضوع.

المطلب الأول: مؤسسات الاتحاد الأوربي

أولا/ المجلس الأوروبي:

يمثل المجلس الأوروبي المؤسسة أو الهيئة في التسلسل التنظيمي للسياسة الخارجية والأمنية تم انشائه سنة 1974 وهو يتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء ورئيس المفوضية. تتلخص مهام المجلس في قيامه بدور رئيسي ومحوري في تحديد المبادئ والتوجيهات العامة للسياسة الخارجية والأمنية وعلى هذا الأساس فإنه يحدد أولويات العمل، كما يتخذ القرارات المتعلقة بتحديد ووضع حيز التنفيذ للأعمال المشتركة وذلك بعد كل اجتماع الدول الأعضاء كما أنه يستطيع الاجتماع في أي وقت في الحالات الطارئة وذلك بمبادرة من الرئاسة أو بطلب من المفوضية الأوربية أو من طرف أي دولة عضو[1].

ونلاحظ أن دور المجلس قد تعاظم في اتفاقية لشبونة الجديدة، وجاء في المادة 13 والتي حلت محل المادة 26 من الدستور.

1. يحدد المجلس الأوروبي المصالح الاستراتيجية والأهداف ويقرر التوجهات العامة في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بما فيها الأمور المتعلقة بالقرارات الدفاعية.
2. في ظل بعض التطورات الدولية، يدعو رئيس المجلس للانعقاد استثنائيًا في سبيل تحديد الخطوط.
3. تبني الاستراتيجية لسياسة الاتحاد لمواجهة هذه التطورات.

[1] آسيا لعمراني، **المرجع السابق**، ص 26.

4. يعد المجلس إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ويتخذ القرارات الضرورية للدفاع والتنفيذ، مرتكزًا على أساس التوجهات العامة والخطوط الاستراتيجية المحددة من قبل المجلس الاوربي.
5. يقوم المجلس والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة بالتأكد من وحدة وتوافق، وفعاليةإجراءاتالاتحاد[1].

ثانيا/مجلسالاتحادأومجلسالوزراء:

يسمى كذلك المجلس وهو يتكون من ممثل عن كل دولة عضو في الاتحاد الأوربي على المستوى الوزاري حيث أن كل ممثل مكلف بالتحدث باسم دولته والتحضير لاجتماعات المجلس وفق جدول أعمال، إضافة لهذا يوجد كذلك مجلس الشؤون العامة ويحضره وزراء خارجية الدول الأعضاء حيث يناقشون فيه المسائل المتعلقة بالسياسة العامة والشؤون الخارجية، وهو يعقد الاجتماعات بطلب من رئيسها وبناءا على طلب أحد أعضائه أو بناءا على طلب المفوضية.

ثالثا/ المفوضية الأوروبية:

تعتبر من المؤسسات الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، تم إنشاؤها بموجب معاهدة دمج السلطات التنفيذية للجماعات الأوربية الثلاثة وقد دخلت حيز التنفيذ في منذ جويلية 1967 .

تتمتع المفوضية الأوربية بالاستقلالية في أداء مهامها وهي لا تتلقى أية تعليمة من هذه الدول الاعضاء كما تعقد اجتماعاتها مرة في الأسبوع.

تقوم المفوضية الأوروبية بالمهام التالية:

- ضمان التطبيق السليم للمعاهدة.
- صياغة مقترحات وتوصيات[2].
- الإدلاء بآراء حول قضاي المعاهدة، لها سلطتها الخاصة في اتخاذ القرار كهيئة مع حقها في المشاركة في صياغة الإجراءات التي يتخذها.

رابعا/ البرلمان الأوربي:

[1] حسين طلال مقلد، **المرجع السابق**.
[2] آسيا لعمراني، المرجع السابق، ص 27-28.

يعتبر البرلمان الأوروبي بمثابة حكومة الجماعة وهو يقوم بتنفيذ المهام التي يضعها المجلس في شكل تشريع يشكل أخر كما يلعب دور الوسيط بين الدول وكمفاوض دولي ورسمي بالنيابة عن الجماعة الأوربية في قضايا التجارة الخارجية.

خامسا/ الرئاسة:

تمثل الرئاسة الجهة المسؤولة عن تمثيل الاتحاد الأوربي في الخارج وعن إنجاز الأعمال المشتركة والتعبير عن مواقف الاتحاد في المحافل الدولية، كما أنها تستشير البرلمان الأوربي وتعلِمه بانتظام وهذا بحسب ما ورد في المادة الخامسة من الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأوربي.

سادسا/اللجنةالسياسية:

يتمثل دور اللجنة السياسية في متابعة الوضع الدولي في الحالات الخاصة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وتشارك في التعريف بالسياسات وهذا بإعطاء اقتراحات وآراء للمجلس بطلب منه أو بمبادرة من المفوضية الأوروبية التي أعطتها مهام جديدة وهذا حسبما ورد في الفقرة الخامسة من المادة[1]08.

المطلب الثاني: عملية صنع القرار في السياسة الأمنية الأوروبية

تقوم عملية صناعة القرار داخل الاتحاد الأوروبي وفي جميع المجالات بما فيها مجالي السياسة الخارجية والأمن المشترك على قاعدة " الإجماع" وهي القاعدة التي من خلالها تحصل الدول الصغرى داخل الاتحاد على حق الفيتو جنبا إلى جنب مع الدول الكبرى وهو ما فتح المجال لكثير من الصدامات والاختلافات بحث أصبحت القاعدة تمثل أحد أبرز العوائق لعملية اتخاذ القرار خاصة فيما يتعلق بالسياسة الأمنية والتي تطرح صعوبة كبيرة في تحقيق عملية إجماع بين خمسة عشرة دولة لكل منها مفهومها وتصورها لمصلحتها الوطنية ناهيك عن إمكانية توسيع الاتحاد الأوربي من 27 دولة أو 30 دولة.

وبهدف جعل عملية صنع القرار تسير بسلاسة أكبر تم تبني نمط جديد من التصويت وهو النمط الذي يقوم على مبدأ التصويت ب" بالأغلبية المؤهلة"، وهو المبدأ الذي تمخض عن قمة امستردام وقد حصر مجال تطبيق هذا المبدأ على بعض القضايا كاتخاذ موقف مشترك، نشاط مشترك أو استراتيجية مشتركة . ويعتبر هذا النمط الجديد من التصويت تكريسا لمصلحة الدول الكبرى في الاتحاد الأوربي

[1]حسين طلال، المرجع السابق، ص 19.

على حساب مصالح الدول الصغرى، وخاصة (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا) والتي تمتلك كل واحدة منها عشرة أصوات، وهو العدد الذي لا تمتلكه باقي وهذا حسب قوتها وأهميتها، حتى تتمكن أن تصدر القرارات باتفاق 62 صوت على صوت ممثل اللوكسمبورغ الأقل23 .

كما جاءت اتفاقية أمستردام بقاعدة " الامتناع البناء"، والتي تسمح لدولة أو عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوربي بعدم المشاركة في نشاط معين بدون منع شركائها من القيام به كما تمتلك كل الدول الأعضاء الحق في تجميد أي قرار، وذلك بدعوى معارضة سياسة وطنية هامة. ورغم أن معاهدة أمستردام حاولت تسهيل اتخاذ القرار من خلال التعديلات التي جاءت بها حول نمط التصويت، إلا أنها في الواقع جاءت لتعبر عن مصالح الدول الكبرى في الاتحاد الأوربي، والتي تتخوف من إمكانية تحكم الدول الصغرى أكثر في قرارات المجلس الأوربي من خلال قاعدة الإجماع، التي مازالت لغاية اليوم تشكل عائقا أمام اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية والأمن المشترك[1].

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الأوربي يلعب دور أساسي في اتخاذ القرار بمشاركة من خلال الشكل المبين أسفله، يتبين أن المجلس الأوربي يمثل أعلى هيئة في سلم اتخاذ القرار في مجالي السياسة الخارجية والأمنية، حيث أنه يأخذ على عاتقه مسؤولية تقرير الاستراتيجيات المشتركة والتوجهات العامة لمختلف السياسات فيما يقوم مجلس الشؤون العامة بمهمة تنفيذها فيما توكل مهمة تحضير أعماله للجنة الممثلين الدائمين، اللجنة السياسية، وفرق العمل، إضافة إلى أن مجلس الشؤون العامة يتلقى اقتراحات من طرف اللجنة الأوربية والدول الأعضاء.

ويعتبر مجلس الوزراء أو مجلس الشؤون العامة الوسيلة التي من خلالها الربط بين تلك الهيئات ويحتم تفعيل السياسة الخارجية والأمنية الأوربية توفير ميزانية خاصة بها .لذلك فإن النفقات الإدارية المخصصة للهيئات أو المؤسسات المكلفة بالسياسة الخارجية والأمن، هي على عاتق ميزانية الاتحاد الأوربي وفيها هذا الإطار يعتبر المجلس الهيئة التي لها الحق في تقرير المصاريف العملية وهذا وفقا لقاعدة الإجماع أو من خلال مساهمات الدول الأعضاء طبقا لمقاييس من الفصل الخامس لمعاهدة ماستريخت حيث تعتبر ألمانيا وفقا لهذا المعيار ألمانيا المساهم بأكبر قدر من ميزانية الاتحاد

[1] آسيا عمراني، **المرجع السابق**، صص 49-50

الأوروبي (أكثر من النصف) وهو ما يؤهلها للعب دور أساسي في تحديد السياسة الخارجية والأمنية الأوربية المشتركة إلى جانب كل من فرنسا وبريطانيا[1].

الشكل رقم (01): مخطط يوضح عملية صنع القرار للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية.

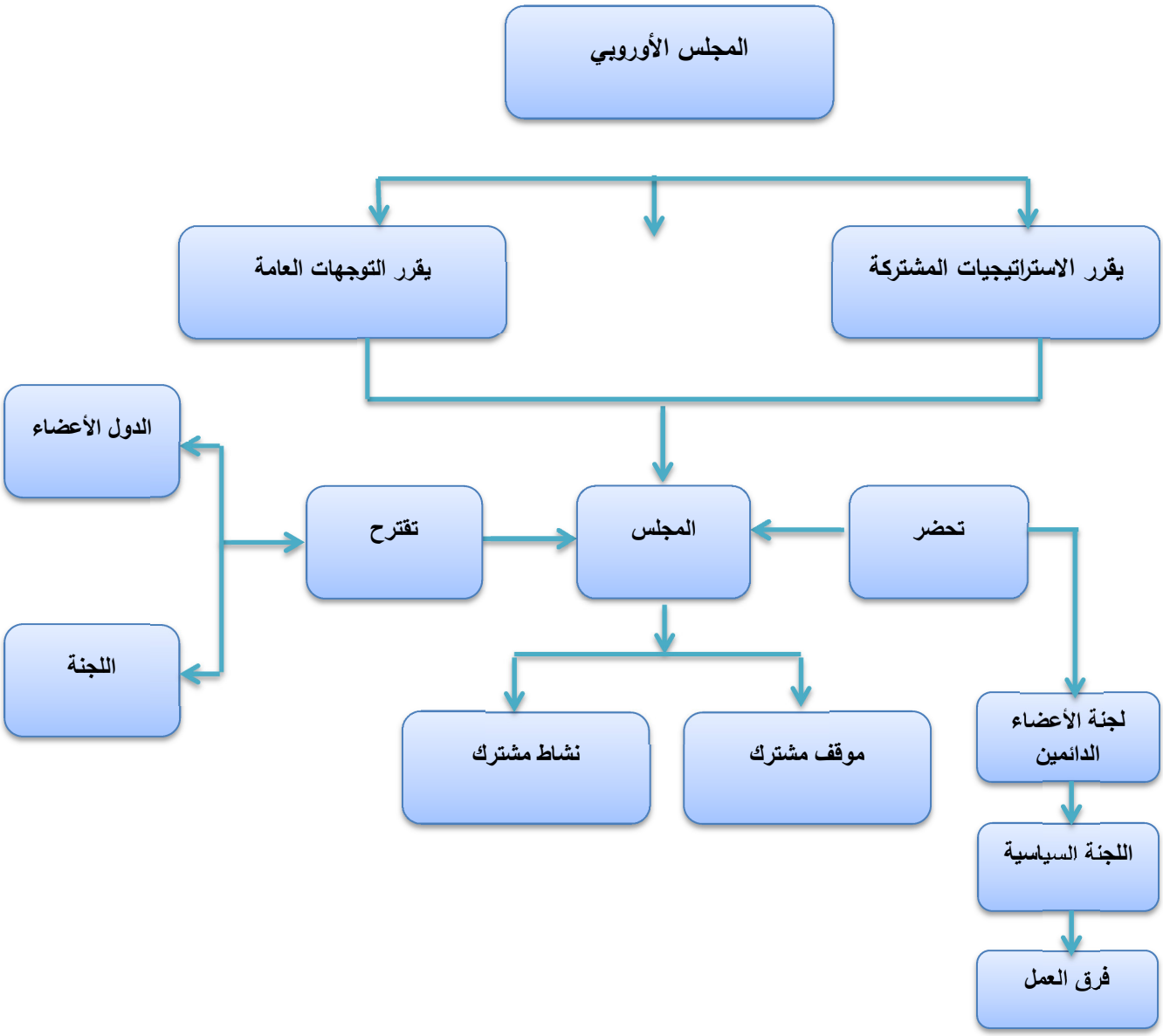

المصدر: آسيا لعمراني، **المرجع السابق**، ص52.

[1] آسيا لعمراني، **المرجع السابق**، ص .52.

المطلب الثالث: مؤسسات السياسة الدفاعية الأوروبية

قبل التطرق لمؤسسات الدفاعية الأوروبية لا بأس من تحديد بعض المفاهيم الهامة وبصورة أدق مفهومي الأمن الأوروبي والدفاع الأوربي وهذا بهدف تحقيق فهم ادق للسياسة الأمنية والسياسة الدفاعية.

ويشير مصطلح "الدفاع الأوروبي" إلى مجموع الوسائل العسكرية لحماية أقاليم دول أوربا وبذلك فإن السياسات الدفاعية تتعلق فقط بالجوانب العسكرية التي تهدف إلى حماية الأمن القومي لدول اوروبا والحفاظ على سيادتها وفقا للتصور الواقعي لمفهوم الأمن، أما الأمن الأوربي فهو يضم كل المجالات حتى مجال الدفاع ولهذا وكما لاحظنا من قبل فإن مجالات اهتمام السياسات الأمنية الأوروبية والقضايا التي كانت تطرح على مستوى المجلس الأوروبي كانت تتباين وتتطور بتطور مفهوم الأمن حتى وصل الأمر إلى طرح مفهوم الأمن الانساني واعتباره من أهم الأهداف لهذه السياسة.

وبالتالي ووفقا لهذا التصور فإن الدفاع الأوروبي يعد متغيرا قويا، في حين أن الأمن الأوربي هدفه الاستقرار، وينتج عن الدفاع الأوروبي أنه مدعم بمنظمة على المستوى العسكري، وهذا غير مجسد في الأمن الأوربي، فالدفاع الأوربي له طبيعة نزاعية في حالة تهديد أمن الدول الأعضاء هذا الأمر غائب على مستوى الأمن الأوربي[1].

إن طموح الاتحاد الأوربي في التأثير على الساحة الدولية، من خلال سياسة خارجية وأمنية مشتركة، جعله يفكر في خلق سياسة أمنية ودفاعية وهي السياسة التي بنيت على ثلاث قواعد أساسية تتمثل في:

1- السياسة الخارجية الأوروبية
2- السياسة الأمنية المشتركة
3- الهوية الأوروبية للأمن والدفاع

وتعود نشأة السياسة الأوروبية للأمن الدفاع إلى سنوات مضت حيث ارتبطت بالاستعمار والطموح في التوسع على نطاق جغرافي أكبر على المستوى العالمي وخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي أفرزت عن تغيرات كبيرة على مستوى النظام العالمي وموازين القوة وقامت السياسة الأمنية والدفاعية الاوروبية حتىنهاية 1988علىثلاثةمبادئ هي:

[1] راضية ياسينة مزياني، **مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو**، ص ص.25-28.

1_فكرة أن الهوية الدفاعية والأمنية الأوربية سيتم تطويرها في إطار الناتو وستكون نتيجة لذلك موضوع لموافقة الولايات المتحدة الأمريكية.

2-اعتبار اتحاد أوربا الغربية بمثابة الأداة النظامية للتعاون الدفاعي الأوربي.

3-لم يكن متوقع من الاتحاد الأوربي أن يلعب دورا في الدفاع الأوربي، لذلك فقد كان من المفترض أن تتمايز السياسة الخارجية والأمنية الأوربية المشتركة تنظيما، عن الدفاع الأوربي[1].

ويتمثل الذراع العسكري للدفاع الأوروبي في منظمة اتحاد غرب أوروبا وهي المنظمة التي أنشأت بموجب معاهدة بروكسل عام 1948تحت مسمى"معاهدة التعاون الاقتصادي والثقافي والدفاع الذاتي"، وكان بين بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورج وهولندا وبريطانيا، وبموجب اتفاقية باريس عام 1954ما انضمت ألمانيا الفدرالية وإيطاليا للمعاهدة واتخذت مسمى"**اتحاد غرب أوربا**".

في نوفمبر 1988انضمت إسبانيا والبرتغال، وأخيرا اليونان في نوفمبر سنة 1992ومع توقيع معاهدة واشنطن سنة 1994أحيلت للحلف المسؤوليات العسكرية الواردة في معاهدة بروكسل، وبدأ الجدل الأوربي حول الجدوى من وجود معاهدة بروكسل بعد انتقال المسؤوليات العسكرية له، وكانت مبنية على أهداف اتحاد غرب أوربا قبل نهاية الحرب الباردة:

- الدفاع المشترك كإجراء ردعي لأي توسع سوفيتي في أوربا ناتج عن الصراع على مناطق النفوذ بين المعسكرين السوفيتي والأمريكي[2].
- التهيؤ لاحتمال عودة ألمانيا إلى الاستراتيجية العدوانية خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية خططت لإعادة تسليحها، ولكنها وضعت تحت الآلية الأمنية الأطلسية، فقد ساهمت مسألة إعادة تسليح ألمانيا بدورها في قيام اتحاد غرب أوربا بسبب المخاوف الأوربية وخاصة الفرنسية من عودة الخطر الألماني ، ومنظمة اتحاد غرب أوربا منذ نشأتها وهي تقوم بالتنسيق السياسيات العسكرية الاقتصادية والثقافية وبقي نشاطها ينحصر في الجانب الدفاعي حيث تنص معاهدة بروكسل على:

✓ الدفاع عن أي دولة ذات عضوية تعرضت للعدوان.

✓ إمكانية التدخل في حالة أي تهديد للسلم والأمن الدوليين.

✓ تشكيل قيادات مشتركة مع الحلف الأطلسي لكسب الخبرة.

---

[1]نفس المرجع، ص 192.

[2]قريب بلال، **نفس المرجع**، ص 85.

ويعتبر اتحاد غرب أوربا أول منظمة جاءت لوضع سياسة أمنية ودفاعية مشتركة غربية حيث أن جميع الاتحادات والمنظمات التي تلته لعبت نفس الدور الذي سطره اتحاد أوربا الغربية ومن خلال هذا رأى الاتحاد الأوروبي أن ضرورة تغيير المنظمة بات ضروريا من أجل تكامل أوربي أشمل يشمل جميع المبادئ (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية) ولا ينحصر فقط في القضايا الأمنية والدفاعية حيث تمثل دوره في بداية تأسيسه حول مراقبة حضر التسلح لألمانيا وتنميط الأسلحة بين الدول الأعضاء ليشهد في الثمانينات تغير في المهام نتيجة عاملان أساسيان:

العمل على ضرورة إيجاد تعاون أوربي في المسائل الدفاعية وفي الأبعاد السياسية والاقتصادية للسياسة الأمنية.

2-الزوال التدريجي لأسباب الحرب الباردة معقمة "ريكافيكو" مع اتفاقيات القانون الأوربي الموحد الذي نص في المادة 06 لنرع السلاح ومنع التسلح كما اعتمد على اتحاد غرب أوربا كمنظمة تمنع أي استعمال منفرد لأي دولة من دول الاتحاد الأوربي للقوة العسكرية ضد بقية الدول الأعضاء، إلى جانب سعيه لمنع انتشار الأسلحة النووية داخل الإقليم الأوربي .ومع معاهدة ماستريخت 1991دخل اتحاد غرب أوربا في صلب السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مما منح بعدا أمنيا للمعاهدة وهو ما تؤكد عليه المادة 4 منها التي نصت على ما يلي :**تضم السياسة الخارجية والأمنية المشتركة جميع المسائل ذات الصلة بأمن الاتحاد الأوربي، بما فيها مسألة الإعداد لسياسة دفاع مشتركة قد تؤدي إلى تشكيل نية دفاعية مشتركة**[1].

فمعاهدة ماستريخت عكس القانون الأوربي الموحد الذي لم يتضمن بنودا واضحة فيما يتعلق ببناء أو وجود سياسة أمنية مشتركة فهي قد اعتبرت أن هذا الأخيرة **(سياسة أمنية أوروبية)** جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية الأوربية الجديدة، ويعتبر شهر ديسمبر من عام 1991ميلادا جديد الاتحاد أوربا الغربية حيث تم فيه تحديد طبيعة العلاقة القانونية بين الاتحاد الأوربي واتحاد أوروبا الغربية وكذلك حلف شمال الأطلسي وصدر في نهاية اجتماع المجلس الأوربي إعلان يحدد: دور الاتحاد وعلاقته مع الاتحاد الأوربي حيث وافقت دول الاتحاد الأوربي على إسناد مهمة الدفاع والأمن لاتحاد أوربا الغربية.

[1] قريب بلال، **نفس المرجع**، ص 86-89

- تطوير العلاقة مع منظمة حلف الأطلسي من أجل اعتبار اتحاد أوربا الغربية الإطار الدفاعي الأوروبي في حالة انتهاء حلف الأطلسي وحله.

أما على الصعيد العملياتي، فقد تم في مطلع التسعينات التفكير مرة أخرى لتشكيل [1]" وحدات عسكرية متعددة الجنسيات "خارج الحلف الأطلسي تتمثل في:

- **الفيلق الأوروبي:** ضم قوات من فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، إسبانيا، وهو عبارة عن قوة برية أصبحت عملية منذ 30 نوفمبر 1995 ،تضم حوالي ألف رجل من 5 دول مشاركة.
- **قوة التدخل السريع (الجوي البري والبحري):**

تم إنشاؤها في 15 ماي 1995 على هامش الدورة الوزارية لاتحاد أوربا الغربية بلشبونة البرتغالية، إضافة إلى مشاركة إسبانيا، إيطاليا، وفرنسا كما أنّه يمكن أن تستعمل في إطار الحلف الأطلسي . فبالنسبة لقوة التدخل السريع التي تعتبر فكرة فرنسية، هي وحدة برية خفيفة سهلة الانتشار، جاءت من أجل التدخل في أزمات ضعيفة التأثير، أو من أجل نشاطات إنسانية وتملك 10 آلاف رجل يعتبر مبادرة فرنسية –بريطانية، أعلنت سنة 1994 وتم التأكيد عليها في 27 جوان1995،من خلال الإعلان الفرنسي – البريطاني[2]

المبحث الثالث: التصور الأوروبي لمفهوم الأمن والإرهاب

المطلب الأول: تطور مفهوم الأمن والدفاع الأوروبي

منذ نشأت السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة واجهت العديد من المشاكل والتحديات لعل من أبرزها هو التبيان في وجهات النظر والرؤى لمفهوم الأمن والتهديدات التي تواجهها القارة وحتى وهو ما أدى إلى وقوع عدم توافق بشأن الآليات والسبل لمواجهتها حيث تفضل بعض الدول الأوروبية أن يبقى حلف الشمال الأطلسي مكلفا بضمان أمن أوربا وهذا للمحافظة على العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بينما دول أخرى تفضل الاستقلال عن الحلف والقيام بنفسها بهذه المهمة وتحقيق قوة مشتركة خاصة.

الأمن الأوروبي وفق التصور الموقف الفرنسي الألماني:

---

[1] نفس المرجع، ص 88-89.

[2] آسيا لعمراني، **نفس المرجع**، ص 38-39.

منذ نهاية الحرب الباردة سعت كل من فرنسا وألمانيا إلى بناء سياسة أمنية مشتركة تكون مستقلة عن أي منظمة أو حلف وبالتحديد الحلف الأطلسي وقد طرح الفرنسيون في هذا الإطار فكرة إقامة تعاون وتحرير الأمن الأوربي من هيمنة الحلف الأطلسي "وإعطاء المهمة للقوات الأوربية كبديل للوجود العسكري التقليدي في أوروبا، و هذا الموقف الذي تبنته فرنسا عائد إلى سنوات مضت حيث كانت تسعى منذ البداية إلى التخلص من عقدة التابع للسياسة الأمريكية ولذلك فقد نادت بضرورة إقامة نظام دفاعي أوربي مستقل حيث أشار ميتران في هذا الإطار إلى أن معايير هوية الجماعة الأوروبية المستقلة لن تتكامل ما لم يتوفر لها درع دفاعي خاص بها[1].

ومن هذا المنطلق فإن التصور الفرنسي للأمن الأوربي يقوم على فكرة مفادها أن أوروبا لها القدرة على تأمين نفسها بنفسها كما يمكنها الدفاع عن حدودها وسيادتها العسكرية وقد كتب"**امانوي لتود** " **مقالا بعنوان** " **الزوج الألماني الفرنسي والشقيقة الإنجليزية من وجهة نظر استراتيجية بظهور قيادة ثلاثية للقارة حيث تشكل فرنسا–ألمانيا وبريطانيا أقطابا قوية، أصبحت بين خيارين التكامل الإمبراطوري، أو الاستقلال والتحرر، فرغبة أوربا بالتكامل أو التعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية يواجهها بفعالية متزايدة رغبة في الانفصال تتقدم بقوة بقيادة فرنسية**" وانطلاقا من ذلك فقد توجه الاتحاد الأوربي نحو تبني المقاربة الاستقلالية بزعامة فرنسية ألمانية والتي تقول بضرورة استقلالية القرار السياسي الأوربي، وبناء هوية للدفاع مستقلة عن الحلف الأطلسي وبأولوية الرابطة الأوربية على الحلف الأطلسي فجاء الاتفاق على أنكون اتحاد غرب أوربا همزة وصل بين الجماعة الأوربية والناتو، إلا أن الموقف الألماني بدأ يتغير بظهور ألمانيا كقوة خاصة في المجال الاقتصادي والمجال العسكري فجاء الاتفاق أعلاه، إلا أن الموقف الألماني بدأ يتغير بظهور ألمانيا كقوة خاصة في المجال الاقتصادي والمجال العسكري [2].

مفهوم الأمن الأوروبي حسب الدول الأطلسية

ويقصد بهذه الدول تلك الدول التي تربطها علاقات وطيدة مع الولاياتالمتحدةالأمريكية ونجد في هذا الإطار أن بريطانيا قبل خروجها من الاتحاد الأوربي كانت هي القائد الرسمي لهذا المفهوم حيث سعت إلى الدفاع عن فكرة أن أمن بريطانيا وأوروبا مرتبط بحلف الناتو وصرح توني بلير في هذا الإطار

[1] قريب بلال، **نفس المرجع**، ص 64-65..

[2] مزياني ياسينة راضية، **نفس المرجع**، ص ص .140–4142.

قائلا:"**إن التعاون العسكري الأمني في إطار الاتحاد الأوربي لا يجب أن يكون منفيا للناتو**"، ويعتبر هذا الانحياز البريطاني للحلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية في نظر الكثير من المتتبعين مرا طبيعيا وهذا نظرا للارتباطات التاريخية بين بريطانيا والولايات المتحدة بل يمكن أن يقال عنه علاقة فطرية نتيجة الاشتراك في اللغة والمزاج والحضارة وبالتالي فإن ضمان التعاون مع أمريكا الذي تجسد في المحاولات المستمرة لبريطانيا في توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأوروبية وهو أمر فسره العديد من المتتبعين بأنه يرجع إلى الارتباطات التريخية بين البلدين[1].

السياسة الأمنية والدفاع الأوروبي في ظل الهيمنة الأطلسية الصعوبات والتحديات:

إن وجود هذا الخلاف بين دول الاتحاد الأوروبي انعكس بصورة مباشرة على جهودها الأمنية في مكافحة مختلف التهديدات الأمنية التي تواجهها وهذا ما يمكن لمسه من خلال المستويات التالية:

المستوىالأول : التباين والتفاوت بين الدول الأوروبية حيث أن لكل دولة ثقافتها نظرتها لمفهوم الدفاع الأوروبي، بصفة عامة، ومفهوم دفاعها في ظل الاتحاد بصفة خاصة، ولأن خط التفريق بين الدول التي تساند حلف الشمال الأطلسي وترى أن دفاعها لايتم إلا من خلاله، والدول التي ماتزال تطمح لسياسة دفاعية أوروبية مستقلة لايزال موجودا ولم يضمحل، وخاصة بعد إنضمام دول أوروبا الوسطى والشرقية للاتحاد الأوروبي،التي ترى في هذا الأخير مساعدا اقتصاديا فقط وتفضل حمايةحلف الشمال الأطلسي،عندما يتعلق الأمر بالدفاع.

- **المستوى الثاني** : تواجه درو الإتحاد الأوروبي العديد من الصعوبات المتعلقة بالبعد العملياتي للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع، ومنها تلك المتعقلة بالميزانية المخصصة للدفاع، حيث يوجد تفاوت كبير في توزيع الدول لميزانياتها في هذا المجال، هذا إضافة إلى محدودية القدرات العسكرية وصعوبة تشكيل سوق مشتركة للدفاع، بسبب قلة المشاريع المشتركة في هذا المجال، وهو ما كرّس الهيمنة الأمريكية وأعطى سببا قويا للدول ذات التوجه الأطلسي للحفاظ على توجهها في الإبقاء على العلاقة الترابطية بين القوات الأوروبية والأمريكية.
- **المستوى الثالث** : **وهو** يتعلق بموقف الدول الكبرى من السياسة الأوروبية للأمن والدفاع الذي ساهم في تدهور السياسة الأوروبية للأمن والدفاع وأبقاها متأخرة على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت وماتزال متخوفة من منافسة الإتحاد لها في مجال الدفاع، لهذا قامت بوضع عراقيل

[1] قريب بلال، **نفس المرجع**، ص 67-69.

لضمان السيطرة من خلال منظمة حلف الشمال الأطلسي،ليبقى دائما الاتحاد تحتهيمنتها.

- **المستوى الرابع** :يتعلق بانضمام الدول الجديدة والمرور من أوروبا الـ 15 إلى أوروبا الـ 25 ثم ال 27 ، وهذا بدوره شكل عائقا أمام تطور مسار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع ،لأن التوسع طرح مشكل اخر وهو تفقير الإتحاد الأوروبي وإضعاف موقفه أمام الولايات المتحدة الأمريكية، بمنع دوره ومكانته مثلما كان مرتقبا[1].

المطلب الثاني: مفهوم الارهاب من المنظور الأوروبي

بعد نهاية الحرب الباردة واستفحال الظاهرة الارهابية بنشاطها الإجرامي في العالم صنفت من قبل الاتحاد الأوروبي من بين أبرز التحديات الأمنية التي تواجهها القارة وقد شكل انسحاب الإتحاد السوفيتي من أفغانستان منعرجا في انتشار ظاهرة الإرهاب حيث شهدت العديد من دول العالم عودة موجات كبيرة من المتطوعين في الحرب الأفغانية حاملين معهم أفكار متطرفة وقرارات بمحاولة صنع التغيير في بلدانهم وهو ما تم فعلا من خلال تأسيس العديد من الجماعات المسلحة السرية، وقد عجزها في النهاية عن تحقيق هدفها إلى التغيير من استراتيجيتها وأصبحت تستهدف مصالح الدول الغربية بحجة أن هذه الأخيرة تساند وتدعم الأنظمة السياسية الفاسدة، حيث أعلن في هذا الصددالممثل الأعلى للسياسة الخارجية خفيير سولانا في تقرير أمام المجلس الأوروبي" **أن البلدان الأوربية هيأ هداف وقد تم مهاجمتها، وأنه تم كشف قواعد لوجيستية للقاعدة في المملكة المتحدة وإيطاليا، وألمانيا، وإسبانيا،و بلجيكا، لاغنى عن العمل الأوروبي المنسقّ** ومصدر القلق والتخوف بالنسبة للجانب الأوروبي من هذه الحركات هو عجز أنظمة دول البلدان النامية عن عن ضمان أمنها الداخلي ومايشكل تهديد للأمن الأوروبي من خلال نقل تلك الفوضى وحالة اللااستقرار الداخلي إلى مجتمعاتها[2].

وتبذل دول الاتحاد الأوروبي جهودا معتبرة لمكافحة الإرهاب من خلال الآليات القانونية وهو ما يمكن أن نشير إلية من خلال النموذجين التاليين:

فرنسا:

---

[1] مزياني راضية ياسينة، "التعاون الأمني المنظم CSP خطو جديدة في مسار الأمن والدفاع الأوروبي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 2(2014)**، ص ص . 63-72.

[2] شاكري قويدر، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية2001-2011**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص 81

انطلق فرنسا في مواجهة الظاهرة الإرهابية منذ سنة 1986 وذلك من خلال تشريع 9 سبتمبر 1986 والذى يعد اللبنة الأساسية في القانون الفرنسي لمكافحة الإرهاب وقد حدد هذا القانون الجرائم التى ينبغي اعتبارها أفعال إرهابية من جانب الدول الموقعة عليه وتقضى في شأنها بالتسليم للقانون.

في 22 جويلية 1992 صدر قانون آخر بشأن أفعال الإرهاب والأشخاص المسئولين عن الجرائم الإرهابية والعقوبات الواجبة ثم عقب ذلك صدور القانون رقم 96 في 22 يوليو 1996 الذي كان يهدف إلى تقوية ردع الإرهاب والاعتداء على الأشخاص القائمين على السلطة العامة، حيث جرم أفعال الاشتراك في التنظيمات الإرهابية وكذا الاتفاق على إنشائها أو تأسيسها طالما كان لارتكاب أعمال إرهابية. ولم يضع المشرع الفرنسي تعريف للإرهاب إنما اهتم بتعداد جرائم المتعلقة به فقط في هذا الإطار نجد انه من بين العقوبات التي تم النص عليها في التشريع الفرنسي هي تلك المتعلقة بالسجن لمدة عشر سنوات وغرامة مالية قدرها مليون ونصف فرنك فرنسي عن كل جريمة إرهابية وعلى الجانب الأخر أعفى من العقاب في حالة الإبلاغ شريطة أن يؤدى إلى منع تنفيذ الجريمة وتحديد باقي المذنبين، أما بالنسبة لتخفيف العقاب فيستفيد منه التائب إذا أبلغ عن معلومات تتيح للسلطة إيقاف الجريمة[1].

ألمانيا:

تعد ألمانيا من بين أبرز الدول الأوروبية التي اعترفت بحق المقاومة ولكنها جرمت في المقابل التحريض على الإرهاب أو ارتكاب العنف ، كذلك جرمت إنشاء المنظمات الإرهابية الهادفة إلى القيام بأعمال القتل العمد أو المفضي إلى موت أو ضد طائفة معينة من الشعب تربطهم صلة "قومية، دينية" أو الجرائم ضد الحرية الشخصية – كما يعاقب القانون الألماني على العضوية فيتلك المنظمات أو الدعاية لها – وألزم كل فرد أو مواطن ألماني بالإبلاغ عن الجريمة طالما كان الإبلاغ سيعمل على منع تنفيذها. وتم تحديد الجرائم الإرهابية في القانون الألماني فيما يلي: الاختطاف للأشخاص بهدف الابتزاز، جريمة احتجاز الأشخاص بالقوة لإجبار شخص ثالث على

[1] أحمد رشاد سلام، "التعاون الدولي وأثره في مكافحة الإرهاب (مستقبل الإرهاب)"، **حلقة علمية**، المملكة العربية السعودية، 2013، متوفر على http://www.assakina.com/wp-content/uploads/2015/ ، تم الاطلاع يوم 12.34-2017 على الساعةو 2017/05/23.

القيام بتصرف معين وإلا تم قتل المحتجز، كذلك حالة اختطاف الطائرات[1].

وفي إطار العمل الجماعي لم يظهر التقدير الأوروبي لظاهرة الإرهاب إلا بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، وهذا نظرا لتغير طبيعة الظاهرة الإرهابية وتزايد خطورتها وتعاظم عدد فاعليها وقد لخصت"الاستراتيجيةالأوروبية للأمن "مدى خطورة التهديدات التي تواجه الإتحاد الأوروبي والمتمثلة في:

- الإرهاب
- انتشارالأسلحة
- والهجرةغيرالشرعية،

واعتبر الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية "خفييرسولانا " أن الإرهاب هو تحدي استراتيجي لكل أوروبي بشكل متزايد، وأن هذه الحركات الإرهابية لديها موارد جديدة ويرتبط بعضها ببعض بواسطة شبكات إلكترونية وهي مستعدة لاستخدام العنف غير المحدود لإحداث إصابات كبيرة، في ذات الوقت حدد حدد أساليب التصدي لللتعاون الدولي عبر مقاربة مدنية عسكرية وبناء الأمن الجواري عبر تقوية التعاون العسكري مع دول الجوار الأوروبي خاصة الجنوب متوسطية وقد شهدت مسألة مكافحة الإرهاب تطورا هاما قطعت خلاله أشواطا في مجال تقريب وجهات النظر حولها، حيث قدمت دول الإتحاد الأوروبي مايعرف ب"الميثاق الأور ومتوسطي" الذي أكد على أن الحفاظ على السلم والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط يقوم على مجموعة من المبادئ:

- التأكيد على إعلان برشلونة كأساس المشاركة الأوروبية المتوسطية.
- عدم قابلية تجزئة الأمن والاستقرار في البحر المتوسط.
- الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل والاعتمادعلى وسائل التعاون الأمني.
- الالتزام بمدخل عام ومتوازن لقضية الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط[2].

ويعتبر الإرهاب بالنسبة للاتحاد الأوروبي مشكلة أمنية من نوع جديد، وهو نفس الحال بالنسبة للإرهاب السياسي والإرهاب الديني للأفراد والجماعات، ويمكن أن نستخلص أن دول الإتحاد الأوروبي كانت تتعامل بدبلوماسية كبيرة مع وسائل الإرهاب، فهي من جهة تخشى وصول

[1] أحمد رشاد سلام،**نفس المرجع**.

[2] شاكري قويدري، **مرجع سابق**، .83-85.

تيارات إسلامية إلى الحكم ويعني هذا كم من تهديد نسبي لمصالحها، ومن جهة أخرى هي تعارض الإرهاب المضاد وإرهاب الدولة والسياسة العنيفة الممارسة ضد الحركات الأصولية دفاعا عن رعاياها في الدول التي تعاني من ظاهرة الإرهاب.

وفي إطار الجهود الأوروبية لمكافحة الإرهاب والتي سنفصل فيها أكثر في الفصل الثالث، إعتمد المجلس الأوروبي في 16 و17 كانون الأول 2004 إجراءات، منها تعزيز القدرات الإستخباراتية على المستوى الوطني والإقليمي وعلى مستوى المنظّمات الدولية كما أقرّ المجلس إضافة إلى إقرار إستراتيجية الاتحاد الأوروبي ضدَّ الإرهاب، التي تقوم على أربع ركائز أساسية هي:

- الوقاية من ظاهرة الإرهاب؛
- حماية المواطنين والبنية التحتية والنقل عبر دعم هياكل الأمن؛
- تعقّب الإرهابيين، بمعنى السعي لمنع المجموعات الإرهابية أو الإرهابيين كأفراد من التواصل في ما بينهم، ومن التحرك بحرّية، ومن التخطيط لعمليات إرهابية، وذلك عبر تفكيك الشبكات التي توفّر لهم الدعم والتمويل؛
- والردّ، بمعنى القدرة على إدارة آثار العمليات الإرهابية ممكنة الوقوع، وتخفيف وقعها من منظور يقوم على التعاون والتضامن.

واعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي خطة عمل محدّدة لمكافحة التشدّد والتجنيد للإرهاب، في العام 2005، تتصدّى بالتفصيل لمسألة الوقاية، مع توجيه اهتمام خاص لتطوير القدرات على مواجهة الظروف التي يمكن أن تسهّل انتشار التشدّد أو الراديكالية والتجنيد، وذلك من خلال التعاون بين الدول الأعضاء والمؤسسات الاتحادية، فضلاً عن الدول الأخرى والمنظّمات الدولية .

بالإضافة إلى ذلك، ثمة اعتراف متزايد بأهمية القيام بعمل وقائي واسع النطاق على أساس الحوار بين الثقافات والأديان، من أجل تعزيز المعرفة والتفاهم المتبادل، وبالتالي تضييق المجال الذي تنشط فيه الدعاية الأصولية وأعمال تجنيد الإرهابيين. وقد جعل الاتحاد الأوروبي من مكافحة الإرهاب، أحد العناصر الأساس في حواره السياسي مع المجموعات الإقليمية والبلدان الأخرى[1].

[1] إلياس أبو جودة، الإرهاب، "الجهود الدولية والإقليمية لمكافحته"، **الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 91(كانون الثاني2015)، ص ص.33-70.

خلاصة:

وخلاصة القول أنه رغم الجهود المعتبرة التي بذلت من أجل بناء سياسة الأمنية الأوروبية وجعلها مشتركة بصورة كاملة إلى أن وجود بعض العراقيل حال دون التوصل إلى التوافق الشامل وهو ما انعكس بصورة كبيرة على الآليات والسبل التي تم وضعها من أجل مواجهة التهديدات الأمنية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي وخاصة في ظل وجود حلف الناتو التقاسم حول استقلالية أو تبعية الاتحاد الأوروبي حيث لاحظنا في هذا الإطار أن أهم القوى المسيطرة او أقطاب الاتحاد الأوروبي (بريطانيا، فرنسا وألمانيا) هي التي تقود هذا الخلاف غير أن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي من شأنه فتح الآفاق والمجال للتجاوز هذا الخلاف الذي كان السبب الرئيسي في عدم تطور السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة.

الفصل الثاني: الإرهاب الدولي وتنظيم الدولة الإسلامية

تمهيد

يعد الإرهاب من أبرز التهديدات الأمنية الجديدة التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة وقد أفرز منذ ظهوره نقاشا حادا بين الباحثين والمفكرين وحتى المؤسسات الدولية والدول من أجل وضع تعريف شامل له لأن ذلك كان سيقود في النهاية إلى وضع اتفاق شامل حول الآليات التي يمكن إتباعها من أجل مكافحته خاصة أنه عرف تطورات كبيرة من حيث تنظيمه والآليات التي يتبعها من أجل تهديد الأمن والسلم الدوليين وقد أضحى بمثابة دولة قائمة بمؤسسات وجيوش نظرا لما يملكه، ومنه فإننا سنسعى من خلال هذا المبحث إلى تتبع الظاهرة الإرهابية منذ نشأتها واستعراض أنواعها وأشكالها وصولا إلى عرض عام للجهود الدولية لمكافحتها كما سنعرض بصورة خاصة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش لأنها تمثل آخر أجيال تطور الظاهرة الارهابية وتعتبر الجيل الخامس وكذلك كحالة خاصة لدراستنا).

المبحث الأول: الإرهاب الدولي مقاربة مفاهيمية ونظرية

المطلب الأول: نشأة الإرهاب الدولي ومفهومه

أولا/ نشأة الإرهاب الدولي:

يجد الفعل الإرهابي جذوره في ثقافة الإنسان المرتكزة على حبالسيطرة وزجر الناس وتخويفهم بغية الحصول على مبتغاه، وهذا ما يشكل تعارضا واضحا المفاهيم الاجتماعية الثابتة، وتم توصيف كلمة الإرهاب على أنها العنف المتعمد الذي تقوم به جماعات غير حكومية أو عملاء سريون بدافع سياسي ضد أهداف غير مقاتلة، ويهدف عادة إلى التأثير على الجمهور.

والواقع أن نشأة وظهور الإرهاب بوجه عام ليست بجديدة فهي تعود إلى مئات السنين وهوما يؤكد عليه التاريخ الذي أحصى لنا العديد من الأعمال الإجرامية التي تعد بمثابة بوادر لهذه الظاهرة.[1]

وقد استُخدم مصطلح terrorism لأول مرة العام 1795 وكانت الكلمة فرنسية مشتقة من كلمة لاتينية terrere أي «التخويف»، واستعملت الكلمة لوصف الأساليب التي استخدمتها المجموعة السياسية الفرنسية Jacobin Club بعد الثورة الفرنسية خلال الفترة التي عرفت باسم Reign of Terror. وهيالأساليب التي كانت تشمل إسكات واعتقال المعارضين لهذه المجموعة السياسية التي كان لها دور بارز في الثورة الفرنسية، حيث كانت توجهاتها معتدلة في البداية ولكنها بدأت تنحو منحى يساريًا بعد الثورة.

في بدايات القرن العشرين كانت كلمة الإرهابي تستخدم بصورة عامة لوصف الأشخاص أو الجهات التي تنتهك القوانين والأعراف الدولية أثناء الحروب والصراعات الدولية وأيضا كوصف للمعارضين السياسيين لحكوماتهم .

وفي أواخر ستينيات عرفت الظاهرة الإرهابية أوجها جديدة واستخداما على نطاق واسع، لينتقل

[1] زياد منصور، "الإرهاب بين التأريخ والتشخيص"،**الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 100(أيار 2017)، متوفر على//www.lebarmy.gov.lb/ar/content/الإرهاب-بين-التأريخ-والتشخيص، تم الاطلاع يوم 2017/05/23، 04:00

من حدود الدولة إلى إرهاب دولي مثل خطف الطائرات والدبلوماسيين وتفجير السفارات[1]، وتوالت هذه العمليات خلال السبعينيات والثمانينات، لكن مع نهاية الحرب الباردة وظهور البعد الثقافي والحضاري في العلاقات الدولية أخذ منحنى الظاهرة الارهابية وأسبابها اتجاها جديدا بأبعاد مختلفة، بالإضافة إلى التغير في بنية النظام نظام الدولي والتغيرات الحاصلة على الساحة وخاصة التغير على المستوى المفاهيم حيث انتقلنا من مفهوم الحرب التقليدية التي كانت تحدث بين الدول لتصبح داخلية تنشأ بفعل الجماعات التي تطالب بالتغيير وتُستخدم وتَستخدم الأساليب الارهابية.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حدثت تغييرات في المعنى الدقيق لكلمة الإرهابي وتم استعمال تعبير الحرب على الإرهاب لوصف حملات متعددة الأوجه على الأصعدة الإعلامية والاقتصادية والأمنية والحملات العسكرية التي استهدفت دولًا ذات سيادة وحكومات، وكان هذا الانعطاف في معاني كلمة إرهابي وتعبير الحرب على الإرهاب، مصحوبًا في معظم الأحوال بإضافة وصف الشخص أو الجهة بكونه يستعمل الدين في الشؤون السياسية أو يقوم بتطبيق الدين بصورة متطرفة كما أدى التصور الأمريكي لمفهوم الإرهاب وشنه للعديد من الحروب على عدد من الدول باسم مكافحة الإرهاب إلى التعميق من انتشار الظاهرة على نطاق أوسع[2].

ثانيا/مفهوم الإرهاب:

تعددت تعاريف الإرهاب واختلف من مفكر لآخر ومن مؤسسة لأخرى من دولة لأخرى ، ولعل هذا التعدد إنما يعكس حقيقتين وهما مدى الغموض الذي تتميز به ظاهرة الإرهاب عموما والتي التي لازالت تلقي العديد من الصعوبات والعوائق، ، وكذلك أن معظم التعريفات التي قدمت كانت مجرد انعكاس لأيديولوجيات وكذلك تأويلات ومصالح الدولوفيما يلي عرض عام لأهم تلك التعريفات:

أولا/ المفهوم اللغوي للإرهاب

لغة: في اللغة العربية، يعني الخوف والفزع، وهو مصدر للفعل أرهب مشتق من الجذر " رهب" وقد ذكرت المصادر اللغوية معنى الإرهاب فجاء في تلك المصادر أن رهب بالكسر يرهب رهبة ورهبا،

---

[1] أحمد علو، "الإرهاب في مفهومه وتداعياته، من تحديات اللغة"، إلى تباين وجهات النظر، **الجيش**، ع. 340،(2013)، ص ص.51-63.

[2] حمدان رمضان محمد، "الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي"، **مجلة الأبحاث كلية التربيةالاساسية**،م.11، ع.1.ص ص.272- 273.

ورهبا بالتحريك أي خاف، ورهب الشيء ورهبة خافه، فالرهبة هي الخوف، والفزع وأرهبه واسترهبه، استدعى رهبته حتى رهبة الناس[1].

وفي الأدب الفرنسي فإن الأصل اللغوي لكلمة إرهاب، Terreurهو الفعل الستسكريتيTrasالذي يعني معنى رجف[2].

وفي اللغة الانجليزية فالمرادف لكلمة الإرهاب هي Terror وهي الأكثر شيوعا، ويرجع أصلها إلى الكلمة اللاتينية Tersorأيضا وتعني الترويع أو الرعب أو الهول[3].

ثالثا: تعريف الإرهاب في القواميس والموسوعات:

- **قاموس اكسفورد:** يعود مصطلح الإرهاب إلى أصل الديموقراطيات الحديثة، وهو كلمة فرنسية الأصل، دخلت اللغة الانجليزية في العام 1794، وذلك بعد حكم الرعب ...، والإرهاب عنا هو سياسة الرد بالعنف ضد من استعملوه[4].
- **القاموس الفرنسي لاروس:** يعرف الإرهاب بأنه: " استعمال العنف لأغراض سياسية"[5].
- **معجم الوسيط:** وصف يطلق على اللذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية[6].
- **موسوعة السياسة:** " استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، وبغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، أو كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات، أو مال ويشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية[7].
- **موسوعة علم السياسة:** " هو كل عمل أو وسيلة يستخدم القومة المادية والنفسية لإشاعة الذعر والهلع، وإزهاق أرواح الناس الأبرياء، وتجريدهم من أرضهم وممتلكاتهم، ويعرضهم للإبادة

---

[1] ياسين طاهر ياسري، **مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية** (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط01، 2001)، ص. 23.

[2] هبة أحمد خميس بسيوني، **الإرهاب الدولي أصوله الفكرية وكيفية مواجهته** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009)، ص.67.

[3] الياسري، **مرجع سابق**، ص .24.

[4] Oxford world dictionary (china : of Oxford University press, 2006) , p416.

[5] Dictionnaire de la pensé stratégique, GéreFrancoi(Paris : la Rousse Bords/ her , 2000) ; pp 22.23.

[6] منير البعلبكي، **المعجم الوسيط** (القاهرة: دار النهضة، 1994)، ص ص 183-182.

[7] عبد الوهاب الكيلاني،**موسوعة السياسة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات النشر، 1990)، ص.153.

الجماعية بدون وجه حق، أو أي مسوغ قانوني أو شريعة سماوية يقوم به فرد أو جماعة أو دولة، بهدف تحقيق أغراض سياسية أو غير سياسية[1].

رابعا/ تعريف الإرهاب في الهيئات والمنظمات:

1- تعريف عصبة الأمم المتحدة 1973: " عمل إجرامي موجه ضد حكومة معينة، لغرض خلق حالة من الرعب في نفوس أشخاص، أو عند مجموع من الأشخاص الساكنين في تلك الدولة"[2].

2- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998: " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه او أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إبقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم لإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العمة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"[3].

3- تعريف الاتفاقية الأوروبية لمنع وقمع الإرهاب لعام 1977: تضمنت المادة الأولى من الاتفاقية تعريفا حصريا للإرهاب بمعنى أنها حصرت أفعالا بعينها وأوردتها من قبيل الأعمال الإرهابية كالتالي:

- الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية لاهاي 1970، والخاصة بقمع الاستيلاء على الطائرات.
- الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية مونتريال 1971، والخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة والموجهة ضد الطيران المدني.
- الجرائم الخطيرة، التي تتضمن الاعتداء على الحياة والسلامة الجسدية أو الحرية للأشخاص الذين يتمتعون بالحماية واحتجازهم غير المشروع.
- جرائم استعمال المفرقعات والقنابل والأسلحة النارية والمتفجرات والرسائل المفخخة، إذ ترتب على هذا الاستخدام تعريض الأشخاص للخطر، ومحاولة ارتكاب أي من هذه الجرائم السابقة أو الاشتراك فيها[4].

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة** (الأردن: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، (د.س.ن))، ص 47.

[2] حسين سيتو، " ظاهرة الإرهاب"، في: www.pydrojava.net/ara/indexmphp/option=co، (10 ديسمبر 2013).

[3] الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، متوفر على http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/5A2D5C40-9619-4A2E-9892-EFB52B130CEE تم الاطلاع يوم 2017/05/23 على الساعة 17.38

[4] عبد الفتاح مصطفى الصيفي وآخرون، **الجريمة المنظمة والأنماط والاتجاهات** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص.47.

كما نجد أن البرلمان الأوروبي قد اعتبر الإرهاب سنة 2001 فعل يرتكبه الأفراد أو المجموعات يلجأ فيها إلى العنف أوالتهديد باستخدام العنف ضد الدولة أومؤسساتها بصفة عامة، أو ضد أفراد معينين، بهدف خلق مناخ من الرعب بين السلطات الرسمية، أو بين عامة الجمهور لأسباب انتقامية، أو معتقدات إيديولوجية أو أصولية دينية أو رغبة في الحصول على منفعة كما يعرفه الاتحاد الأوربي بأنّه أعمال ترتكب بهدف ترويع الأهالي وإجبار حكومة أو هيئة على القيام بعمل أو الامتناع على القيام بعمل ما أو تدمير للهياكل الأساسية أوالدستورية أوالاقتصادية أوالاجتماعية أو لهيئة دولية أو زعزعة استقرارها بشكل خطير[1].

خامسا/تعريف المفكرين والباحثين للإرهاب:

– عرف الفقيه الإيطالي ايريك دافيد الإرهاب بأنه، كل عمل عنف مسلح يرتكب بغرض سياسي أو اجتماعي أو فلسفي أو ايديولوجي أو ديني وينتهك المبادئ المستقرة للقانون الدولي الانساني التي تحرم استخدام وسائل قاسية أو بربرية أو مهاجمة أهداف بريئة دون أن يكون لذلك ضرورة عسكرية.

– أو هو حسب لويس دي أمزباحث ايطالي آخراستخدام العنف كأداة لتحقيق الأهداف السياسية[2].

–**فيراءدامز**: " هو فرد أو عضو في جماعة ما ترغب في تحقيق أهداف سياسية باستعمال وسائل عنيفة"[3].

كما ورد تعريف آخر للإرهاب في كتاب أحمد حسين سويدان بعنوان الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، وقد اعتبر من خلاله الإرهاب بأنه " أي عمل عنف منظم يهدف إلى خلق حالة من اليأس أو الخوف بقصد زعزعة ثقة المواطنين بحكومتهم أو ممثليها، أو بقصد تهديم بنية نظام قائم، أو بقصد تدعيم أو تعزيز سلطة الحكومة القائمة[4].

المطلب الثاني:أسباب الظاهرة الإرهابية

---

[1] الوافي سامي، الإرهاب بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، المركز العربي الديمقراطي، متوفر على http://democraticac.de/?p=43304 تم الاطلاع يوم 2017/05/23 على الساعة 17.54.

[2] علي حيدر نوري، **الجريمة الإرهابية، دراسة في ضوء قانون مكافحة الإرهاب** (لبنان: منشورات زين الحقوقية، 2005)، ص.63.

[3] محمد عزيز شكري، **الإرهاب الدولي دراسة قانونية نافذة** (بيروت: دار العلم للملايين، 1991) ص ص .107_108.

[4]أحمد حسين سويدان، **الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005)، ص .33.

أ- الأسباب السياسية:

تكمن في ظاهرة القهر السياسي الداخلي، نتيجة اضطهاد الأفراد والطوائف التي لا تجد سبيلا للتعبير عن آرائها، فيكون العنف سبيلها للثأر لنفسها والنيل من عدوها، كما قد تكون الأعمال الإرهابية بغرض الحصول على حق تقرير المصير لشعب من الشعوب، وقد يكون الدافع إنزال الضرر بمصالح دولة معينة، أو برعاياها نظرا لمواقفها السياسية المنحازة أو غير العادلة، كما أن ضعف الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية وعدم فاعليتها في التعبير عن آراء الأفراد، وإشراكهم في العمل الوطني، ينتج عنه عزوف أبناء الشعب عن العمل السياسي بالدولة، وما ينتج عنه من انعدام أو ضعف الشعور بالانتماء، كما توجد هناك دوافع تتعلق بعدم الشرعية وافتقاد ممارسة الديمقراطية أيضا حيث أن غياب الحوار الديمقراطي وعدم المشاركة وعدم وجود البدائل للتعبير عن الآراء والأفكار، يؤدي إلى قيام بدائل ومشروعة للقيام بذلك، وهذه البدائل تتجلى في مختلف صور الإرهاب[1].

كما أن السيطرة الاستعمارية لبعض الدول، وردود الفعل التي تتجسد في المقاومة والتفرقة العنصرية والتحولات السياسية، ومحاولة بعض المجموعات تنبيه الرأي العام ولفت أنظاره إلى قضية سياسية، أومحاولة الإفراج عن مجموعة من السجناء كلها من الدوافع السياسيات التي تؤدي إلى ردود أفعال إرهابية."

- عدم السيطرة غير العادية، واستمرار السياسات التعسفية والعنصرية ومحاولة لإبادة بعض العناصر والأجناس.
- عدم قدرة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها ومبادئها، والحد من كل أشكال السيطرة والاستعمار والظلم والاضطهاد، وهو ما انعكس سلبا على حقوق الإنسان وأعطى الشرعية لبعض الحركات التي تمارس الإرهاب.
- عدم قدرة الأمم المتحدة على إيجاد سبيل التعاون الدولي لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق مستوى أفضل من النمو لدى الشعوب.
- عدم قدرة الأمم المتحدة على تطبيق الحلول التي تتوصل إليها من خلال قراراتها بشأن فرض عقوبات ضد الدول المعتدية على دول أخرى، مما شجع تلك الدول على التمادي في أعمالها العدوانية (إسرائيل نموذجا).
- رعاية بعض الدول والأنظمة السياسية للإرهاب مما نتج عنه اتساع نطاق الممارسات الإرهابية

[1] لونيسي، **مرجع سابق**، ص ص.36-73.

على المستوى العالمي، وهو ما أدى بدوره إلى ظهور العديد من المنظمات الإرهابية التي تنفذ أهداف الدولة المستفيدة وتحقق مصالحها.

•وجود بؤر التوتر في مختلف مناطق العالم الناتج بعضها عن رواسب استعمارية، أدى إلى ظهور جماعات ونشاطات ارهابية في محاولة التخلص من المشاكل ووضع نهاية للمعاناة المرتبطة بها.

ب. الأسباب الاقتصادية: يمكن تقسيمها إلى قسمين

– عجز الدولة وعدم قدرتها على استيعاب جميع فئات المجتمع استيعابا كاملا، وعدم التوزيع العادل للثروة.

– إخفاق البرامج التنموية وسيطرة السلطة على مفاصل النظام الاقتصادي، خاصة أن جل اقتصاديات دول العالم الثالث ريعية مما يجعلها في عرضة دائمة للانهيار.

– رغبة الدول الرأسمالية في السيطرة والتحكم في الموارد الطبيعية للدول الصغرى، أو دول العالم الثالث.

– الصراع بين القوى الكبرى حول الموارد الأولية والتي تكون نتيجتها دائما حروب ونزاعات داخلية في تلك الدول المالكة لتلك الموارد والتي تلجأ إلى للمنظمات الارهابية لتثبت وجودها مثل ما حدث في مالي.

ج–الأسباب الاجتماعية

– التهميش والحرمان والتمييز الطبقي وقمع الحريات والأفكار غالبا ما يكون سببا في ظهور ظاهرة الإرهاب وذلك راجع لشعور الفرد بالاضطهاد والاغتراب.

–التفكك الأسري والإحباط الاجتماعي وغياب الحوار وضعف الانتماء للمجتمع وظروف الفقر، كلها أسباب تشكل أرضية لصناعة الإرهاب.

المشاكل النفسية التي يعني منها بعض الأفراد كالميول إلى العمل الإجرامي، والتي تجعلهم يستحسنون ارتكاب الجرائم بصفة عامة، والجرائم الإرهابية بصفة خاصة، وقد ترجع هذه الميول إلى خلل في التكوين النفسي أو العقلي لهؤلاء الأفراد[1].

[1] بسيوني، **مرجع سابق**، ص ص.133–137.

المطلب الثالث: صور العمل الإرهابي:

1.صور الإرهاب من حيث الجهة التي يوجه إليها:فالإرهاب قد يوجه إلى الأشخاص و إلى الأموال, يأخذ الإرهاب هنا إحدى الصور التالية:

- **الإرهاب ضد الأموال:**يمارس الإرهابيون هذه الصورة من العمل الإرهابي عندما تقل لديهم الإمكانيات المادية عن مواجهة متطلباتهم الاقتصادية و المادية و تضعف قدرتهم على مواجهة متطلبات المعيشة.

-**الإرهاب ضد الأشخاص:**ويرى البعض أن هذه الصورة الإرهابية إنما ترجع إلى غياب العدل وانتشار المحسوبية و الفساد وعدم وجود رعاية حقيقية من الأسر لأبنائها و إشباع متطلباتهم واحتياجاتهم الرئيسية.

2.**صور الإرهاب من حيث الغرض منه:** يمكن تقسيم الإرهاب من حيث الغرض منه كالآتي:

- **الإرهاب الاجتماعي:**هو ذاك الإرهاب الذي يتبنى أو يستهدف أيديولوجية أو مذهب اجتماعي معين . مثل تلك التنظيمات التي تتبنى أو مذهبا شيوعيا أو أفكارا أصولية أو مبادئ فوضوية ويرى السبب في ظهور هذه الصورة الإرهابية إلى هبوط مستوى الفقر في مجتمع و تعدد مشاكله من إسكان ومواصلات وتعليم و بطالة والأمر الذي يرفع صغار السن إلى سرعة الانجراف لهذه التيارات الفكرية المظلة للتنفيس عن الطاقات المخزنة و تفجيرها.

- **الإرهاب السياسي:**هو الإرهاب الذي يتبنى أهداف سياسية أهمها لاستيلاء على نظام الحكم في الدولة لذلك فهذه الصورة من الإرهاب توجه إلى الدولة و مؤسساتها و تنظيماتها أو هيئاتها .[1]

3.**صور الإرهاب من حيث المدى و الأثر :**

- **الإرهاب المحلي:**ويقصد به الإرهاب الداخلي الذي ينحصر داخل إقليم الدولة سواء من حيث الإعداد أو التنظيم أو التنفيذ.

- **الإرهاب الدولي:**تستهدف هذه الصورة الإرهابية الإعلان عن مذهب سياسي معين أو حركة سياسية,إما للحصول على حق تقرير المصير لفئة معينة أو لتنبيه الرأي العام العالمي إلى قضية سعي معينة.

---

[1].حسنين المحمدي البوادي، **المنظومة الأمنية في مواجهة الإرهاب والأساليب المستخدمة لمواجهة الظاهرة**(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي2007)،ص.26.

4. صور الإرهاب من حيث التنفيذ[1]:

– **إرهاب مباشر**:بمعنى أن يتجه النشاط الإرهابي إلى الهدف المباشر ومثال على ذلك العمل الإرهابي إلى الهدف المباشر مثال على ذلك العمل الإرهابي الذي يهدف إلى إسقاط نظام الحكم أو التأثير على القرار السياسي في موضوع.

– **إرهاب غير مباشر**:وهذا النوع لا يتجه إلى الهدف مباشرة ولكن يتجه إلى أهداف ثانوية غير مباشرة لها تأثيرها على إعداد الهدف الذي يسعى إليه العمل الإرهابي.

المبحث الثاني: تداعيات ظاهرة الإرهاب على الأمن والسلم الدوليين وجهود مكافحته:

المطلب الأول: الإرهاب كمصدر لتهديد السلم والأمن الدوليين

يعد الإرهاب الدولي أبرز تهديد وخطر أمني يعيشه العالم اليوم ولعل ما يؤكد على هذا هو حجم العمليات الإرهابية التي شهدها العالم منذ بروز الظاهرة بشكلها الجديد أو الذي عرف بعد نهاية الحرب الباردة وفيما يلي إحصاء لبعض منها ونتائجها:

- في 26 شباط من العام 1993 تم تفجير سيارة مفخخة في مرأب بناية مركز التجارة العالمية في نيويورك؛ وأسفر هذا الانفجار عن مقتل ستة أشخاص وإصابة أكثر من ألف شخص بجروح. قام بتنفيذ هذه العملية حسب وكالة المخابرات الأميركية المواطن الكويتي رمزي يوسف (من أصول باكستانية)، دخل الولايات المتحدة بجواز سفر عراقي، وهو إبن أخ خالد شيخ محمد، أحد قياديي منظمة القاعدة، وقد تم القبض عليه في باكستان العام 2003. وحسب المصدر نفسه فإن يوسف تعاون مع الأميركي من أصول عراقية عبد الرحمن ياسين لوضع السيارة المفخخة في مرأب بناية مركز التجارة العالمية في نيويورك والتي كانت تزن 600 كلغ من مادة «تي إن تي»[2].
- تفجير المبنى الفدرالي في مدينة اوكلاهوما سيتي في الولايات المتحدة في 19 نيسان العام 1995 والذي أودى بحياة 168 شخصًا، ونفذه اميركيان متعاطفان مع حركة «الداوودبيين».
- –في 7 آب 1998 تمّ تفجير سفارتي الولايات المتحدة في دار السلام عاصمة تنزانيا ونيروبي عاصمة كينيا، واتهمت منظمة القاعدة بتنفيذ الهجمتين اللتين أسفرتا عن سقوط 225 قتيلا وجرح

[1]- www.driot-dz.com.18/05/2017.22:51
[2]- حمدان رمضان محمد، الإرهاب الدولي و تداعياته على الأمن و السلم العالمي، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، العدد 1، 2011م، ص 270.

أكثر من 4000 شخص. وهذه الهجمة أدت إلى انتشار اسم أسامة بن لادن على النطاق العالمي.

•في 12 تشرين الأول من العام 2000، تمّ تنفيذ إحدى العمليات الانتحارية على بارجة USS Cole في ميناء عدن في اليمن، وكانت البارجة راسية في المياه اليمنية لغرض التزود بالوقود. وقتل 17 من الملاحين وأصيب 39 آخرون بجروح. منظمة القاعدة.

•وبعد أكثر من سنتين وبالتحديد في 3 تشرين الثاني من العام 2002 أطلق عناصر من وكالة المخابرات الأميركية النار على سيارة كانت تقل أبو علي الحارثي وأحمد حجازي فوق الأراضي اليمنية اللذين اعتبرتهما الوكالة من المخططين الرئيسيين للعملية.

•خطف الطائرة الكويتية «الجابرية» (1988).

• نشر غاز السارين في نفق للقطارات في اليابان (1995) من قبل جماعة «أوم شنريكيو» الدينية المتطرفة.

- تفجيرات مانشستر (1996) التي قام بها الجيش الجمهوري الإيرلندي.
- تفجير طائرة البانام الأميركية فوق بلدة لوكربي في اسكوتلندا (1988).
- تفجيرات ارهابية في الرياض والخبر في المملكة العربية السعودية (1995، 1996) قام بها أسامة بن لادن ضد الوجود الأميركي في المملكة.
- عمليات تفجير نفذتها المنظمات الشيشانية ضد روسيا في موسكو (أيلول 1999 وما بعده).
- عمليات ارهابية في الفيليبين (2010 و2011) نفذتها جماعة أبو سياف المرتبطة بالقاعدة.
- عمليات التفجير شبه اليومية في العراق (منذ العام 2003 وصولًا إلى اليوم) والتي ارتكبت ضد المدنيين ومقرات الأمم المتحدة وأماكن العبادة والمقامات الإسلامية والمسيحية، وبخاصة تفجير كنيسة سيدة النجاة للسريان الكاثوليك (31 تشرين الثاني 2010) وامتدادًا إلى اليوم.
- تفجيرات مدريد (2004)، وتفجيرات لندن (7 تموز 2005).
- تفجيرات بعض الكنائس في مصر (2011 و2013).
- احتجاز رهائن (16 كانون الثاني 2013) في عين امناس في الجزائر، من قبل متطرفين
- إسلاميين منشقين عن القاعدة
- اقتحام احد المراكز التجارية في نيروبي عاصمة كينيا (21 أيلول 2013) وسقوط عشرات القتلى والجرحى واحتجاز رهائن من قبل منظمة الشباب الإسلامي الصومالية الإرهابية.

- تفجير سيارة أمام كنيسة في بيشاور في الباكستان (22 أيلول 2013) وسقوط عشرات القتلى والجرحى.
- هجوم مجموعة إرهابية في نيجيريا تدعى جماعة بوكو حرام (29 أيلول 2013) على إحدى المدارس وقتل أكثر من 50 طالبًا[1].

المطلب الثاني: آليات مكافحة الإرهاب

دخل مصطلح الإرهاب في عالم الفكر القانوني من خلال المناقشات في المؤتمر الأول لتوحيد قانون العقوبات الذي عقد في مدينة وارسو في بولندا عام 1930م وبدأ تناول أحكام مواجهة الإرهاب بواسطة التشريعات القانونية.وبعد اغتيال ملك يوغسلافيا في مرسيليا في 1934م.حيث بادرت الحكومة الفرنسية بالدعوة إلى عقد اتفاقيتين دوليتين تتعلق بالإرهاب تم التوقيع عليها في جنيف في 1937م. وتتعلق الاتفاقية الأولى بمنع وقمع الإرهاب دوليا و الثانية بإنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة من يرتكب الأعمال الإرهابية من الأفراد.ولمتدخل الاتفاقيتين حيز التنفيذ لعدم التصديق عليها.وبرغم ذلك كان للاتفاقيتين أثرهما يتمثل في ترسيخ قاعدة الإجرام.[2]

اتفاقية طوكيو 1963م واتفاقية لاهاي1970م,لتأمين سلامة الطيران المدني ونصت كل من اتفاقية طوكيو على:

في حالة ارتكاب شخص على متن الطائرة في حالة طيران عن طريق القوة أو التهديد باستخدام القوة أو محاولة السيطرة.فعلى الدول المتعاقدة اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة.[3]

في الأحوال المشار إليها في الفقرة السابقة على الدول المتعاقدة التي تهبط فيها الطائرة أن تسمح لركاب هذه الطائرة بتكملة رحلتهم في أقرب وقت ممكن .

---

[1] أحمد العلو، مرجع سابق، ص 51.-63.

[2] .كمال حماد، **الإرهاب و المقاومة في ضوء القانون الدولي العام**(لبنان:المؤسسة الجامعية للنشروالتوزيع، 2009)، ص.48.

[3] أحمد حسين سويدان, **الإرهاب الدولي في الظل المتغيرات الدولية**, (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية, 2005), ص.47.

أما اتفاقية لاهاي و نظرا لعجز اتفاقيات طوكيو 1993م عن مواجهة حوادث اختطاف الطائرات و احتوائها على العديد من الثغرات، ظهرت الحاجة إلى التوصل إلى صياغة اتفاقية أكثر شمولا.وقد كثفت المنظمات الدولية للطيران المدني جهودها في هذا الصدد حيث توجه بالتوقيع على اتفاقية لاهاي سنة 1970ملقمع هذا الاستيلاء غير المشروع "الخطف".وإدراك المنظمة الدولية للطيران بنقص في اتفاقية لاهاي فقد دعت إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في مونتريال بكندا,حيث تم إعداد هذه الاتفاقية بواسطة الجنة القانونية للمنظمة وتمت الموافقة عليها في 23سبتمبر 1971م، فقد جاءت بأحكام شمولية لم تأت بها الاتفاقيتان السابقتان، لذلك فقد تم الاحتكام إلى مواد هذه الاتفاقية إلى مواد هذه الاتفاقية في عدة قضايا أو نزاعات دولية أهمها قضية لوكريي، التي تم الخروج فيها على أحكام "الشرعية الدولية".[1]

وقد أقرت الجمعية العامة أيضا الاتفاقية الدولية الخاصة بالحماية الطبيعية للموارد النووية التي عقدت في فينا 1980م.وفي مونتريال 1988م وقعت 107 دولة على البرتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تقوم بخدمة الخطوط الجوية المدنية الدولية.

وفي روما 1988م وقعت 52 دولة على اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية ومن الأعمال غير المشروعة حجز السفن بالقوة أو وضع المتفجرات لاستخراج الغاز و البترول.

وفي 1991 وقع في مونتريال على الاتفاقية الخاصة بتميز المتفجرات البلاستكية بغرض كشفها تهدف إلى وضع ضابط لاستعمال المتفجرات البلاستكية .

وقد أقرت الجمعية العامة 1997م الاتفاقية الدولية الخاصة بقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل .وتهدف الاتفاقية التي وقعت في نيويورك إلى حرمان الأشخاص المطلوبين بسبب أعمالهم الإرهابية من حصولهم على ملجأ الآمن,و إلزام كل دولة بمقاضاة هؤلاء الأشخاص إذا لم يتم تسليمهم إلى الدولة التي طالبت بتسليمهم.

كما أقرت الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب الموقعة سنة 1999: بإلزام الدول الأطراف بمقاضاة أو بتسليم الأشخاص المهتمين بتمويل الأعمال الإرهابية وبعد أحداث 11سبتمبر 2001,اتخذ مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1368و أهم ما فيه أن مجلس الأمن عقد العزم على أن يكافح بكل الوسائل التهديدات التي يتعرض لها السلام و الأمن الدوليين نتيجة الأعمال الإرهابية.

[1].مشهور بخيت العريمي,**الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب**(الأردن:دار الثقافة للنشر و التوزيع,2009),ص.52.

وعل الصعيد الإقليمي اتخذت تدابير لمكافحة الإرهاب، نذكر منها على سبيل المثال التدابير التي اتخذت على الأصعدة العربية، الأمريكية و الأوربية و الأفريقية:

1.على الصعيد الأوربي: في عام 1959 وقعت اتفاقية استيراد بين الدول الأوربية.وفي عام 1976م وافقت لجنة الوزراء في مجلس أوربا على استبعاد الجرائم الخطرة مثل خطف الطائرات و أخذ الرهائن, من فئة الجرائم السياسية وفي العام نفسه صدر الاتفاق الأوربيَ لقمع الإرهاب وحدد بعض الأفعال الإرهابية و اعتبرها جرائم عادية و عام 1980منظمت الجمعية البرلمانية في مجلس أوربا مؤتمر في مدينة (ستراسبورغ) تحت عنوان "الدفاع عن الديمقراطية ضد الإرهاب في أوربا" وصدر عن المؤتمر توصيات تدعو إلى وضع تعريف قانوني موَحد للإرهاب ودراسة الثقافة و التربية ووسائل الإعلام في القضاء على الإرهاب و إنشاء مركز دراسات و توثيق خاص بشؤون الإرهاب.

2.على الصعيد الأمريكي: وافقت منظمة الدول الأمريكية 1971,على اتفاقية خاصة يقمع أعمال الإرهاب و معاقبة مرتكبها و خصوصا أعمال الخطف و الاغتيال و على ذلك وعاقبة مرتكبيها في عام 1963م جميع أشكال الاغتيال السياسي و الأعمال التخريبية التي ترتكبها دولة إفريقيا ضد دولة أخرى,و في عام 1973م وضعت المنظمة اتفاق لانتشال المرتزقة من إفريقيا واعتبرت أن أفعالهم تشكل جرائم ضد السلام و الأمن في القارة الإفريقية.

3. على الصعيد العربي: في 1998م حددت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب مفهوم الإرهاب "كل عمل يعرض الأبرياء و الناَس للمخاطر و الأذى ,لا سيما أن لم يكن له ما يبرره".

وقد اعتمدت الاتفاقية أحكام القانون الدولي في تعداد بعض الأعمال التي تشكل إرهابا دوليا ,ومنها أعمال التخريب متن الطائرات,والجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والدبلوماسيين, واختطاف و احتجاز الرهائن و أعمال القرصنة البحرية.[1]

إجراءات مجلس الأمن:

تعامل مجلس الأمن مع قضايا الإرهاب منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين. وفي هذه المرحلة، كانت الاجراءات المتخذة من قبل المجلس تتخذ شكل جزاءات يفرضها على الدول التي يرتئي أنّ لها صلات بأعمال إرهابية معيّنة، مثل ليبيا (1992)؛ والسودان (1996)؛ وطالبان (1999).

[1] حماد، **مرجع سابق**، ص .167.

وقد جرى توسيع ذلك ليشمل القاعدة في العام 2000 . حيث دعا القرار 1269 الصادر عن مجلس الأمن في العام 1999، البلدان إلى العمل معًا لمنع جميع الأعمال الإرهابية وقمعها. وفي العام عينه، أنشأ مجلس الأمن أداة قوية لمكافحة الإرهاب هي اللجنة المنشأة بموجب القرار 1267 في العام 1999، وأُسندت إليها مهمّة رصد تطبيق الجزاءات على طالبان والقاعدة بعد ذلك اعتبارًا من العام 2000. وقد جرى تعديل نظام الجزاءات وتعزيزه بقرارات لاحقة، بما العديد من القرارات الأخرى*، وهي التي تضمنت مجموعة من الإجراءات لمكافحة تنظيم القاعدة وحركة طالبان أينما كان موقعهم.

وقد اتخذت هذه القرارات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهي تقتضي من جميع الدول اتخاذ التدابير الآتية:

1- القيام من دون إبطاء بتجميد الأموال والأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى،

2- حظر السفر، حظر الأسلحة،

3- منع تقديم أي مشورة فنية أو مساعدة أو تدريب يتصل بالأنشطة العسكرية، من يتم تحديده لهؤلاء الأفراد والكيانات[1].

وفي العام 2001، وفي أعقاب هجمات 11 أيلول على الولايات المتحدة، أنشأ مجلس الأمن لجنة لمكافحة الإرهاب، بموجب القرار 1373، المكلَّفة القيام بدور الرقابة، ومهمة دعم مجمل أنشطة مكافحة الإرهاب، بما يشمل من تقديم الدعم المؤسساتي للدول الأعضاء التي تحتاج إلى هذا الدعم وذلك بهدف تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على منع وقوع أعمال إرهابية داخل حدودها، وفي المناطق التي تقع فيها على حد سواء.

وفي العام 2004، أضاف المجلس هيئة أخرى ذات صلة بمكافحة الإرهاب إلى ترسانته، هي اللجنة المنشأة بموجب القرار 1540، التي أُسندت إليها مهمّة رصد امتثال الدول الأعضاء للقرار 1540، الذي يدعو الدول إلى منع الجهات الفاعلة من غير الدول، بما يشمل الجماعات الإرهابية، من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وفي حزيران 2005، أنشأ الأمين العام فرقة العمل التي هي هيئة إستشارية لتنسيق المعلومات

---

*(1333)2000، (1390) 2002، (1455) 2003، (1526) 2004، (1617)2005، (1735) 2006، (1822) 2008، (1904) 2009

[1] لونيسي علي، **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فعالية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص ص 95-96

وتبادلها، وتعمل كمنتدى لمناقشة القضايا الاستراتيجية وصياغة التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة[1].

المطلب الثاني: الأساليب المستحدثة لمكافحة الإرهاب.

تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور مهم في منع ومكافحة الإرهاب وخاصة الأسرة كوحدة أولية للضبط الاجتماعي والمؤسسات التربوية كالمدرسة ودورها في توعية الشيء وغرس القيم الأصلية ومحاربة الانحراف إضافة إلى دور المؤسسات الأهلية مثل الجمعيات ذات النفع العام والأندية و خاصة في مجال نشر التوعية الأمنية وذاك من خلال إقامة المحاضرات و الندوات العلمية .

تقوم المؤسسات الدينية وخاصة المسجد بدور فعال في مجال مكافحة الإرهاب وبيان الآثار الخطرة لهذه الظاهرة إضافة إلى دور المؤسسات الإعلامية بإبراز خطورة هذه الظاهرة[2].

أولا:جهود الدولة في منع الإرهاب و مكافحته:

يقع على عاتق الدولة دور مهم في الوقاية و مكافحة الإرهاب فمسؤولية الإرهاب تقع على عاق المجتمع و الدولة إضافة إلى التعاون الدولي في هذا المجال يكمن بيان دور الدولة في منع الإرهاب من خلال الأمور الآتية:

– أن تكون للدولة سياسة ثابتة و معلنة وأن لا تفاوض لا حوار ولا تنازل للإرهاب مهما كان حجم الخطر الذي يهدد به.

– أن يكون لدى الدولة تشريع وطني قوي يفرض عقوبات مشددة على الجرائم الإرهابية.

–أن تكون هناك وحدات خاصة لمكافحة الإرهاب.

– المعلومات وإجراءات التأمين وخاصة وجود جهاز متخصص في مكافحة الإرهاب وجمع المعلومات و القدرة على تحليل المعلومات.

ثانيا:التعاون الدولي في منع الإرهاب ومكافحته:

أدى غياب مفهوم علمي الإرهاب إلى تفتت الجهود الدولية في مجال مكافحة الإرهاب ورغم هذا الإشكال فإن التعاون الدولي يجب أن يتضمن الآتي:

– تسليم المجرمين الإرهابيين.

–التعاون الأمني وخاصة في مجال الأنظمة المعلوماتية ذلك بعيدا عن أشكال ومعوقات الروتين

---

[1] لونيسي علي،**مرجعسابق**، ص 97

[2] أحمد فلاح العموش، **مستقبل الإرهاب في هذا القرن**(الرياض:مطابع نايف العربية،2006)، ص ص.184-186.

الإداري و التقليدي.

– التعاون القضائي وتتخذ شكل الأنانية القضائية, فينيب قضاة التي وقعت العملية الإرهابية فوق أراضيهالجهات القضائية في الدولة الأخرى معينة بتلك العملية,بمباشرة بعد الإجراءات و التحقيقات اللازمة التي تعين في كشف الحقيقة في الجريمة المرتكبة و التوصل إلى مرتكبيها.

– تجريم الإرهاب في التشريعات الداخلية للدول.

–إقامة صندوق دولي لضحايا الإرهاب .

إجراءات جديدة لمكافحة الإرهاب: تتمثل في استعمال برامج تتعلق بالتدريب للمساعدة في محاربة الإرهاب بالخارج و بذلك نساعد في حماية أرواح الأمريكيين في الخارج واعتبر "برنامج وزارة الخارجية للمساعدة على التدريب ضد الإرهاب" و الذي تقوم بموجبه بتدريب موظفين رسميين أجانب مسؤولين عن الأمن وتطبيق القوانين وركيزة هذا الحيز لا يزود برنامج التدريب فحسب بل يساعد أيضا في سياستنا وتحسين اتصالات الأجانب بغير تحقيق أهدافنا في محاربة الإرهاب.

تم تطوير"برنامج حرب الإرهابيين" ووسائل اتصال محسنة للمساعدة في تعريف الإرهابيين المحتملين الذين يحاولون اجتياز الحدود الدولية سوف تكون فعالية هذا البرنامج عالية جدا في الدولة التي تعتبر محاور رئيسية للعبور.

واقترح زيادة برنامج "المكافأة من أجل العدالة" الذي يدفع مبلغا يصل إلى خمسة ملايين دولار مقابل المعلومات التي تمنع وقوع هجوم إرهابي أو تؤدي إلى إلقاء القبض على إرهابي.يحافظ هذا البرنامج المهم على أرواح الناس و يضع الإرهابيين خلف القضبان.[1]

المبحث الثالث: الإطار العام لتنظيم الدولة الاسلامية

المطلب الأول: نشأة التنظيم والتعريف بتوجهاته.

أولا/ نشأة التنظيم.

إنّ تنظيم الدولة الإسلامية لا يمثل نسخة جديدة من تنظيم "القاعدة" كون هذه الأخيرة كانت تحارب الغرب والولايات المتحدة الأمريكية وإخراج قوّتها من الجزيرة العربية وكذا قتل اليهود والصلبيين وتجنب معارك ضد المسلمين، لكن تنظيم "الدولة الإسلامية" أقام دولة وفقا لأيديولوجيته نظرا لاستفحال ظاهرة

[1]. العموش، **مرجع سابق**، ص ص.184-186.

ضعف الحكومات في المنطقة العربية الى جانب الانهيار الشعبي بسبب التهميش والإقصاء وانتشار الطائفية ، وعليه فانّ القاسم المشترك بين التنظيمين هما الإيديولوجية بمعنى الجهاد السلفي العالمي، إلىجانب تحكيم الشريعة الإسلامية والقضاء على الطواغيث.[1]

إن تنظيم "القاعدة" كان اتجاها جهاديا بدون دولة وكان ينتشر في أفغانستان و العراق واليمن فيما أنّ تنظيم "الدولة الإسلامية" يسيطر على أ راضي شاسعة من العراق وسوريا، وله السيّادة لأنه يملك الماء ويجني الضرائب ويقيم الحدود على مخالفي الشرع والعقيدة

لأوّل مرة يتمكن تنظيم إرهابي من السيطرة على الأرض ، وهو حال تنظيم "الدولة الإسلامية" التي حققت اكتفاء ذاتيا في المال بعد السيطرة على آبار النفط في شرق سوريا وبالضبط على "الرّقة ودير الزور" بأرباح تقدر ب 02 مليون دولار، كما أنّها تمكنت من السيطرة على البنك المركزي العراقي وخزائنه والاستيلاء على مليار ونصف دولار، إلى جانب السيطرة على جمع الضرائب والفديّات التي يتم الحصول عليها بعد الإفراج عن الرهائن المختطفين، وبهذا فان تنظيم " الدولة الإسلامية" يملك استقلالية مالية بعكس التنظيمات الارهابية الاخرى التي تعتمد على الدعم الخارجي والمساعدات من الدول الأخرى، هذا وحقق تنظيم "الدولة الإسلامية" اكتفاء في السلاح بعد ان استولى على مخازن السلاح الخاص بالجيش العراقي في الموصل وعلى أسلحة الجيش الحرّ السوري وثكناته العسكرية ومطاراته في الرّقة ودير الزور وحلب

وعن بداية نشأته فان "تنظيم الدول الإسلامية" هو نتاج لاحتلال امريكا للعراق ما خلق الطائفية وظهور تنظيم "القاعدة" الذي قضت عليه الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة الصحوات في العراقيين عامي 2008 و2009، وهنا بدأت إيران وحلفائها تقوم بتبني سياسات تهميش وإقصاء اتجاه القوى والمكوّنات السنّية ليظهر تنظيم "الدولة الإسلامية" المعروف ب "داعش" في أفريل 2013.

بدأ "تنظيم الدولة" يتوسع في يونيو من سنة 2014 بعد سيطرته على الموصل في العراق ثم تمكن من السيطرة أيضا على شمال العراق وغربه الى ان استطاع التوغل في مساحة تقدّر ب 200 الف كيلومتر مربع في غرب العراق وشرق سوريا حيث أعلن عن إنشاء دول الخلافة والغاء الحدود بين البلدين[2].

---

[1] عبدالباري عطوان، **الدولة الإسلامية**(د.ب.ن: دارالساقي، 2015)،ص ص.09-10.

[2] مروان قبلان، "صعود تنظيم الدولة الإسلامية وتحوّلات النظام الإقليمي في المشرق العربي"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 16 (جانفي 2015)، ص 13.

لا يمكن المبالغة في حال الحديث عن الرئيس الرّاحل للعراق "صدام حسين" على أنّه الذي مهّد عقائدياً ولوجستيكيا للدولة الإسلامية سواء بالصدفة أو لنتيجة محكمة، حيث ان صدام حسين" أدرك بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تريد الإطاحة بنظامه وتساند المعارضة لذلك شرع في التمهيد لبناء الدولة الإسلامية وتبني الجهاد الإسلامي كعقيدة لمواجهة الاحتلال الأمريكي المتوقع.

أقدم الرئيس الراحل "صدام حسين" على العمل بنهج التوجه الإسلامي الجديد وظهر ذلك جليّا من خلال إغلاق الخمّارات، وكذا إلغاء مظاهر الدولة العلمانية وكذا إطلاق ما يسمّى "الحملة الإيمانية"، كما انّه كتب "الله اكبر" في العلم العراقي بدمه،وأسس ميليشيا فدائيي صدام من المتطوعين الشباب.

و في هذا الإطار,و من وجهة نظر أخرى حول المصدر الحقيقي لنشأة هذا التنظيم و" إشكالية من يقف ورائه ؟" فهناك عدة روايات من بينها : الرواية الأمريكية التي تم نسبها إلى مذكرات وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة – الخيارات الصعبة– و التي تعترف فيها بأن الإدارة الأمريكية وراء صنع داعش في إطار مشروعها للشرق الأوسط الكبير, أما الرواية الثانية فتعود إلى الموظف السابق في وكالة المخابرات الأمريكية إدوارد سنودن الذي سرب معلومات تفيد أن الوكالة بالتعاون مع وكالة المخابرات الإنجليزية و الموساد لصناعة تنظيم إرهابي يضمن الحماية لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط من خلال تبني التنظيم شعارات إسلامية متطرفة و متشددة بهدف استقطاب و احتواء عدد كبير من المتطرفين من أنحاء العالم من أجل توجيه ضربات نحو الدول الإسلامية المحيطة بالدولة العبرية ,أما الرواية الثالثة فهي ما تناولته الصحافة الإيرانية من تسريبات الموظفالسابق في وكالة المخابرات الأمريكية إدوارد سنودن الذي يذكر بأن أبو بكر البغدادي هو عميل للاستخبارات الإسرائيلية, و اسمه الحقيقي شمعون إيلوت .[1]

بعد استيلاء قوّات الدولة الإسلامية على الموصل واندثار 30 ألف جندي كانوا يحمونها وهربهم بملابسهم المدنية، كتبت عدّة مقالات حول هذه السابقة في العراق ورددت هذا النجاح ل "الجهاديين" في الدولة وعقيدتهم الملهمة في تصليب إرادة القتال والشهادة.

الإسلاميون الجدد أو حديثو الإسلام كما يطلق عليهم الشيخ أبو محمد المقدسي احد المنظرين للسلفية الجهادية حيث أن معظم هؤلاء من رجال الحرس الجمهوري العراقي وفدائيي صدام حسين، وتحوّلوا إلى العقيدة الجهادية عن إيمان وقناعة ولم يكن قبيل الصدفة أن ابرز مساعدين للخليفة أبو بكر البغدادي هما من أولوية الجيش العراقي الذي حلّه الحاكم الأمريكي للعراق "بول ليمر" ورشّد جنودوضباطه

[1] بنآن مصطفى, صناعة الإرهاب, **مجلة الفرقان – المغرب**, م . ع. 74. ص ص 94-98.

وحوّلهم إلى فريسة لسلسلة من الاغتيالات ذات الطابع الطائفي.[1]

الشكل رقم (1) : تطور تنظيم الدولة الإسلامية من 2002-2014م.

[1] عطوان، **مرجع سابق**، ص ص.13-14.

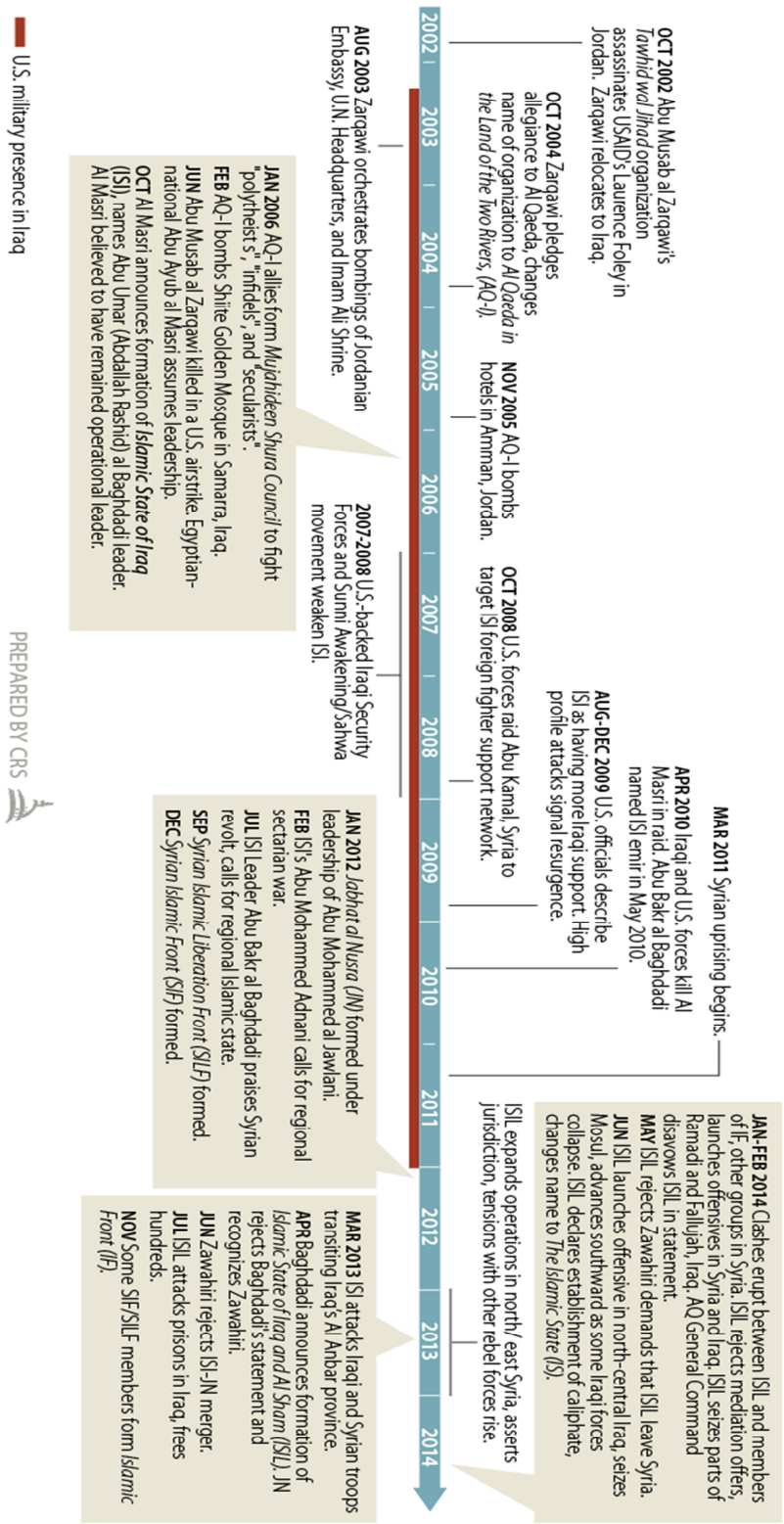

Figure 1: The Evolution of ISIS

المصدر :تقرير الكنغرس الأمريكي 2015.

ثانيا :"تنظيم الدول الإسلامية والمقاتلون الأجانب والجدّد":

يشكل المقاتلون الجدّد جزءا مهمّا من تنظيم"الدولة الإسلامية" وهيئاتها الإدارية والقتالية وينقسم المقاتلون الجدد إلى قسمين: الأوّل أساسه المقاتلون العرب والمسلمون، والثاني هم المقاتلون الأجانب القادمين من دول غربية أوربية.

بالنسبة للعدد الخاص بالمقاتلين في تنظيم "الدولة الإسلامية" فإنّ السعوديين يحتلون المرتبة بين العرب والمسلمين حيث يزيد عددهم عن سبعة ألاف مقاتل يليهم التونسيون بخمسة ألاف مقاتل،وأقلّهم الفلسطينيون من الأراضي المحتلة وعددهم عشرون ألف مقاتل،وأمّا عن المقاتلين القادمين من دول غربية وأوربية فهناك تقديرات تشير إلى أن عددهم حوالي خمسة ألاف مقاتل ضمنهم حوالي ألف مقاتل من بريطانيا. وفي هذا الإطار فقد قامت الدول الغربية باتخاذ إجراءات شديدة المنع لمواطنيها من التنقل إلى جبهات القتّال في سوريا والعراق والانضمام إلى الجماعات القتّالية الإسلامية ومن بين الإجراءات: إسقاط الجنسية منهم.

وتتخوف الدول الأوربية من المقاتلين الأجانب وذلك في حال عودتهم إلى بلدانهم والإقدام على عمليات إرهابية وتخريبية داخلها على غرار هجمات2001 وتفجيرات محطّات القطار بمدريد في اسبانيا سنة 2004 أو ميترو لندن سنة 2005، كما تتخوف هذه الدول أيضا ان تتطرف جاليتها الإسلامية في بلدانها وتقوم بعمليات إرهابية وأعمال عنف انتقاما وكردّ فعل على تدخل الدول الغربية في الحرب ضد "تنظيم الدولة الإسلامية".[1]

ثالث :تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة:

يظهر الاتفاق بين تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة في إقامة "مشروع الدولة الإسلامية" في الشام والعراق ثم إعلان الخلافة وهو مشروع إقامة الدولة الإسلامية محلية وطنية.

تؤكد المراسلات الموجودة بين الزعيمين"الظواهري والعدناني" لتنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية إلى غاية سنة 2014 بان تنظيم الدولة الإسلامية تابع للقاعدة وقدّم له البيعة. لكن الخلاف الواقع هو انشقاق الدولة الإسلامية عن القاعدة بسبب خلاف منهجي حول إعلان دولة الشام والعراق وإعلان الخلافة إلى جانب عم رضا تنظيم الدولة الإسلامية على ابتعاد الظاهري من ساحات القتال .

انّ الحديث عن الجهاد العالمي هو إقامة الدولة الإسلامية والطريق إلى الجهاد حسب القاعدة يمضي إلى قيام الساعة والقيامة ويجب أن يجاهد كلّ مؤمن أعداء اللّه حتّى ولو بقي لوحده.

[1] المرجع نفسه، ص ص .18-19.

إنّ سيطرة تنظيم الدولة على الأرض جاءت بسبب التغيّرات في المنطقة منذ الحرب على أفغانستان والعراق وكذا الثورات الشعبية، حيث أن تنظيم الدولة الإسلامية عرف توسعا بسبب الجوّ في العراق من استبداد ومع الثورة السورية التي تحولت إلى ثورة مسلّحة، وفي هذا الصدد فقد اثر الوضع في سوريا على تسهيل القبول بالجهاد بعد أن كانت غير قابلة له حيث أن أبو بكر ناجي أطلق مصطلح "إدارة التوحش" على المرحلة التي تنهار فيها الدول، وهنا يجب أن تتدخل "السلفية الجهادية" بمشروعها الاستراتيجي وهو حفظ الأمن والقضاء بين الناس وتأمين الحدود. إنّ هذه الاستراتيجية المقترحة للتنظيم كانت منذ سقوط الخلافة وإعلان اتفاقية "سايكس بيكو" ونشوء النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وفرض أنظمة مغايرة للمجتمعات، وحسب أنصار الجهادية السلفية يجب وضع مشروع رباني يتضمنالسنن الكونية والسنن الشرعية.ص04. [1] والخريطة التالية توضحالمناطق التي ينتشر فيها تنظيم الدولة الإسلامية.

الخريطة رقم (1): مناطق انتشار تنظيم الدولة الإسلامية.

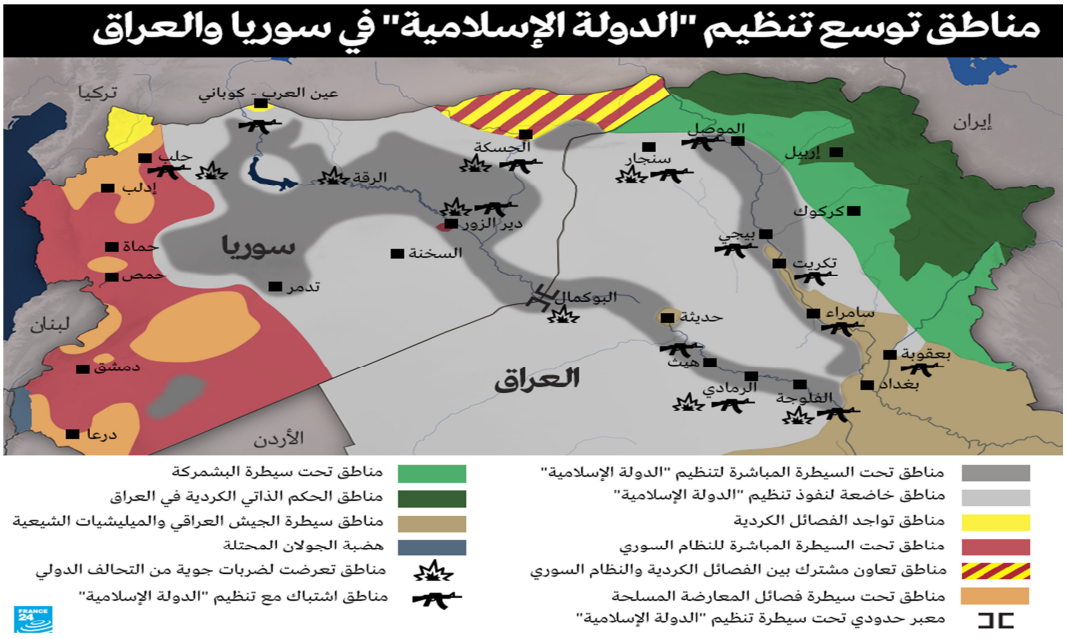

المصـــدر : http://www.france24.com/static/infographies/2014/carte-irak-syrie-EI/carte-syrie-irak-AR-03.png?keepThis=true&TB_iframe=true&height=855&width=1024

[1] معتز الخطيب، تنظيم الدول الإسلامية" البنية الفكرية وتعقيدات الواقع، متوفر على:http://studies.aljazeera.net/ar/files/isil/2014/11/2014112355523312655.html مركز الجزيرة للدراسات، تم الاطلاع يوم، 2017/05/03 على الساعة 14:55.

ثانيا/ تعريف التوجه "الداعشي":

انطلق تنظيم "داعش" من بنى وأسس فكرية من التيار السلفي الجهادي، لكنه وبسبب عدم الاتفاق مع تنظيم القاعدة على مبايعة البغدادي حدث الانشقاق بينهما، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنّ ينطلق التنظيم من منطلق الدولة وتوسع في البلدان ذات الأنظمة الفاشلة كما اتخذ اسم الدولة الإسلامية من أجل نشر الجهاد العالمي

"الداعشية" ظاهرة سياسية دينية تراثية، لأنّها تؤثر على الأشخاص وسلوكهم من خلال المعتقدات الدينية وهو التصّور الذي تحدث عنه عالم الاجتماع "ماكس فيبر" الذي درس الظاهرة الدينية وأكد ما جاء أعلاه، وبهذا فانّ تنظيم " داعش" عمل بفكرة التأثير باستعمال التراث والدين وسهّها ذلك البيئة الفوضوية في الشام والعراق من اجل توسع التنظيم خصوصا المساحة الجغرافية والسياسية، كما أنّ التنظيم استغل وظيفة الدين المجتمعية والتطرف الديني والجهاد السلفي الذي استمد من كتب الفقه الإسلامية من اجل الإقناع والوصول إلى الخلافة عن طريق التاريخ أيضا.

تستند المرجعية الفكرية فقهيا إلى أبي عبد اللّه المهاجر، وعمليا إلى أطروحات أبي بكر الناجي وعليه فإنّه ازداد التصلب الإيديولوجي والتشدّد الهوياتي في فكره، فيما يرى آخرون بان هذه القضية تستند إلى أطروحات أبي مصعب السوري الذي تبني استراتيجية اللامركزية واستعمل آلية القوة العسكرية دون التسرع في إقامة مشروع الدولة الإسلامية.

أعلن البغدادي أبو بكر خليفة المسلمين في تنظيم الدولة الإسلامية عن ضم جبهة النصرة في سوريا لدولته في العراق والشام لكن الجولاني دعا إلى إصدار خطاب يرفض فيه الامتثال للدمج مع تنظيم القاعدة وأعلن بيعته لأيمن الظواهري.[1]

ثانيا/ المعالم الفكرية لتنظيم الدولة الإسلامية:

تتجسد في أفكار الإمامة، أحكام الكفر ووجوب البيعة، حيث بالنسبة للإمامة تم تنصيب أبو بكر البغدادي* وسمي بأمير المؤمنين، ويجب طاعته لأنه الخليفة، وأمّا عن أحكام الكفر فان التنظيم كفّر كل

[1] رابحة سيف علام, العنف في سوريا..حرب متعددة الجبهات, السياسة الدولية, م.49, ع.198,(أكتوبر 2014), ص 97-99.

* ولد البغدادي سنة 1971 بسامراء بالعراق و هو متحصل على شهادة دكتوراه في العلوم الإسلامية من جامعة بغداد، و اسمه الحقيقي "عواد ابراهيم البدري" و لقد عمل استاذاً و داعية، و هو يتبع العقيدة السلفية.انتقل من الجانب الدعوي الى

ينتمي الى الجيش السوري الذي يقاتل بشار الأسد وكذلك بالنسبة لن يقاتل المسلمين اي قتال مسلم لمسلم، وعن البيعة فقد قال أيمن الظواهري على موقع التوحيد والجهاد بأنّ الجماعة دولة شرعية ويجب على الجماعات الاخرى اتباعها ومبايعتها.

إنّ الجهاد حسب "تنظيم الدولة الإسلامية" هو قتل النفس مع المرتدين الذين خرجوا عن طاعة الخليفة وعلى سبيل المثال جبهة النصرة.

لقد توجه العديد من الشباب الأوربي إلى سوريا العراق وأغلبهممن الجالية العربية والمسلمة وضمنهم مسيحيون ويهود دلوا الى الاسلام الى جبهات القتال في سوريا والعراق، وهنا فان التنظيم استهدف هؤلاء لسهولة التأثير عليهم كونهم مغتربون في بلدان يشعرون فيها بالاغتراب و أنّهم مهمشين خاصة المواطنون الأصليون لتتمكن عبر هذا بخلق وسط فيه العنف والتذمر داخل أقليات في المجتمعات الأوربية.[1]

المطلب الثاني: هياكل وتمويل تنظيم "الدولة الإسلامية"

للتنظيم قدرات وكفاءة في المجال العسكري والاستخباراتي وفي الجانب الاقتصادي وكذا المجال الإعلامي حيث أصبح يمتلك موارد مالية هائلة، تتجاوز التنظيمات الجهادية والإسلامية الأخرى وسنشير في الأوّل الى بنية جماعة الجهاد والتوحيد لأبو مصعب الزرقاوي ثم تنظيم الإسلامية في العراق و**بنية جماعة التوحيد والجهاد:**

اعتمد الزرقاوي في بناء شبكته وتنظيمه، أيديولوجيًّا وفكريًّا وفقهيًّا، على مرجعية شيخه أبي عبد الله المهاجر، فقد كان له الأثر المباشر في بناء عقيدته القتالية ونهجه الفقهي. تم تشكيل هيكلية محددة بقيادة الزرقاوي ومجلس شورى للجماعة، ولم يكن معينًا في هذه الفترة أي نائب للزرقاوي، وتأسست لجانٌ عدة، أهمها: اللجنة العسكرية، والإعلامية، والأمنية، والمالية، والشرعية العلمية.

الجانب الجهادي، و كان من أبرز دعاة السلفية الجهادية في محافظة ديالى و السمراء العراقيتينو بعد انتشار تنظيم الدولة الإسلامية في العراق إلى سوريا، أعلن أبو بكر البغدادي سنة 2013 على تغيير اسم الدولة الإسلامية في العراق الى الدولة الاسلامية في العراق و الشام للمزيد أنظر:

HaythamManna, trduit par René Naba, DAECH : l'état de barbarie (Paris, les Points sur les I edition, 2014) P 41

[1] معتز الجطيب، المرجع السابق.

-الهيكل التنظيمي لقاعدة الجهاد في بلاد الرافدين

عقب ثمانية أشهر من الاتصالات بين "التوحيد والجهاد" وتنظيم "القاعدة"، خضع التنظيم المركزي أخيرًا لشروط الزرقاوي، دون أن يتنازل الزرقاوي عن إستراتيجيته ونهجه، فأعلن عن بيعته لأسامة بن لادن في 8 أكتوبر سنة 2004، وإلغاء العمل باسم جماعة "التوحيد الجهاد"، وتأسيس "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين"، وتوسع التنظيم في عهده، وكان الزرقاوي يمسك جميع خيوط التنظيم بقبضة حديدية، وقد بدأ –لاحقًا– بنقل بعض صلاحياته للمحافظة على هيكلية التنظيم خشية قتله؛ إذ أعلن التنظيم عن اسم نائب أمير التنظيم "أبي عبد الرحمن العراقي"، وسلَّم قيادة التنظيم إلى العراقيين، وأصبحت هيكليته أكثر وضوحًا من السابق، وقد أوكل إليه الزرقاوي مهمة الاتصال بالعراقيين بشكل مباشر، وحافظ هو على الاتصال مع المقاتلين المتطوعين من خارج العراق.

أما الجناح العسكري فتولاه أبو أسيد العراقي، وهو المسئول الأول عن الكتائب والسرايا والمجموعات، العاملة والتنفيذية والمساندة، التابعة للتنظيم، وكذلك تم الإعلان عن تشكيل فيلق عمر في مواجهة فيلق بدر الشيعي، وإنشاء كتائب مثل كتيبة "أبو بكر الصديق"، وفيلق "عمر"، وكتيبة "ابن الخطاب"، وبعضها اسم بعض قادة القاعدة في جزيرة العرب، مثل: كتيبة "عبد العزيز المقرن"، أو أسماء بارزة في التنظيم، مثل: "أبو أنس الشامي"، و"أبو عزام العراقي" (عبد الله الجوري)[1]، أما الكتائب الأخرى فحملت الاسم نفسه الذي حملته قبل الانضمام إلى تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين في العراق مثل: كتيبة الرجال. وكانت كتيبة الاستشهاديين تعتبر إحدى أهم الكتائب في تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين. وأمّا الهيئة الشرعية فكانت تقوم بإجراء الدراسات والأبحاث اللازمة للجماعة، والرّد على كل الشبهات الشرعية التي يحتاجها التنظيم في نشر معتقداته وأفكاره وممارساته و.أمّا القسم الإعلامي فيقوم بإصدار البيانات والنشرات والأشرطة المرئية والمسموعة ما أظهر الجانب الدعائي للتنظيم الذي ساهما في تجنيد واستقطاب أعضاء جدد لصفوف الجماعة. هذا وقد تأسست لجنة مالية مهمتها جمع الأموال اللازمة لتمويل الأنشطة المختلفة؛ إذ كانت تعتمد على شبكة من الناشطين المتخصصين في مجال جمع

[1] حسن أبو هنية، البناء الهيكلي لتنظيم " الدولة الاسلامية" متوفر على http://studies.aljazeera.net/ar/files/isil/2014/11/2014112363816513973.html، تم الاطلاع يوم 2017/05/12/، علىالساعة 11:30

التبرعات من خلال التجار والمساجدفضلاً عن إدارة مصادر التمويل الخاصة بالغنائم، التي يحصل عليها من خلال الاستيلاء على المناطق المحررة وفرض الضرائب المختلفة.

3-الهيكلية المؤسسية لدولة العراق الإسلامية

عندما قُتل الزرقاوي في 2006، ترك لخلفائه منظمة متماسكة وقوية ونافذة، وأصبح أتباعه أكثر عزمًا على إقامة دولة إسلامية على أساس الهوية السُّنية، فقد تم الإعلان بعد فترة وجيزة عن تشكيل "حلف المطيبين"، وهو ائتلاف يضّم الحركات والمنظمات والجماعات المنضوية في إطار "مجلس شورى المجاهدين"، وبعض زعماء العشائر السنية في 12 أكتوبر من سنة 2006 تم الإعلان عن تأسيس "دولة العراق الإسلامية" في 15 أكتوبر 2006وتضم الدولة من الناحية النظرية عددًا من المحافظات العراقية السنية، وهي: الأنبار وكركوك ونينوى وديالى وصلاح الدين وبابل وواسط. وتولى أبو عمر البغدادي (حامد داود الزاوي) إمارة دولة العراق الإسلامية. وفي 22 سبتمبر 2009 أعلن التنظيم عن تشكيلة وزارة ثانيةعندما أُعلن عن مقتل أبي عمر البغدادي في 19 أفريل2010، إلى جانب وزير حربه"أبي حمزة المهاجر"، بادر تنظيم دولة العراق الإسلامية سريعًا إلى استبدال كبار قادته؛ فقد أعلن في بيان مجلس شورى المجاهدين بتاريخ 16 ماي 2010، أن الكلمة قد اجتمعت على بيعة أبي بكر البغدادي الحسيني القرشي أميرًا للمؤمنين بدولة العراق الإسلامية، وكذا على تولية أبي عبد الله الحسني القرشي وزيرًا أول ونائبًا له"، كما تم تعيين أبي سليمان وزيرًا للحرب خلفًا للمهاجر.[1]

البناء التنظيمي للدولة الإسلامية

أولاً/الخليفة :

يتولى "الخليفة" الذي يجمع شروط الولاية كالعلم الشرعي والنسب القرشي، سائر الوظائف الدينية والدنيوية المذكورة في التراث السياسي الإسلامي السني وفقه الأحكام السلطانية، كقائد ديني وسياسي.وكان الأمير السابق للتنظيم "أبو عمر البغدادي" هو من أرسى الهيكلية العامة لـ"الدولة الإسلامية"، وقد عمل الزعيم الحالي "أبو بكر البغدادي"، على تطوير البناء الهيكلي من خلال ترسيخ مبدأ البيعة والطاعة.

[1] حسن أبو هنية، المرجع السابق.،

ثانيًا/ مجلس الشورى

وهو من أهم المؤسسات التابعة للتنظيم، ويتسع المجلس ويضيق بحسب الظروف والحاجة، كما يجتمع للنظر في القضايا المستجدة واتخاذ القرارات المهمة ورسم السياسات العامة، ويضم في عضويته عددًا من القيادات التاريخية وخصوصًا الشرعية، ولا يوجد ثبات في عدد أعضائه، وغالبًا ما كان يضم من 9 إلى 11 عضوًا يختارهم البغدادي بتزكية من الأمراء والولاة. ويتمتع المجلس الشرعي، داخل مجلس الشورى، بأهمية خاصة نظرًا لطبيعة التنظيم الدينية، ويترأسه البغدادي شخصيًّا، ويضم في عضويته ستة أعضاء، ومن مهامه الأساسية مراقبة التزام بقية المجالس بالضوابط الشرعية، وترشيح خليفة جديد في حال موت الخليفة الحالي أو تعرضه للأسر أو عدم قدرته على إدارة التنظيم والدولة لأسباب طارئة كالمرض والعجز.

ثالثًا :أهل الحل والعقد

وهو مفهوم راسخ في الفقه السياسي الإسلامي ويطلق عليهم "مجلس الشورى"، ويضم طائفة واسعة من الأعضاء والمناصرين، من أهل الشأن من الأمراء والعلماء والقادة والساسة ووجوه الناس، ولابد أن تتوافر فيهم مجموعة من الشروط، كالعدالة الجامعة لشروطها، والعلم، فبحسب أبي محمد العدناني، الناطق باسم الدولة، تم اختيار البغدادي خليفةً للمسلمين.

رابعًا :الهيئة الشرعية:

تعتبر أحد أهم مفاصل تنظيم الدولة الإسلامية نظرًا لطبيعته الدينية، وتقوم الهيئة بإصدار الكتب[1] والرسائل وصياغة خطابات البغدادي والبيانات والتعليق على الأفلام والأناشيد والمواد الإعلامية الخاصة بالتنظيم، وتنقسم الهيئة الشرعية إلى قسمين رئيسيين، الأول: يتعلق بتنظيم المحاكم الشرعية ومؤسسة القضاء للفصل في الخصومات وفض النزاعات وإقامة الحدود، والقيام بوظيفة الحسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والثاني: يقوم بوظيفة الوعظ والإرشاد والتجنيد والدعوة ومتابعة الإعلام.

خامسًا/ الهيئة الإعلامية:

[1] حسن أبو هنية، المرجع السابق.

يتمتع الإعلام بأهمية كبيرة داخل هيكلية تنظيم الدولة الإسلامية، وهو من أكثر التنظيمات الجهادية اهتمامًا بشبكة الإنترنت والمسألة الإعلامية؛ فقد أدرك منذ فترة مبكرة من تأسيسه الأهمية الاستثنائية للوسائط الاتصالية في إيصال رسالته السياسية ونشر أيديولوجيته السلفية الجهادية، فأصبح مفهوم "**الجهاد الإلكتروني**" أحد الأركان الرئيسية في فترة مبكرة منذ تأسيس جماعة "التوحيد والجهاد"، ثم القاعدة في بلاد الرافدين الإعلامية لتنظيم الدولة الإسلامية.

سادسًا/ بيت المال

يبلغ رأس ماله حوالي 02 مليار دولار ، يعد تنظيم الدولة الإسلامية الأغنى في تاريخ الحركات الجهادية،وقد تفوق على تنظيم القاعدة المركزي والفروع الإقليمية للقاعدة، فتمكن منذ عهد الزرقاوي من بناء شبكات تمويل ممتدة، ونوَّع في مصادره التمويلية؛ فقد أنشأ لجنة مالية فعَّالة منذ تأسيس جماعة "التوحيد والجهاد"،ومع تنامي نفوذ التنظيم والإعلان عن تأسيس "دولة العراق الإسلامية" أعلن في تشكيلته الوزارية الأولى عام 2006، عن وزارات عديدة تختص بالموارد النفطية والثروات الطبيعية، وفي عام 2009، سمَّى في تشكيلته الوزارية الثانية يونس الحمداني وزيرًا للمالية[1].

سابعًا/المجلس العسكري:

ويتكون تاريخيًّا من 9 أعضاء إلى 13ويتكون المجلس العسكري من قادة القواطع، وكل قاطع يتكون من ثلاث كتائب، وكل كتيبة تضم 300–350 مقاتلاً، وتنقسم الكتيبة إلى عدد من السرايا تضم كل سرية 50–60 مقاتلاً.وينقسم المجلس إلى هيئة أركان وقوات الاقتحام، والاستشهاديين، وقوات الدعم اللوجستي، وقوات القنص،وقوات التفخيخ، ويقوم المجلس بكافة الوظائف والمهمات العسكرية، كالتخطيط الاستراتيجي، وإدارة المعارك، وتجهيز الغزوات، وعمليات الإشراف والمراقبة والتقويم لعمل الأمراء العسكريين، بالإضافة إلى تولي وإدارة شؤون التسليح والغنائم العسكرية.

ثامنًا/المجلس الأمني:

[1]Georges Malbrunot, **DAECH L'ETAT DE LA BARBARIE**, T.D René NABA, (Paris, les points sur les i), P 112.

يقوم بوظيفة الأمن والاستخباراتويقوم بمراقبة عمل الأمراء الأمنيين في الولايات والقواطع والمدن، كما يشرف على تنفيذ أحكام القضاء وإقامة الحدود، واختراق التنظيمات المعادية، وحماية التنظيم من الاختراق، كما يقوم بالإشراف على الوحدات الخاصة كوحدة الاستشهاديين والانغماسيين بالتنسيق مع المجلس العسكري.

تاسعًا/التقسيم الإداري :

يبلغ عدد الولايات التي تقع ضمن دائرة سيطرة التنظيم أو نفوذه 16 ولاية، نصفها في العراق، وهي: ولاية ديالى، وولاية الجنوب، وولاية صلاح الدين، وولاية الأنبار، وولاية كركوك، وولاية نينوى، وولاية شمال بغداد، وولاية بغداد، ونصفها الآخر في سوريا، وهي: ولاية حمص، وولاية حلب، وولاية الخير (دير الزور)، وولاية البركة (الحسكة)، وولاية البادية، وولاية الرقة، وولاية حماة، وولاية دمشق[1].

الشكل رقم (2): يوضح البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الاسلامية

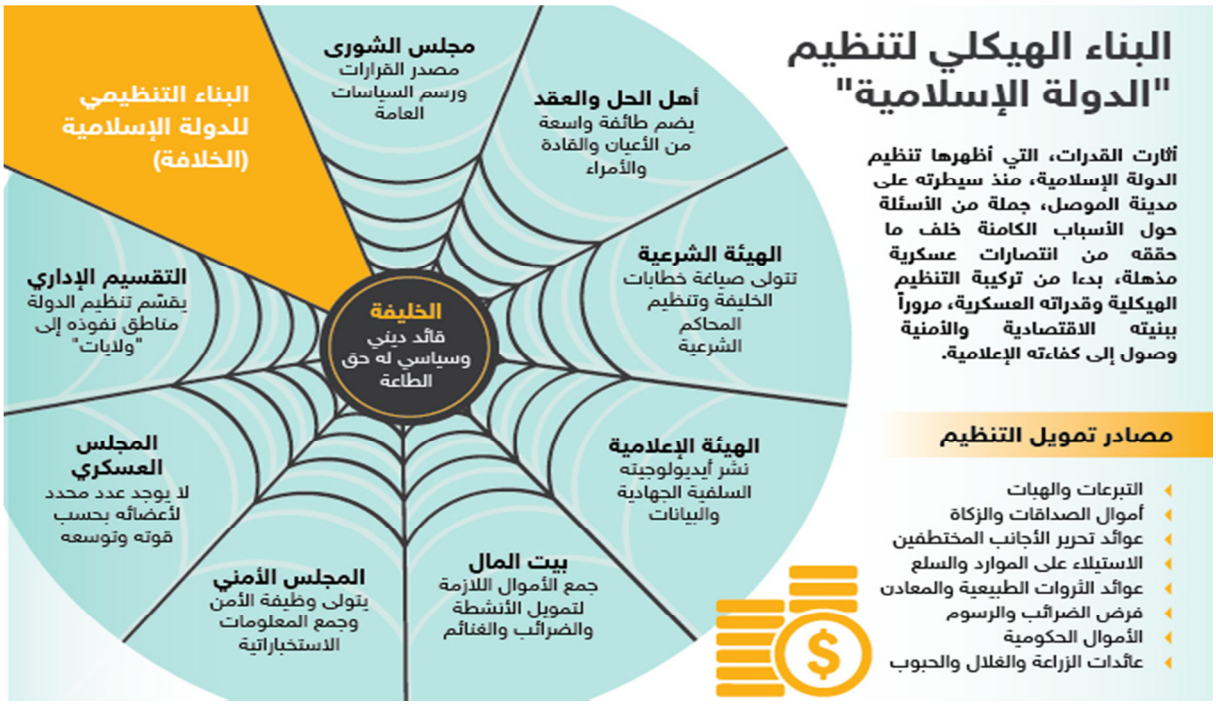

المصدر :

http://studies.aljazeera.net/ar/files/isil/2014/11/2014112363816513973.html

[1] حسن أبوهنية، المرجع السابق.

المطلب الثالث: آليات عمل وانتشار تنظيم الدولة الاسلامية

مصادر تمويل "تنظيم الدولة الإسلامية":

1. **التبرعات والهبات** :تحدثت تقارير إعلامية عن الأثرياء والشخصيات الخليجية التيدعمتوموّلت التنظيم في كل من العراق وسوريا.
2. **أموال الصدّاقات والتبرعات والزكاة** :حيث عملت المنابر والقنوات الإسلامية خلال عامي 2012/2011 على تشجيع المسلمين على توجيه أموال الزكاة والتبرعات والصدقات لتأييد الجهادوالمقاومة في سوريا.
3. **عوائد تحرير الأجانب المختطفين** :فقد دأب التنظيم على اختطاف المواطنين الأجانب، والموظفين الدوليين، والصحفيين الغربيين، ومساومة ذويهم ودولهم على الإفراج عنهم مقابل ملايين الدولارات كفدية.
4. **الاستيلاء على الموارد والسلع من الأماكن التي يسيطر عليها** :من مستشفيات، ومراكز تسوق، ومطاعم، ومرافق الكهرباء والمياه في هذه المناطق، وهي المرافق التي توفر لها عوائد تُقدر بالملايين شهريًّا.
5. **عوائد الثروات الطبيعية والمعادن** :منها النفط والغاز، التي استولى عليها التنظيم في العراق وسوريا؛ إذ يسيطر التنظيم على أكثر من 80 حقلاً نفطيًّا صغيرًا، ويقوم ببيعها محليًّا، أو خارجيًّا عن طريق التجار، وتقدر بنحو 2 مليون شهريًّا ويسيطر أيضا على مناجم الذهب في الموصل في العراق.
6. **فرض الضرائب والرسوم** :وهي أحد المصادر المهمة التي تُفرَض على التجار والمزارعين والصناعيين، وعلى المواطنين الأثرياء في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم، وكذلك فرض الجزية على غير المسلمين، وهناك ضرائب شهرية على الشركات والمؤسسات المحلية تُقدَّر بحوالي 6 ملايين دولار شهريًّا.
7. **الأموال الحكومية** :فقد تمكن التنظيم من الاستيلاء على كميات من الأموال التي كانت موجودة في المصارف والمؤسسات الحكومية، بعد سيطرته على الموصل، تُقدَّر بعشرات الملايين من الدولارات.
8. **عائدات الزراعة والغلال والحبوب** :حيث يسيطر التنظيم على حقول واسعة في العراق وسوريا؛ إذ يستحوذ على حوالي ثلث إنتاج العراق من القمح[12].

---

[1]حسن أبو هنية، مرجع سابق.

Opcit, Georges Malbunot, p 112-115 .

خلاصة:

لقد عرف الإرهاب الدولي منذ نشأته تطورات كبيرة ساهمت في انتشاره على نطاق واسع بحيث أصبح يمثل أبرز تهديد أمني يعرفه العالم اليوم ويعد تنظيم الدولة الإسلامية آخر اجيال أجيال الإرهاب وهذا بسبب ما يتميز به من خصائص مقارنة مع ما سبقه من تنظيمات ففضلا عن اكتسابه لكل مقومات الدولة من حيث الجانب التنظيمي والإداري فإن مقاتليه أيضا يتميزون بقدرات عالية مستوى المهارات والقدرات العسكرية وهذا في ظل وجود بعض العناصر ذات القدرة العالية على التحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة وهو ما زاد من تعميق خطر التنظيم بحيث أصبح يصنف ضمن أبرز خطر على الأمن والسلم الدوليين ويتطلب تكاتف جهود الدول والمنظمات العالمية لمكافحته وهذا ما ستناوله في الفصل الموالي من خلال التركيز على الجهود الأوروبية لمكافحته تنظيم الدولة الاسلامية.

الفصل الثالث: مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في السياسة الأمنية الأوربية

تمهيد:

إنّ مكافحة ومواجهة الإرهاب تقتضي انتهاج جملة من الآليات المختلفة على مستوى كلّ القطاعات، وذلك من خلال التعاون عن طريق الاتفاقيات أو القمم وكذا البروتوكولات إلى جانب الإجراءات الوقائية وغيرها لمحاربة الإرهاب، حيث قامت دول الإتحاد الأوربي بالعديد من التحالفات الإقليمية والدولية والتدخلات العسكرية والمساعدات خارج إقليمها من اجل حماية نفسها من الإرهاب، كما أقدمت على إجراءات مشتركة داخل دول أوربا خاصة في مجال التعاون الأمني والإستخباراتي ومكافحة الهجرة غير شرعية على اعتبار أنها مصدر للإرهاب، إلى جانب عدد من الاتفاقيات والمؤتمرات، وستناول هذه الآليات في هذا الفصل من خلال التطرق إلى آليات مكافحة الإرهاب في أوربا على مستواها الداخلي ودولها ومن ثمّ على مستواها الخارجي، وفي المبحث الثالث والأخير سوفيتم التطرق إلى تقييم السياسات الأمنية الأوربية من خلال فشلها ونجاحها في محاربة الإرهاب، ومدى صحة الفرضيات المطروحة حول وجود سياسية أمنية مشتركة لمكافحة الإرهاب أو وجود سياسات لكل دولة على حدى في مكافحة الإرهاب.

المبحث الأوّل: التهديدات التي يشكلها تنظيم "الدولة الإسلامية" على دول الإتحاد الأوربي

الإرهاب ظاهرة عبر قومية تهدد الأمن وتنطلق من بؤر التوتر لتنتشر عالمياّ، وتنظيم "الدولة الإسلامية سار على هذه القاعدة، حيث أنّه ورغم نشأته في الشرق الأوسط إلاّ أنّه عرف توسعا عبر كل أنحاء العالم ليصل إلى دول الإتحاد الأوربي، ويشكل عليها جملة من تهديدات الأمنية، الإقتصادية، الإنسانية والسياسية، وفي هذا المبحث سنستعرض طريقة تحول وانتشار تنظيم الدولة الإسلامية من الشرق الأوسط إلى أوربا ثم طبيعة التهديدات المختلفة من أمنية، مقاتلين أجانب، مشكلة اللاجئين والمهاجرين وكذا التهديدات السياسية والاقتصادية مع الإنسانية، مع التطرق إلى مدى خطورتها على أمن وإستقرارالإتحاد الأوربي.

المطلب الأوّل: كيفية انتشار الإرهاب "تنظيم الدولة الإسلامية" في أوربا

أصبح تنظيم "داعش" يحتل مساحة كبيرة من الاهتمام الإقليمي والدولي بسبب التهديدات التي يمارسها والأخطار التي أصبح يشكلها على الأطراف داخلياً، إقليمياً و دولياً[1]، يستخدم تنظيم "الدولة الإسلامية" دول البلقان لإدخال مقاتليه إلى أوروبا عبر الطرق التي يستعملها المهاجرون في التنقل إلى بلدان أوربا حيث تمكن من الانتشار باستعمال السفر من مناطق الصراع إلى دول أوربا، حيث أشار رئيس وكالة المخابرات الداخلية الفرنسية إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" لا يزال ينتهج منهج العبور إليهم عن طريق دول البلقان، كما أنّ تركيا هي المتهم الرئيسي بتسهيل دخول المقاتلين عبر حدودها مع سوريا، وبين الجنسيات المختلفة يسافر التونسيون إلى سوريا من خلال الدخول إلى ليبيا بتأشيرةعمل، ومن ليبيا في طائرة إلى تركيا وتحديدًا أنطاكيا وهناك يكون اللقاء بالمسئولين عن السفر إلى داخل مناطق بعينها في سوريا، وبين تبادل الاتهامات لتركيا بتسهيل عبور المقاتلين يكون الرد الرسمي أن هذه محض افتراءات ولا يوجد دليل رسمي يؤكد صحة هذه الاتهامات، ولكن التحقيقات الصحفية وتتبع المقاتلين يُثبت عكس هذا، فبعد فترة من توغل تنظيم الدولة ووصوله لـ"عين العرب كوباني" بدأت تركيا بالتعاون مع سلطات الدول المختلفة وكان آخرها حادث الفتيات الثلاث المراهقات، حيث وجه رئيس شعبة

1-علي بكر،" العنف في العراق و صعود النمط الداعشي، **السياسة الدولية**،م.49،ع. 198، (أكتوبر 2014) ص ص90-95

محاربة الإرهاب اللوم إلى الخطوط الجوية التركية بعدم إخبار بريطانيا بوجود 3 فتيات وحدهن في عمر الخامسة عشرة .[1]

وعليه فانّ تركيا ستبقى تواجه هذه الاتهامات لأن المعابر التي تؤدي إلى أوربا هي المسؤولة عنها، كما لا يمكنها إقناع الدول الأوربية بأنّها لا تصدر الإرهاب إليها على اعتبار أنّ كل اللاجيئن والمهاجرين يتخذون من تركيا الباب الرئيسي نحو دول الإتحاد الأوربي وبهذا فانّ الخلاف سيبقى مستمرا بين الدول الأوربية بين تركيا التي اعتبروها مصدرا لهؤلاء الإرهابيين المتسللين مع الإشارة إلى أنها لا تقدم لهم المعلومات في حال اشتبها بشخص داخل الطائرة المتوجهة إلى أوربا.

الخريطة رقم (02): التهديد الإرهابي في أوروبا.

المصدر : موقعwww.visittartu.com

[1] المركز الأوربي لمكافحة الإرهاب والاستخبارات، "طرق ومسالك عودة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم"، الرابط على HTTP//WWW.EUROPARACT.COM: تم الاطلاع يوم 2017/05/20 على الساعة 20.06

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية ومشكلة المقاتلين الأجانب

إنّ أكبر خطر تشكله الدولة الإسلامية هو إمكانية شن هجمات إرهابية في الدول الأوربية وهو ما وقع في عدّة دول منذ تفجيرات مدريد في اسبانيا سنة 2004، إلى جانب مشكلة المقاتلين الجدد من دول أوربا الذين ينفذون هجمات بمعية التنظيم، كما تواجه أوربا أيضا أشخاص فرادى يقومون بممارسة أعمال إرهابية من طوع أنفسهم اقتناعا منهم بأيديولوجية التنظيم، وستناول هذا في هذا المطلب أهم الهجمات مع التطرق إلى خطرها على أوربا.

منذ إعلانها للخلافة شن تنظيم الدول الإسلامية 143 هجوم في 29 دولة خارج العراق وسوريا، هذه الهجمات أودت بحياة 2043 شخص، وفي سنة 2016 قتل حوالي 267 شخصا في أوربا خلال هجمات إرهابية من قبل تنظيم الدولة الإسلامية، حيث أنّ أوربا أصبحت مسرحا لهذه العمليات يقوم بتنفيذها عدد من الأشخاص دخلوا إلى التنظيم والذين يسمون بالمقاتلين الأجانب الذي انضموا إلى صفوف الدولة سواء بطريقة مباشر أو عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي باقتناعهم بالفكر الأيديولوجي الذي ينشرونه، ومن بين الهجمات الرئيسية التي تم شنّها التنظيم على أوربا في السنوات الأخيرة، خاصة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية التي أعلنت تبنيها تلك العمليات فتتمثل في :

حيث أنّه في مارس2011 في ألمانيا،أقدم شاب متطرفا أطلق النار على حافلة نقل جنود أمريكيين قبالة فرانكفورت وقد خلّف الحادث مقتل جنديين. وفي مارس 2011 في ايطاليا، حيث كان هجوم عنصري على باعة متجولين أفارقة أسفر عن مقتل 03 أشخاص بينهم مطلق النّار. وفي ماي 2012 في ايطاليا، حيث تم تفجير قنبلة أمام مدرسة ثانوية "برينينري" أفضى إلى قتيل وجرح ستة آخرين، وفي يوليو 2012 في بلغاريا، فجّر انتحاري نفسه في بورجاس بعدما استهدف حافلة لسياح إسرائليين وخلف الحادث 06 قتلى، وأما في 24 ماي 2014 في بلجيكا فتم إطلاق النار على في متحف يهودي ببروكسل خلف04قتلى.[1]

وفي 07جانفي 2015 في فرنسا، تم شنّ هجمات "شارل ايبدو" في باريس خلّف 17 قتيلا و21 جريحا، ضمنهم 03 من قوات الأمن و03 إرهابيين، كما تم شنّ هجمات بإطلاق النار في باريس أيضا في 08 جانفي 2015 وفي 14 فيفري 2015في ألمانيا، حيث أن عراقيا هاجم شرطية ألمانية

[1] خريطة الإرهاب في أوربا: الإخوان أو الأم الحاضنة، قناة العين الإخبارية، متوفر على :
watchv=fxtntxovdho/https :www.youtyube.com تم الاطلاع يوم 2017/05/27 على الساعة 17.45.

بسكين.وفي فيفري 2015 في الدانمارك هجوم إرهابي في كوبنهاجن خلف ثلاث قتلى من الشرطة وشخص كما قتل اليهود في هذه الهجوم. وحتى فيأفريل 2015 في فرنسا، كان هجوم في مدينة"فيلجو" خلف قتيلا أيضا، كما وقع في 26 يونيو 2015،في فرنسا، هجوم على مدينة "سانكونيتين" وخلف مقتل شخص وفي أكتوبر 2015 هجوم في السويد حيث أن رجلا مسلّحا قتل 03أشخاص.وفينوفمبر 2015 هجوم في باريس بفرنسا خلف 130 قتيلا وهي ثلاث مجموعات إرهابية نفذت عمليات في يوم واحد. وفي مارس 2016في بلجيكا، حيث أقدم انتحاري عل تفجير نفسه حيث قتل 32 شخصا في المطار وفي الميترو. وفي 26 جوان 2016 في تركيا، حيث أقدم إنتحاريون على عمليات في مطار "أتاتورك" باستمبول أين قتل 36 شخصا ، وفي جويلية 2016 في فرنسا، هجوم في نيس في الريف الفرنسي وخلف 48 قتيلا ،كما قام في 19 جويلية 2016، لاجئ أفغاني شن هجوما بسلاح ابيض في قطار في ألمانيا، الجرحى وعددهم 20.وفي شهر جويلية 2016 في ألمانيا، شنّ لاجئون سوريون ثلاث هجمات متفرقة أدى إلى قتل شخصين وجرح المئات.[1]

ومن خلال المخطط أسفله والذي يظهر أهم الهجمات في أوربا منذ سنة 2001 إلى غاية 2017 ، والذي يظهر فيه بانّ الدول في غرب أوربا هي الأكثر استهدافا من قبل التنظيمات الإرهابية إلى جانب أنّ تنظيم الدول الإسلامية كثّف من عملياته في هذه الدول، وذلك منذ سنة 2014 حيث أن ما بين هذه السنة إلى 2017 فإنّ أوربا أصبحت مسرحا للنشاط الإرهابي العنيف وتتمثل الدول المتضررة بشكل كبير في : فرنسا، ألمانيا، بلجيكا وبريطانيا، ويعود هذا إلى مساندة هذه الدول للولايات المتحدة والأمم المتحدة في حربها ضد الإرهاب إلى جانب أن هذه الدول تعتبر الأثقل في أوربا منذ القدم، وشنت تدخلات عسكرية في منطقة الشرق الأوسط ضد الإرهاب، فيما أنّ الدول الأخرى التي ساندت التحالف الدولي ضد الإرهاب فان تنظيم الدولة الإسلامية أقدم على تفجيرات فيها بشكل بسيط.

[1]https:www.youtyube.com/v=fxtutxordho/watch: 27.05.2017/14:41

الشكلرقم (04): الخاص بأبرز الهجماتالإرهابية على أوروبا

المصدر :

http://www.touteleurope.eu/actualite/comment-l-union-europeenne-lutte-t-elle-contre-le-terrorisme.html

وفي نفس الإطار وحديثا عن التهديدات الأمنية دائما،فيشكل المقاتلون الأجانب تهديدا حقيقيا للدول الأوربية حيث أنّأوربا تعيش حاليا حالة من التأهب بسبب التهديدات التي تتربص بها من تنظيم الدولة الإسلامية، خاصة: ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، هولندا وبلجيكا، وهذا في ظلّ تناول بعض الباحثون الأوربيون دراسات حول تنظيم "داعش" الذي من المحتمل أن يخطّط لشن هجمات إرهابية مستقبلية في أوروبا انتقامًا من الهزائم التي لحقت به في ليبيا وسوريا والعراق، وفي هذا الإطار فإن وجود عدد من المقاتلين الأوربيين في مناطق تواجد التنظيم خاصة في الشرق الأوسط يعتبر تهديدا حقيقيا لدول الاتحاد الأوربي، والتساؤل المطروح هنا حول عودة هؤلاء إلى بلدانهم وكيفية التعامل معهم من قبل حكوماتهم الأصليةوالتصدي.[1]

[1]Houlend security commtte, (US: ISIS terror gone vital, 2016), p 4.

أفاد تقرير لمؤسسة "صوفان" للاستشارات الأمنية أن عدد المقاتلين الأجانب في العراق وسوريا بلغ 27 ألفا على الأقل، كما أفادت "مؤسسة الاستشارات الأمنية" ومقرها نيويورك أن عددا يتراوح بين 27 ألفا و31 ألفا من المقاتلين الأجانب الذين ينحدرون من 86 دولة، سافروا إلى العراق وسوريا مقارنة مع نحو 12 ألف مقاتل أجنبي في سوريا، وحسب التقرير دائما فانّ نحو سبعة ألاف مقاتل هممن أوروبا بالإضافة إلى أكثر من 4700 مقاتل من جهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا، وتشير المؤسسة أن "ظاهرة المقاتلين الأجانب في العراق وسوريا باتت عالمية فعلا"، وأن تنظيم "الدولة الإسلامية" حقق نجاحات كبير مقارنة بالتنظيمات الإرهابية الأخرى. وفي ذات السياق فقد أعلن مسؤول أممي أن العنصر النسائي يمثل 30% من عدد المقاتلين الأجانب الذين يحاربون في تنظيم الدولة الإسلامية، واستعرض رئيس المديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمحاربة الإرهاب "جون بول لابورد" في مؤتمر صحفي، أن 550 امرأة أوروبية سافرن إلى مناطق خاضعة لتنظيم (الدولة داعش)، وفي بعض الدول تمثل النساء ما بين 20 و30% من المقاتلين الأجانب.[1]

إنّ الهجمات التي شنها الإرهاب عموما وتنظيم "الدولة الإسلامية" خصوصا في أوربا أدى إلى زيادة الوعي من خطر المقاتلين الأجانب وكذا ما يعرف بالذئاب المنفردة التي تنفذ عمليات طوعية، كما أدىهذاإلى زيادة نشاط التنظيم عبر مواقع التواصل الاجتماعي من اجل جلب اكبر عدد من المجندين الأجانب مع التنظيم عبر كل مناطق العالم وليس فقط من العراق وسوريا، وفي هذا يتم تشجيع الأجانب في السفر إلى هناك للقيام ببناء دولة الخلافة ولمن تعذر عليه تنفيذ عمليات إرهابية في أوربا خاصة في غربها[2].

إنّ عدد الأوربيين المقاتلين في صفوف "تنظيم الدولة الإسلامية" حسب ما أحصته الاستخبارات الأوربية في سنة 2015 هو 5000مقاتل قتل منهم من 1 إلى 2 بالمائة، مما يعني أنّ تنظيم يقوم باستخدام هؤلاء الأوربيين في جبهات القتال من اجل الترويج الإعلامي، ولا يضعهم في مقدمة ساحات القتال، ويبلغ عدد المقاتلين الأجانب العائدين إلى أوربا من 20 إلى 30 بالمائة، وقضي على 10 بالمائة منهم، هذا ويبلغ عدد المقاتلين الفرنسيين ب 1400 وعاد منهم حوالي وعاد منهم 130 مقاتل،

[1] المركز الأوربي لمكافحة الإرهاب والإستخبارات، طرق ومسالك عودة المقاتلين الأجانب إلى اوطانهم ، "، وحدة الدراسات والتقارير، متوفر على HTTP://WWW.EUROPARABCT.COM/HTMAIتم الاطلاع يوم 2017/05/20 على الساعة 20.06

[2] Lynn E.davis, " strategy to comta ISIS as a Transnational Threat", **Rand Corporation Perspective** (2017), p8.

فيما يمثل عدد المقاتلين من بريطانيا 700 مقاتل عاد منهم 350 مقاتل، وأما ألمانيا فعددهم هو 600 وعاد منهم 130، وفي بلجيكا يبلغ عددهم 400، هولندا 150 مقاتل عاد منهم 50، فيما أن الدانمارك يبلغ عددهم 150[1].

إنّ التخوف الأوربي من المقاتلين العائدين إلى أراضيهم في حال تنفيذهم هجمات إرهابية أدى إلى صعوبة التعامل معهم من خلال سجنهم أو إعادة تأهيلهم، حيث أن عملية التأهيل صعبة جدّا، وفي هذا الإطار صرح الخبير الألماني في شؤون الشرق الأوسط "ميشائيللودرز" :"يجب مراقبة هؤلاء العائدين بكلّ يقظة، فقد تظهر مشكلة على المدى المتوسط، لكن على المدى القصير لا يجب أن نقلق".

وعليه ومن خلال ما سبق فانه يتبين بان المقاتلين الأجانب يعتبرون مصدر تهديد حقيقي للأمن الأوربي، وبهذا فان تنظيم الدولة الإسلامية عرف كيف يستعمل هؤلاء المجندين في ضرب أمن واستقرار الدول الأوربية، والتي تسعى جاهدة إلى مواجهة هؤلاء من خلال عدة آليات منها الاعتقال أو إعادة التأهيل أو مواجهتهم في عقر ديار التنظيم قبل عودتهم إلى أوربا ولكنه من الصعب أن تطبق هذه الآليات.

المطلب الثالث: التهديدات الإنسانية والاقتصادية

إنّ أوربا تتخوف من أزمة اللاجئين بسبب الأعباء الاقتصادية التي ستكلفها غاليا حيث أحصى مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة أكثر من مليون مهاجر دخلوا إلى أوربا في سنة 2015،ملئوا استمارات اللجوء في الاتحاد الأوربي، وغالبا فان الطلبات كانت موجهة إلى ألمانيا، هنغاريا والسويد[2]. هذه الدول التي ستكون في وضع اقتصادي صعب بسبب مصاريف التكفل بهؤلاء اللاجئين خاصة ألمانيا التي تعتبر أكبر مستقبل لهم، وبهذا فانّ المهاجرين واللاجئين يشكون عالة على المجتمع الأوربي خاصة وان أغليهم بدون عمل وليس له دخل وتضطر الدول للإنفاق عليهم باسم الإنسانية وحقوق الإنسان وحماية اللاجئين، حيث تحتاج أوربا إلى المصاريف في الإيواء، الاستقبال وتعليم هؤلاء في مدارس لتعليم اللغة إلى جانب إنفاق المال في مراكز الاستقبال والتهجير بالنسبة لغير المقبولين في دول أوربا، حتى سوق العمل تأثر بسبب المهاجرين نظرا لما تعانيه بعض الدول الأوربية من ظاهرة البطالة، هذا من جهة ومن جهة أخرى وحسب الإنفاق الخاص بالمساعدات المالية للمهاجرين فإنّها تصل إلى 10يورو للشخص

[1] محمد جاسم، "انزلاق الشباب في أوربا نحو الإرهاب والتطرف"، **"المركز الأوربي لمكافحة الإرهاب والاستخبارات"**.الرابطعلى:http://www.europarabct.com/%D8تم اللاطلاع: 22 ماي 2017 ، 09:15

[2]Shekardyanand others , “the reforgesenge in Europe”, **SDNS** (2016), p 06

الواحد بالنسبة للذين يتواجدون في مراكز الاستقبال و300 يور للذين يتم إيواءهم في منازل، ولا تقتصر الصعوبات الاقتصادية هنا بل تتعدى إلى مشكل دمج هؤلاء في مناصب عمل حسب مجلاتهم ومستوياتهم، وفي ذات الإطار وفي المجال الاقتصادي فقد تم إجراء عمليات إحصائية حول كلفة الاستقبال وعلاقتها بالتاج المحلي الإجمالي، حيث توقعت ألمانيا زيادة في ناتجها الخام ب0.5 بالمائة سنويا في العامين 2016_2017، في حين أن النمسا ارتفع من 0.1 بالمائة في العام 2014 إلى 0.15 في العام 2015، وتوقعت الإحصائيات أن ترتفع إلى 0.3 بالمائة في سنة 2016، وعن السويد فإنّها ارتفعت إلى 0.9 وذلك لتحسين نظام دمج المهاجرين، وأما بالنسبة لما خسرته الدول الأوربية في ميدان ترحيل المهاجرين والذين رفضت طلبات لجوئهم إليها فقدرت المبلغ بما يقارب 11.8 مليار يورو في عمليات ترحيل اللاجئين فقط وذلك بمعدل 4000 يورو لكل طالب لجوء مرفوض.[1]

هذا من جهة ومن جهة لا تتوقف التهديدات الاقتصادية على هذا النحو بل تتعداه إلى أن "تنظيم الدولة الإسلامية" يسيطر على أبار النفط في سوريا والعراق وأصبح يصنع النفط، وهذا يمثل تهديدا للقوى الغربية التي تحتاج إلى هذه المادّة الخام التي تستوردها وعليه يمكن للتنظيم توجيه ضربة قاضية للعدو الغربية بالانتقام منهم لأنّهم يحتاجون إلى النفط، كما انّه وسيلة للنيل من بعض الشركات الدولية العملاقة في مجالات النفط والتي ينتمي مالكوها إلى الدول الغربية.[2]

لكن في نفس الوقت فان دول الاتحاد الأوربي تعمد إلى استقبال اللاجئين من أجل القضاء على نسبة الشيخوخة في بلداها وإضفاء الشبابية فيها، إلى جانب احتياجها إلى عمّال في مؤسساتها وعليه فإنّها أيضا تستفيد من المهاجرين من خلال التكفل بهم إلى غاية دمجهم في أسواق العمل غبر مختلف الميادين وبهذا فانه وبالرغم من انه بالفعل يعتبر هؤلاء مصدر تهديد للاقتصاد و تهديدا بسبب زيادة النمو الديموغرافي لكنها بحاجة أليهم لسدّ الفراغ الحاصل في بلدانها.

المبحث الثاني: آليات مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في أوربا

[1] رولان مرعب، تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوربا وأبعادها، **الجيش اللبناني**،ع.98،(تشرين الأوّل2016)، متوفر على:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-% %D9%88%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%87%D8%A7
تم الاطلاع يوم 2017/05/19 على الساعة 06.15.

[2] علي بكر،مرجع سابق

على أثر أحداث 11 سبتمبر 2001، يقوم الاتحاد الأوروبي بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بأفراد ومجموعات إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة وحركة طالبان، ويفرض ضدهم العقوبات، وفي 28 سبتمبر 2001 اعتمد الاتحاد الأوروبي خطة عمل لمكافحة الإرهاب، تتضمّن سلسلة واسعة من التدابير يتعيّن اتخاذها في مختلف القطاعات (التعاون القضائي، التعاون بين أجهزة الشرطة، سلامة وسائل النقل، مراقبة الحدود وتأمين الوثائق، مكافحة التمويل، الحوار السياسي والعلاقات الخارجية والدفاع). وقد أدت العمليات الإرهابية في مدريد في سنة 2004 ولندن في سنة 2005، إلى تكثيف التعاون في مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي، وإكمال خطة العمل بإضافة المزيد من التدابير والإجراءات المنظمة إليها. وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى جملة الآليات الداخلية والخارجية لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية من قبل دول الاتحاد الأوربي ككتلة وكل دولة على حدى بغية الوصول إلى نتائج حول هذه السياسات التي سوف يتم مقارنتها مع بعضها البعض بين دول الاتحاد في المبحث الثالث للتحقق من صحة الفرضيات أو نفيّها .

المطلب الأوّل : الآليات الداخلية لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في أوربا

اتخذت العديد من الإجراءات الأوروبية لمواجهة المقاتلين الأجانب، حيث قامت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ببعض الإجراءات الإحترازية لمكافحة عودة المقاتلين الأجانب إلى الغرب مرة أخرى وذلك من خلال ما يلي:

أوّلا/ مصادرة جوازات السفر: وذلك بمصادرة جوازات السفر لكلّ من يُشتبه بأنه من المقاتلين الأجانب إلى جانب تشديد إجراءات السفر جوًّا، هذا وتفرض قيودًا على حركة المتطرفين المشتبه بهم في أراضيها.

ثانيا/ المراقبة الإلكترونية : ويتم ذلك عبر مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها جزء من إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب وتشديد الرقابة على أجهزة الكمبيوتر والهواتف الجوَّالة ورصد الإنترنت والمواد المتطرفة العنيفة على شبكة الإنترنت، لانّ التنظيمات الإرهابية تستخدم وسائل الإعلام والإتصال في تجنيد المقاتلين في صفوفها عن طريق إيديولوجية فكرية[1].

ثالثا/ برامج مواجهة التطرف فكريا: تبني الحكومات إشراك أئمة مسلمين في أوربا،من أصحاب الخطاب المعتدل في مواجهة التطرف في خطاب ربّما يكون أخلاقي مجتمعيا أكثر من الأمور الشرعية.

---

[1] HTTP://WWW.EUROPARABCT.COM/%D8%B7%D8%B1%D9%82-9

بالإضافة إلى ذلك، ثمة اعتراف متزايد بأهمية القيام بعمل وقائي واسع النطاق على أساس الحوار بين الثقافات والأديان، من أجل تعزيز المعرفة والتفاهم المتبادل، وبالتالي تضييق المجال الذي تنشط فيه الدعاية الأصولية وأعمال تجنيد الإرهابيين.[1]

رابعا/ تكثيف الرقابة على فضاء "شنغن": ويعتبر إجراء مراقبة حدود دول الاتحاد الأوربي الخارجية أساس التصدي لأيّ مشتبه فيه ضمن المقاتلين الأجانب، وكذلك ما بين دول الإتحاد خاصة فضاء "الشنغن"، كما سعت دول الإتحاد الأوربي إلى فرض إجراءات أمنية مشددة على المطارات والمعابر الحدودية وتبادل البيانات والمعلومات حول المسافرين عبر نظام الكتروني يسمح بالدول الأعضاء الدخول إليه.[2] وهذه الخريطة رقم تبيّن فضاء شنغن الأوربي :

الخريطة رقم (03): فضاء شنغن الأوروبي.

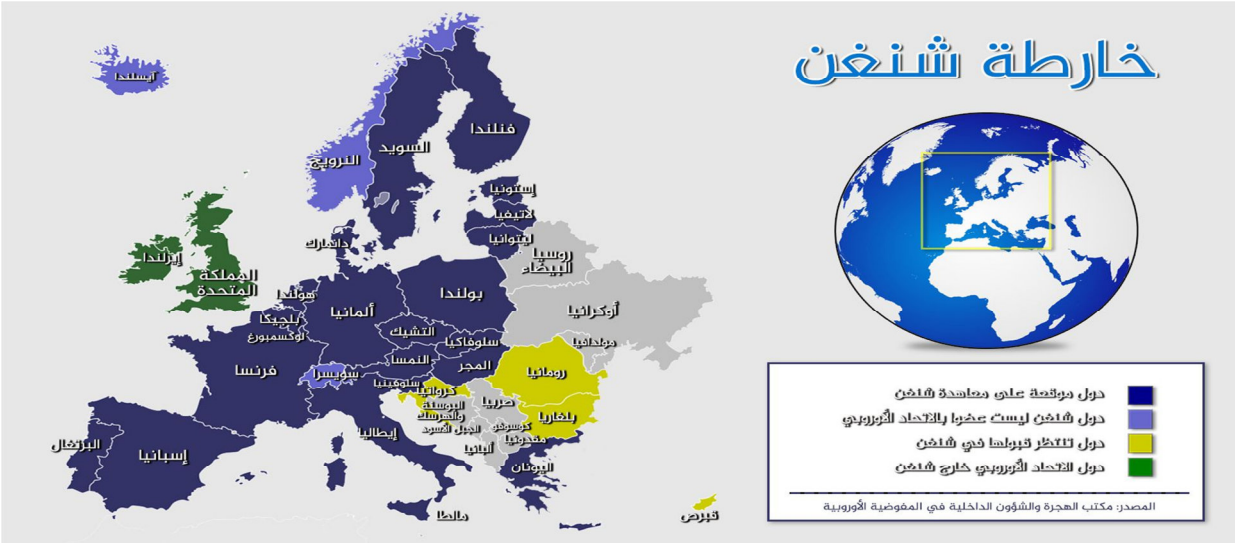

المصدر: http://www.almrsal.com/post/347011

إنّ الخريطة تشير إلى البلدان التي اتفقت على منطقة شنغن أو "اتفاقية شنغن"، حيث أن الدول بالأزرق الداكن دول موقعة على معاهدة "شنغن" وهي عضو فيه أيضا، فيما أنّ الدول الملونة بالأزرق الفاتح هي دول انضمت إلى اتفاق شنغن لكن ليست عضو في الإتحاد الأوربي، فيما تعبّر الدول باللون الأخضر على أنّها دول لا تنتمي إلى اتفاقية "شنغن"، وتؤكد الاتفاقية على ضرورة تبادل المعلومات حول هوية المسافرين. وفي هذا الصدد فانّ الاتفاقية تم استغلالها لتبادل المعلومات الأمنية للمسافرين خاصة

[1] أبو جواد إلياس، مرجع سابق، ص 33-70.

المشتبه فيهم بالأعمال الإرهابية، حيث يتم التنسيق عبر جهاز المعلومات بعد إنشاء لوحات معلومات إلكترونية وجوازات السفر البيومترية، كما يتم التنسيق بين أجهزة الشرطة في مكافحة الإجرام والرقبة على الحدود وتعزيز النظام القضائي.

خامسا/ التعاون في محاربة محاربة الراديكالية:

سعت المفوضية الأوربية إلى تبني إستراتيجية للأمن الداخلي ما بين 2010 و2014 وبعدها لسنة 2015، في مجال مكافحة الإرهاب من خلال البحث عن إطار قانوني للتعاون المشترك وتطوير القدرات المشتركة، منها نظام "شنغن" كما سبق الحديث عنه أعلاه أو "آلية الحماية المدنية"، كما تسعى إلى مكافحة الإرهاب من خلال "شبكة التوعية على الراديكالية" والقوى الخاصة "ايربول" مع العمل المشترك بين الدول الأعضاء في توفير الدعم المالي في مجال الأمن الداخلي ومضمنه مكافحة الإرهاب، وأمّا عن شبكة التوعية على الراديكالية التي أنشأتها المفوضية الأوربية سنة 2011 ويتواجد فيها قطاعات متعددة منها الصحة، الاجتماع، الشرطة، الإدارات بهدف التنسيق فيما بينها لإيجاد نظام توعية لأفراد من السجون والتجمعات التي من شأنها أن تكون تهديدا لأمن أوربا خاصة صناعة العنف وخلق النزاعات، وفي هذا الإطار دعت المفوضية الأوربية إلى إنشاء "قطب أوربي للمعلومات" يمنع تحوّل الراديكالية إلى الإرهاب المتطرف.[1]وفي فرنسا و حسب ممثلي « Centre contre les manipulations mentales (CCMM)فإنّه من الصعب أو المستحيل نزع التطرف من الشباب المتطرفين؛ لذا يجب أن تركز الجهود على الشباب الفتي القابل لاستقبال الرسائل، حيث أنشأت الحكومة الأجهزة لدعم ومتابعة الأفراد ومعرفة بيئتهم كما أطلقت الحكومة الفرنسية موقع مخصص لمنع التطرف وهو:

www.stop-djihadisme.gouv.fr، ونظمته حول أربعة محاور هي: الفهم، العمل، فك تشفير وحشد، وتقوم بتحديث الموقع بانتظام وكان أول موقع هدفه معلوماتي. كما أكد مدير دائرة المعلومات الحكومية، أن الموقع "يدعو الأسر المتضررة من ظاهرة الجهاد للاتصال على الخط الأخضر الذي أنشا سنة 2014 والذي تديره وزارة الداخلية الفرنسية" مهمته بتقديم المساعدة من قبل المتخصصين للعائلات المتضررة من التطرف، وذاك من خلال الاستشارة في الرقم الأخضر المجاني، كما أنه يمكن أيضا أن تكون بداية لمنع الشباب من مغادرة الأراضي في حال لاحظت العائلة تصرفات غير طبيعية من طرف

[1] كيف تكافح أوربا الإرهاب وماذا تتضمن أجندة 2015ا متوفر على
:https://newspaper.annahar.com/article/206926-%، تم الاطلاع يوم 2017/05/28 على الساعة 2: 22

أبنائهم، و بشكل عام وجلي فالموقع يشير إلى السماح بالإبلاغ عن أي محتوى يمجد الإرهاب، هذا وقد تمّ إنشاء خلية لمنع التطرف في كل محافظة كذلك يعول على عمل الجمعيات في المجتمع، فالدولة تقدم الدعم الشخصي الكامل لتسهيل إعادة الإدماج الاجتماعي، وهو الدافع وراء هذا البرنامج الذي يسمى "إعادة الإدماج و المواطنة" الذي أطلق من قبل جماعات المصالح العامة[1]، و هي تابعة لوزارة الداخلية الفرنسية على الموقع:

URL: ***http://www.interieur.gouv.fr/SG-CIPDR/Prevenir-la-radicalisation/Prevenir-la-radicalisation/Reinsertion-et-citoyennete***

وقد وضعت بريطانيا برنامج « ***Being British BeingMuslim*** » يسعى إلى تطوير قدرات الأفراد على فهم وجهات نظر وقيم الآخرين، ويهدف البرنامج إلى مساعدة الشباب على التعامل مع التعدد في المجتمع العديد والتعايش دون التعدي على قيم الآخرين، وبالتالي الحد من المخاطر المحتملة من التطرف وبرنامج « ***Digital Disruption*** »يسعى إلى تطوير التفكير النقدي من الأجيال الشابة في العالم الرقمي كذلك ورشة عمل « ***Truth, Lies and the Internet*** »لمدة ساعتين تمكن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 16 سنة على تحديد و تفكيك الدعاية على الانترنت و تركز العمل على تقنيات إنشاء المواقع و الأفلام أو الحملات عبر الانترنت. وحتى في هولندا فقد أقيم برنامج لمكافحة التطرف حيث جرى تدريب أطلق عليه « *Diamant* anti-radicalisation »والذي يسعى إلى الإجابة على الأسئلة المشاركين و حثهم على التفكير في دورهم في المجتمع[2].

ومن خلال كلّ ما سبق فان الإدماج والدعم المقدم لإبعاد الشباب عن عملية التطرف، يكون بتطوير التفكير النقدي وترسيخ المواطنة، و الاهتمام بالقضايا الاقتصادية و الاجتماعية.

هذا وقد عقدت أوربا اتفاقا مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار برنامج مراقبة تمويل الإرهاب والذي دخل حيّز التنفيذ في 2010.وفي أجندة الإتحاد الأوربي للسنوات 2015 إلى غاية 2020 فانّه يسعى إلى زيادة بناء الأمن الداخلي بميزانية مالية تقدّر ب3.8 مليارات يورو، وذلك من خلال تطوير الرقابة على نظام المعلومات "شنغن" وتعزيز التعاون بين "الأروبول" والأجهزة الأمنية الأخرى، مع تعزيز

[1]KADER ARIF,**AU NOM DE LA MISSION D'INFORMATION** ***sur les*** **moyens** ***de*** **Daech.RAPPORT D'INFORMATION.** ASSEMBLÉE NATIONALE, paris, France.2016 N° 3964 ,**Tomel..p p.173-174**

[2]Ibid, p 171

التعاون والإستخباراتي على المستويين الأوربي والدولي، مع تبني المفوضية الأوربية العمل مع البرلمان الأوربي والمجلس الأوربي في قواعد التعامل مع المسافرين.

كما توصل الاتحاد الأوربي في عام 2002 إلى صياغة "مفهوم مشترك" للهجمات الإرهابية التي أكدوا بأنّها ستكون واحدة في قوانين دول الاتحاد الأوربي، ففي بريطانيا وبعد التفجيرات سنة 2005 أصبحت التشريعات أكثر صرامة حيث أن من يقوم بتعظيم أعمال الإرهاب يسجن سبع سنوات، وبعد تدخل مجلس اللوردات البريطاني قام المجلس القضائي البريطاني بإبطال هذه السياسة التي تتضارب مع ميثاق الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، واستبدلت فيما بعد عام 2005 بإقرار قانون "مراقبة النظام" الذي يسعى إلى التحرك بسرعة وفاعلية لإحباط الأعمال الإرهابية.[1]، كما اعتمدت بريطانيا في قوانينهاحيث أصدرت عدة قوانين لمكافحة الإرهاب في بريطانيا، أهمها قوانين أعوام 2000م، 2002م و أخيراً 2015م، و تركزت تلك القوانين على الجوانب الأمنية بصورة كبيرة، وذلك من خلال إستراتيجية مواجهة الإرهاب لعام 2015 التي يتمثل أساسها الأوّل في "التتبع" ويهتم هذا الجانب بالتحقيق و إحباط الهجمات الإرهابية، حيث تم القبض على 239 شخص بتهم تتعلق بالإرهاب من جوان 2013 حتى جوان 2014م، و تم إصدار أحكام بحق 29 شخص، كما خصصت الحكومة البريطانية 130 مليون جنيه استرليني لمكافحة الإرهاب في نوفمبر 2014م، وقامت السلطات بغلق الحسابات البنكية لعناصر مشتبه بارتباطهم بالإرهاب، و قامت برفض وإلغاء جوازات سفر بريطانية لأفراد يسعون للسفر للإنخراط في أنشطة إرهابية، وتم استخدام هذه الآلية 24 مرة سنة 2014، وأما النقطة الثانية فهي "المنع" **وذلك عبر** ضع قيود وعقبات أمام الوصول إلى مواد التطرف الموجودة على الانترنت، من خلال حذف رسائل تنظيم الدولة على "الفيسبوك" و "التويتر" وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي، وقامت الجهات المنوطة بهذا العمل بإزالة 46 ألف مادة من الانترنيت، وهناك تدريب يقدم لتحذير الطلاب من السفر إلى سوريا والعراق، وقد تم إعطاء تدريب لأكثر من 120 مدرسة في الأماكن يحتمل فيها سفر الطلاب إلى سوريا، والعنصر الآخر هو الحماية من خلال تقوية امن الحدود و تقليل جوانب الضعف في المواصلات و زيادة احتمال البنية التحتية الجوية في البلاد و مضاعفة الأمن الجماعي في الأماكن المزدحمة لتجنب هجمات إرهابية. كما **يمثل** الاستعداد آلية من آليات بريطانيا في بناء قدراتها للتصدي لأيّ عمل إرهابي،

[1] استراتيجية–مكافحة–الإرهابالأوروبيةهدف–مشترك–ومراعاة لخصوصية–كل–دولة، متوفر على
_ http://www.dw.com/ar/ Made for minds تم الاطلاع يوم 2017/05/28 على الساعة 02.22

والإستعداد لأسوء الظروف في إطار التقييم القومي للمخاطر، و تحسين قدرات خدمات الطوارئ للعمل معاً خلال الهجوم الإرهابي، مثل المطافئ و الشرطة والمخابرات والمستشفيات وغيرها[1].

وأمّا في إيطاليا فقد أصبح لديها منذ 2005 "خدمة سرية" سمحت بمراقبة خطوط الهاتف تحت ما يسمى: "منع الهجمات الإرهابية"، وحتى فرنسا سرت على نفس المنهج بإقرار قانون لحق بالأنموذج البريطاني الذي يسمح بوضع كاميرات مراقبة في الأماكن العامة مثل محطات القطارات. وبعد فشل الهجمات الإرهابية في ألمانيا، والتي سعى من خلالها إرهابيان وضع متفجرات من "غاز البروبان" في قطارين في ألمانيا، أصدرت الحكومة الألمانية قرارا جديدا يتعلق بمحاربة الإرهاب عن طريق إنشاء "بنك للمعلومات" يسهل عليها عملية الوصول إلى أي معلومات يحتاجها رجال الشرطة ورجال الاستخبارات حول المشتبه بهم، إضافةً إلى رصد المعلومات عن الأسلحة والإنترنت ووسائل الاتصالات[2].

لقد كافحت ولا تزال الدول الأوربية وتمثل فرنسا أكبر دولة عانت ولا تزال تعاني من ويلات الإرهاب هي فرنسا وهذا المخطط رقم: يظهر الهجمات التي تعرضت لها ما بين 2012 و2016:

[1] سعيد شحاتة، بريطانيا بين المواجهة الداخلية و الخارجية للإرهاب،**السياسة الدولية**،م.51،ع.204 (أفريل 2016)، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة ، ص ص. 132- 139

[2]

الشكل رقم (05) : الهجمات الارهابية على أوربا (2012-2016).

المصدر: المركز الأوربي لمكافحة الإرهاب والإستخبارات، منشور في:18جانفي 2017.

نلاحظ من المخطط بأنّ دولة فرنسا تعرضت إلى هجوم دموي في سنة 2012 من قبل "محمد مراّح" المنضوي تحت تنظيم القاعدة، ومن ثم توقفت الأعمال الإرهابية في فرنسا إلى غاية سنة 2015، وهي السنة التي عرفت أكبر عددا من الهجمات الإرهابية بلغ 06 أعمال عنف دموية، وأهمّها الذي حصد حوالي 130 قتيلا و100 قتيلا في أمّا يسمى ب الجمعة السوداء في باريس والذي تبنته تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، هذا وقد عرفت فرنسا هجوما آخر في السنة الماضية والتي راح ضحيتها 84شخصا في هجوم "نيس"، وبهذا فان سنة 2015 في الأكثر دموية في فرنسا وحاليا وحتى في سنة 2017 لا تزال فرنسا تتعرض إلى الهجمات من الأنظمة الإرهابية.

من جهة أخرى وحسب مقال أعده المركز الأوربي لمكافحة الإرهاب والاستخبارات فإنّ رئيس وحدة تنسيق مكافحة الإرهاب في فرنسا أشار إلى وجود 3 آلاف أوروبي ضمن صفوف تنظيم "الدولة الإسلامية"، ضمنهم نحو 700 فرنسي انضموا إلى صفوف تنظيم "داعش" الإرهابي في العراق وسوريا، وقال في مقابلة مع صحيفة "فيغارو" فانّ: "وفقا للتقارير فان عدد الفرنسيين في تلك المنطقة يبلغ نحو 700 شخص، وعدد الذين قتلوا نحو 232 شخص ".وأشار المتحدث حسب ما أوده المركز إلى أن نحو 200 شخص يقيمون في فرنسا، كانوا قد قاتلوا إلى جانب التنظيم في سوريا والعراق، وحذّر المفوض الأوروبي لشؤون الأمن "جوليان كينغ" في وقت سابق، من خطر عودة مسلحي تنظيم "داعش" الإرهابي من الموصل إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، خصوصا وان فرنسا وبلجيكا من أوائل الدول الأوروبية التي

عبّرت عن قلقها من عودة المقاتلين من العراق وسوريا، قبل أن تنضم إليهما بريطانيا التي أكد قائد سلاح الجو في جيشها أن هناك خطرا حقيقيا لعودة المقاتلين إلى أوروبا، وتحدثت المؤسسة الأوروبية عن أن 50 % من المقاتلين الأوروبيين في "داعش" لا زالوا حاليا في ساحات القتال، بينما عاد 30% منهم إلى أوروبا.[1]

لكن المثير للجدل من خلال هذه الإحصائيات هي كيف يمكن أن يكون 200 شخص يقيمون في فرنسا ضمن تنظيم "الدولة الإسلامية" ولم يتم إيقافهم أو محاكمتهم بل وتشير التقارير بصعوبة التعامل مع هؤلاء هل بالاعتقال أو بإعادة التأهيل ، إلى جانب أن فرنسا تقدم أرقام لأشخاص توجهوا إلى منطقة تواجد تنظيم الدولة الإسلامية وهل هذا دليل على أن هؤلاء ضمن التنظيم، أم أن كل من سافر إلى منطقة الشرق الأوسط خاصة العراق والشام وكذا تركيا يعني أنه ضمن تنظيم إرهابي هو الدولة الإسلامية، وما هو دور المنظمات العالمية في هذا الإطار وكذا الاتحاد الأوربي في مكافحة الإرهاب داخل دوله ثم خارجها.

وفي هولندا فدعت مخابراتها ممثلة في رئيسها " روب بترولي" في سنة 2016 إلى ضرورة تعطيل ميزة تشفير الرسائل الإلكترونية في مواقع التواصل الاجتماعي وذلك للتمكن من كشف الإرهابيين المتورطين في الدردشة مع مواطني هولندا المشتبه فيهم في التنظيمات الإرهابية، وهو الأمر الذي لم يتقبله المواطنون على اعتبار أن ذلك حدّ من الحريات حيث جاء في تصريح لرئيس مؤسسة حقوقية " إلاّ الحرّيات" بان جدّ مستاء من تصريحات رئيس الاستخبارات الهولندية حيث تم استعمال الإرهاب كوسيلة للتجسس على بيانات المواطنين، وبذلك يعتبر هذا تقييد للحرّيات التي يتمتع بها المواطن الهولندي، هذا وقد ردّ من جهته رئيس الاستخبارات بأنّ الإرهاب ليست حجة في مراقبة "الدردشة" و إنّما التهديد الإرهابي هو من سيكون الحديث عنه في حال تعرض هولندا إلى أيّ هجوم إرهابي في ظل التهديدات التي تتربص بالدولة. وفي مجال مكافحة الإرهاب اكتفت الاستخبارات بالحديث عن التهديدات التي يمكن أن تصيب هولندا من التنظيمات الإرهابية، وهذا بسبب تواجد أوربيين في صفوف التنظيم إلى جانب أن "التنظيم" يطالب في رسائل موجهة إلى الأوربيين عدم السفر إلى منطقتي الشام والعراق التي تشهد معارك دامية، ويجب عليهم البقاء في دول أوربا والقيام بعمليات هناك دون التنقل إلى الشرق الأوسط، وفي هذا الإطار

[1] فرنسا تكسف عن 700 مقاتل داخل صفوف "داعش"،قضايا إرهاب، المركز الأوربي لمكافحة الإرهاب والإستخبارات. متوفر على HTTP://WWW.EUROPARABCT.COM/% تم الاطلاع يوم 2017/05/20 على الساعة 20.14.

توصلت تقارير من مختلف الأجهزة الإستخباراتية منها: وكالة الاستخبارات الهولندية والجهاز الوطني لمكافحة الإرهاب بانّ هولندا تعرف خلال سنة 2015 تزايد انتشار السلفيين والجهاديين الناشرين للفكر المتطرف، بل وتحدثت تقارير صحفية عن وجود عناصر في الاستخبارات الهولندية انضموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية.

وفي ذات السياق فقد أعلنت وكالة الاستخبارات الرئيسية في هولندا عن في شهر فيفري من سنة 2017، بأن تنظيم "داعش" أقدم على تجنيد وتدريب عدد من الأطفال الهولنديين والذين يتواجدون في مناطق الصراع سواء اصطحبتهم عائلاتهم أو ولدوا في هذه المناطق، كما أشارت الوكالة إلى وجود حوالي 80 طفلا هولنديا تواجدوا في مناطق الصراع وتلقوا تدريبا عسكريا بدءا من سنة التاسعة، إلى جانب تلقينهم أفكار الجهاد وإقناعهم بالقيام بعمليات إرهابية في هولندا.[1]

وفي ألمانيا وحسب إحصائيات مركز المعلومات ومركز مكافحة التطرف والجريمة ومكتب الأمن القومي في ألمانيا وفي دراسة منها توصلت إلى النتائج التالية:

- تراجع عدد المسافرين من ألمانيا إلى وسوريا والعراق.
- 850 إسلاميا غادروا ألمانيا خلال السنوات الماضية وتوجهوا إلى سوريا والعراق.
- التحقيق في السيرة الذاتية لـ784 كشف عن انضمامهم إلى تنظيمات: "داعش"، "جند الشام" و"جبهة النصرة" منهم 61 بالمائة ولدوا في ألمانيا، والباقون ينتمون إلى أصول سورية ألمانية، تركية ألمانية ومزدوجي الجنسية وأيضا " تونسي ألماني" و "مغربي ألماني".[2]
- 274 شخصا عادوا إلى ألمانيا من جديد منهم نسبة 48 المائة موالين للتنظيم الإرهابي، 08 بالمائة عادوا لإستعادة القوة والبحث عن العتاد ونسبة 10 بالمائة عادوا بسبب الإحباط والتحرر، كما أكد التقرير بأن العديد من العائدين يريدون التعاون مع الاستخبارات الألمانية.

[1] كيف تواجه هولندا المقاتلين الأجانب على أراضيها، المركز الأوربي لمكافحة الإرهاب والاستخبارات. متوفر على http://www.europarabct.com تم الطلاع يوم 2017/05/22 على الساعة . 23:45.

[2] ألمانيا ازمة المقاتلين الاجانب ...مداهمات وإعتقالات، وحدة الدراسات والتقارير: المركز الاوربي لمكافحة الارهاب والاستخبارات، الرابط: http://www.europarabct.com/%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7- تم الاطلاع يوم 2017/05/23 على الساعة 00:55

و للتصّدي للأعمال الإرهابية قامت السلطة الألمانية بإنشاء وحدة شرطة تسمّى بـ " وحدة معاينة الأدلة وتنفيذ الاعتقال" والقريب مقرّها من العاصمة " برلين"، والتي تقوم بالتدخل السريع لفرض الأمن ومكافحة الإرهاب، كما تتوفر في ألمانيا وحدة شرطة حماية الحدود التي من شأنها التعامل بشكل جيّد مع سيناريوهات محتملة مماثلة للأولى، وباعتبار أنّ الاستخبارات هي اهم قاعدة في مكافحة الإرهاب فانّ دور عناصر المخابرات هو مراقبة عدد من المتطرفين في ألمانيا حيث تم الكشف عن مراقبة 584 متطرفا في سنة 2017 والذين صنفتهم بأنهم يشكلون خطرا عليها ويمكنهم تنفيذ هجمات، وأشار رئيس الاستخبارات بأنه من الممكن أن يتم شن هجمات إرهابية جديدة على أوربا، وعليه قامت السلطات الألمانية ممثلة في المشرعين بزيادة الإنفاق في مجال الاستخبارات والأمن بعد موافقة "لجنة الموازنة للبرلمان الألماني" بزيادة الإنفاق وذلك لمواجهة التهديدات الجديدة، هذا وقد اتفقت التشريعات بضم 3250 عنصر جديد في قوات الشرطة الاتحادية في السنوات القادمة للتصدي لأي طارئ أو تهديد. ولم يقتصر محاربة الإرهاب وتنظيم "داعش" على الشرطة فقط بل حتى الجيش الألماني ساهم في ذلك من عمليات تدريب بين الجيش الألماني والشرطة الخاصة بمكافحة الإرهاب، وذلك للتعاون لمواجهة سيناريوهات التهديدات المحتملة، وهنا فيجب الإشارة إلى أنّ الدستور الألماني يؤكد على إمكانية الاستعانة بالجيش داخليا في حالات استثنائية، وفي هذا المجال أكدّت وزيرة الدفاع الألمانية بضرورة تطبيق ما جاء في الدستور بشكل عملي بخصوص صلاحيات التدخل لجيش الألماني.

وفي ألمانيا دائما وفي الإطار التشريعي والقانوني فقد أقرّ مجلس النواب في ألمانيا في سنة 2016، هدفه في تحسين عمل مكافحة الإرهاب عن طريق تعزيز تبادل المعلومات بين أجهزة الاستخبارات والتحقيق في هوية الأشخاص الذين يشترون هواتف نقالة مسبقة الدفع، كما أقرّ "البوندستاغ" القانون بعد اعتداءات باريس في فرنسا وبروكسل في بلجيكا، ويسمح هذا القانون لجهاز الاستخبارات الخارجية الألمانية بتبادل المعلومات مع دول الأطلسي والاتحاد الأوربي. كما اتفق في سنة 2017 وزير العدل مع وزير الداخلية في ألمانيا على التعاون بين القطاعين ضد أيّ تهديد يمس امن الدولة، وجاء هذا ردّا على الحادثة الإرهابية التي مست سوق الميلاد في برلين بعد الدهس الذي أودى بحياة 12شخصا وإصابة 51 بجروح.

كما ستحدث ألمانيا إصلاحات جديدة في إطار قوانين مكافحة الإرهاب، منها تسهيل إقامة سجن الترحيل، والاستعانة بنظام المراقبة الإلكترونية من خلال " نظام السوار الإلكتروني" الذي من شأنه تسهيل عمل مصالح الأمن.

المطلب الثاني: آليات مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في أوربا على المستوى الخارجي

أوّلا/ قرارات أممية لمكافحة المقاتلين الأجانب:

برز دور هيئة الأمم المتحدة في مجلس الأمن في مكافحته انضمام المقاتلين الأجانب إلى "داعش"، حيث قال دبلوماسيون إن مجلس الأمن وافق على مشروع قرار يهدف إلى "منع وكبح تجنيد أو تنظيم أو نقل أو تجهيز أشخاص في بلد آخر كي ينفذوا أو يجهزوا أو يشاركوا أو يخطّطوا لهجمات"، ويقرر النصّ مايلي : "على جميع الدول أن تضمن أن تقر قوانينهم وأحكامهم المحلية جرائم تكفي لتمكين الملاحقة أو المعاقبة بحيث تجسد فداحة الجرم"، ومن بين العقوبات هي المنع من السفر أين خرجت لائحة بأسماء العديد من الإرهابيين في تنظيم الدولة الإسلامية، وعدد أخر لهم علاقات مع تنظيم القاعدة، جبه النصرة، أنصار الشريعة، وآخرون لهم علاقات مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[1]

وتمثل هذه الخريطة أسفله توضيحا للتحالف الدولي في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية سواء بالتدخل العسكري أو بالمساعدات الإنسانية، حيث نلاحظ من خلال الخريطة أنّ الإتحاد الأوربي ساند التحالف الدولي في القضاء على الإرهاب، كما أنّ بعض الدول من الاتحاد شاركت بالقوة العسكرية مثل بريطاني وفرنسا ومنها من شارك بالمساعدات الإنسانية والبعض الأخر بالتأييد دون أي مجهود فيما أن دول أخرى أيضا تعتبر من أنصار التحالف.

[1] مرجع سابق. جاسم محمد ،**"المركز الاوربي لمكافحة الارهاب والاستخبارات"**.

الشكل رقم (06) : الدول المشاركة في التحالف الدولي ضد "داعش" ضمنها دول أوربية.

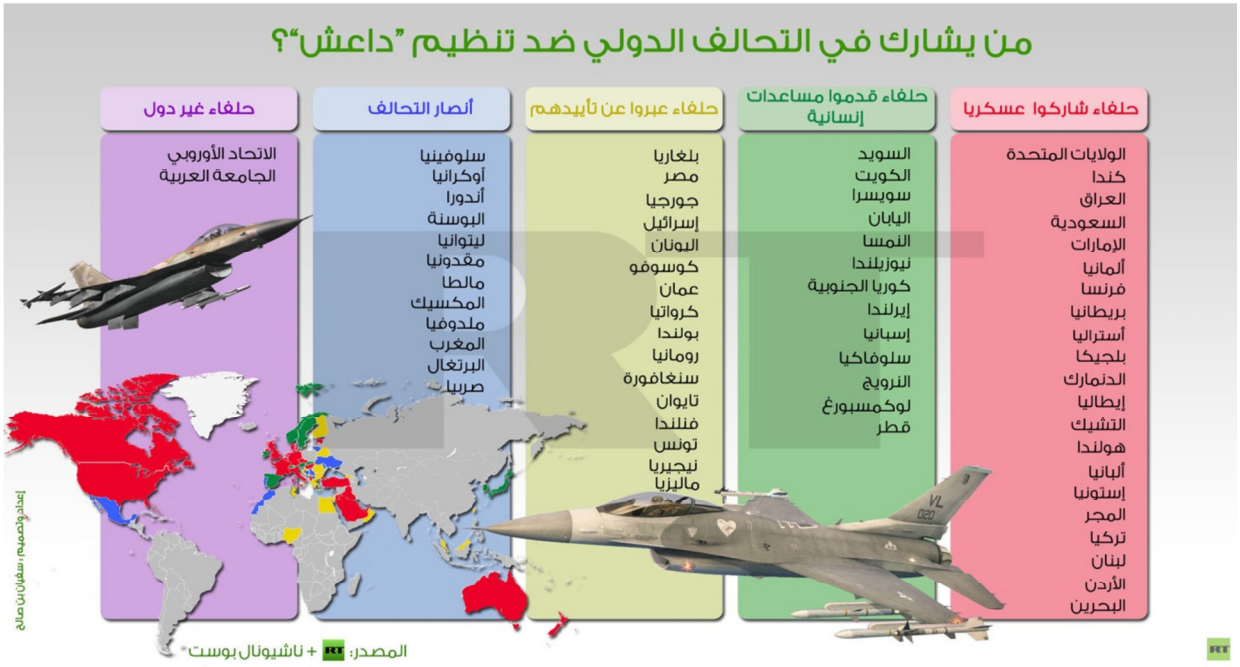

المصدر: https://arabic.rt.com/photolines/795471

ثانيا/ عقد قمم ومؤتمرات في الاتحاد الأوربي من أجل الإعلان عن مكافحة الإرهاب ومكافحة تنظيم الدولة الإسلامية:

أصدر الاتحاد الأوربي إعلانا بمكافحة الإرهاب وذلك بعد أحداث تفجيرات مدريد في اسبانيا، حيث وافقت عليه قمّة الاتحاد الأوربي في مارس سنة 2004، وأكدته قمة الاتحاد الأوربي أيضا في سنة 2005، وقد أُضفى هذا الإعلان وصف الإرهاب بأعمال العنف التي تهدف إلى إيقاع الضرر بدولة معيّنة أو منظمة دولية، ويتعلق بالحق في السلام، الحق في الحياة الدنية والمنشآت الحكومية والطائرات والسفن وكلّ وسائل النقل الجماعية، ويتسع هذا المفهوم إلى التهديد بارتكاب هذه الأفعال بغرض زعزعة الأغراض الأساسية السياسية والدستورية دولة ما أو منظمة دولية.[1]،كما عقدت في اسبانيا في 25 يوليو 2015 قمة من أجل مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية شارك فيها عدد من الوزراء و200 خبير، وناقش هذا المؤتمر مشكل المقاتلين الأجانب وضرورة منعهم من السفر إلى سوريا والعراق وضرورة إدماجهم في بلدانهم الأصلية إلى جانب أن المؤتمر خرج بضرورة البحث عن أسباب دخول الشباب إلى التنظيم

[1] سري محمود صيام، "التعاون الولي وأثره في مكافحة الإرهاب" ،كلية التدريب قسم البرامج التدريبية"، متوفر على . http://www.assakina.com/wp-content/uploads/2015/07/التعاون-الثنائي-وتبادل-المعلومات-في-مجال-مكافحة تم الاطلاع يوم : 23ماي 2017 على الساعة 22:52 .

الإرهابي، كما خرج أيضا بتدابير استخدام نظلم المعلومات الخاصة بالمسافرين "أي أبي أي" والذي يمكن من خلاله الاطلاع على هوية المسافرين ما بين الدول عن طريق نظام معلومات مشترك.

إلى جانب هذا فقد تم إعداد برتوكول ملحق بالمعاهدة الأوربية لمكافحة الإرهاب والسفر لأغراض القتّال والمشاركة في التدريب، وجاء هذا بعد اجتماع مجلس أوربا في أكتوبر من سنة 2015 أين خرج بتدابير قانونية جديدة بخصوص مكافحة الإرهاب "تنظيم داعش"، وتضمن البروتوكول ضرورة أن يكون تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي وذلك بإنشاء مراكز اتصال تعمل على مدار الساعة للتعاون الإستخباراتي.[1]

ثالثا/ الآليات العسكرية الأوربية في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في أوربا

لقد شاركت الدول الأوربية في التدخلات العسكرية التي شنّها التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية حيث كان عدد الضربات كبيرا جدّا من خلال ما يلي:

حيث قادت بريطانيا عدد الضربات الجوية الجوّية كحليف للولايات المتحدة الأمريكية ضد تنظيم الدولة الإسلامية بتنفيذ المملكة المتحدة 999 ضربة جوية في العراق و67 ضربة في سوريا، كما تتضمن جهود بريطانيا في المجال العسكري في على تقديم المساعدات العسكرية الجوّية واستهداف مراكز القيادة الخاص بالتنظيم وتفجير البنى التحتية في العراق وسوريا، هذا وقد لعبت بريطانيا دورا مهما في تقديم المعلومات الاستخباراتية حول التنظيم لقوّات التحالف الدولي ضد "داعش".

إنّ بريطانيا حاربت تنظيم الدولة الإسلامية من خلال محاولة القضاء عليه في عقر داره عبر تدعيم الجهات التي تحاول القضاء عليه في الدول التي يسيطر عليها، إذ أن عدد الجنود بلغ 300 جنديا يتواجدون في الأراضي العراقية للقيام بتدريب القوات العراقية والكردية وتقديم الإستشارة لها. وفي مجال التعاون ضد الإرهاب قامت المملكة المتحدة بتتبع الجهاديين في بريطانيا ومثال ذلك، هو مراقبتها لباكستنيان جهاديان يعملان كقراصنة إلكترونيين لدى تنظيم الدولة الإسلامية. وأمّا ألمانيا فقدمت أسلحة وفترات تدريب للقوّات "البشمبركة" الكردية" منذ سنة 2014"نشأة التنظيم"، حيث شارك 150 جندي ألماني في تدريب وإرشاد القوّات المقاتلة على الأرض أي القوات البرّية التي تحاول القضاء على التنظيم في

[1]مجلس الأمن يتبنى مشروع قرار يستهدف الموراد المالية لتنظيم داعش ومصادر تمويله، المركز الأوربي لمكافحة الإرهاب والاستخبارات، متوفر على
:http://www.europarabct.com/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3- /28.05.2017 /02:12

منطقة الشرق الأوسط، حيث استفاد من التدريب الجيش السوري الحرّ وكذلك القوات الكردية في العراق وسوريا دائما، وهو نفس الأمر الذي قامت به هولندا خلال العامين بعد سنة 2014، قامت هولندا بشن هجمات عسكرية في العراق، وذلك من خلال عدد يقدر ب 192 ضربة جوّية في العراق من اجل المساهمة في التحالف للقضاء على الإرهاب في المنطقة لأنها المصدر لها إلى أوربا، وقادت بلجيكا عدد معتبر من الضربات ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العرّاق وذلك بشن 116 ضربة، وكذا الدانمارك التي بلغ عدد التدخلات العسكرية القوية ضد معاقل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في إطار التحالف الدولي للقضاء على التنظيم ب229 ضربة.[1]

ومن خلال هذه التدخلات العسكرية من قبل الدول الأوربية في منطقة الشرق الأوسط بغرض القضاء على الإرهاب التي اعتبرت غير إنسانية، استمدت الدول الأوربية الشرعية القانونية في ذلك من قرارات الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي، إلى جانب هذا فإنّ دول الاتحاد الأوربي لم تقتصر محاربتها العسكرية وتدخلاتها في منطقة الشرق الأوسط فقط بل توجهت الى منطقة الساحل الصحراوي الإفريقي من اجل محاربة التنظيم هناك والمثال هو فرنسا واسبانيا اللتان ركزتا جهودهما في منطقة الساحل الذي تعيش فيه تنظيمات إرهابية مثل "بوكو حرام" التي أعلنت ولائها لتنظيم الدولة الإسلامية.

ثالثا/الاتفاقيات والإجراءات الأوربية المشتركة لمكافحة الإرهاب:

اعتمد المجلس الأوروبي الذي انعقد في سنة 2004 إعلانًا حول التضامن ضد الإرهاب، مؤكدا عل الدعم في الموارد العسكرية للدولة العضو في الاتحاد التي تتعرّض لهجوم إرهابي وعليه فإنّه وفي إطار الجهود الأوروبية في مكافحة الإرهاب، إعتمد المجلس الأوروبي في 2004 إجراءات منها تعزيز القدرات الإستخباراتية على المستوى الوطني والإقليمي وعلى مستوى المنظّمات الدولية.

أقرّ المجلس الأوروبي في2005 إستراتيجية الاتحاد الأوروبي ضدَّ الإرهاب القائمة على: الوقاية من ظاهرة الإرهاب؛ حماية المواطنين والبنية التحتية والنقل عبر دعم هياكل الأمن؛ تعقّب الإرهابيين، وذلك عبر تفكيك الشبكات التي توفّر لهم الدعم والتمويل والردّ، واعتمد على خطة عمل محدّدة لمكافحة

[1]Anthonydworkin , Europe s new- conter terror wars . European council on foreign relations ,(21 sept_october 2016),le site:
http://www.ecfr.eu/publications/summary/europes_new_counter_terror_wars7155

التشدّد والتجنيد للإرهاب في العام 2005، وذلك من خلال التعاون بين الدول الأعضاء والمؤسسات الاتحادية.

جعل الاتحاد الأوروبي من مكافحة الإرهاب، أحد العناصر الأساس في حواره السياسي مع المجموعات الإقليمية والبلدان الأخرى بهدف إقامة شراكة أوروبية وغربية مع الإسلام المعتدل، سواء في البلدان الأصلية أم مع الجاليات الإسلامية المقيمة بدول الاتحاد، حيث تتضمّن اتفاقات المشاركة والتعاون وغيرها من أدوات السياسة الخارجية، بندًا خاصًا عن مكافحة الإرهاب، وفي إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة أقيم حوار مع دول مجلس التعاون الخليجي في شأن موضوع تمويل الإرهاب، وحدّد الاتحاد الأوروبي أيضًا سلسلة من الإجراءات المتعلقة بمراقبة الحدود وتبادل المعلومات والتعاون القضائي والبوليسي، وقد تم اعتماد العديد من الاتفاقيات التشريعية في إطار التعاون القضائي والعقوبات وتعاون أجهزة الشرطة، وفي هذا الصدد يمكن ذكر القرارات المتعلقة بأطر العمل في شأن مذكرة "التوقيف الأوروبية" وتلك المتعلقة "بفرق التحقيق المشتركة"؛ والاتفاقات الخاصة بمكافحة الإرهاب؛ والاتفاق حول إنشاء "أوروجوست" (وهو جهاز الاتحاد الأوروبي المختص بالتحقيقات والعقوبات بين دولتين أو أكثر داخل الإتحاد) أو تلك المتعلّقة بإعادة تدوير الأموال أو غسلها والاعتراف بمصادرة أدوات الجرائم وعائداتها؛ والاتفاق حول الاعتراف المتبادل بقرارات المصادرة، وتعتبر اتفاقية سنة 2000 الخاصة بالدعم المتبادل بين الدول الأعضاء في شأن العقوبات والجنايات والبروتوكولات الإضافية المعدّلة للاتفاقية التأسيسية للمكتب الأوروبي للشرطة "يوروبول" دليلا على هذا، وابتداءً من سنة 2005 باشرت الوكالة الأوروبية للحدود الخارجية "فرونتكس" عمله للتعاون لوقف تدفقات الهجرة غير الشرعية لكي لا تتحول إلى قناة يعبرها الإرهابيون.[1]

وفي مجال مكافحة الإرهاب فقد صادق مجلس الاتحاد الأوروبي في مدينة ريغا عاصمة لاتفيا، على ملحق "الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الإرهاب" المتعلق بالمقاتلين الأجانب "الإرهابيين"، حيث أكد المجلس الأروربي في بيان له، توقيع 17 دولة أوروبية بينها تركيا، على ملحق الاتفاقية، وينص المحلق على تجريم المشاركة في مجموعات أو معسكرات تدريب، والسفر بغرض القيام بعمليات، وتقديم الدعم المالي أو التنظيمي للـ"إرهابيين"، ودعا أمين عام المجلس "ثوربيورني اغلاند"، في سياق البيان، الحكومات الأوروبية للتوقيع على الاتفاقية، وقال "اليوم ولأول مرة أصبحنا نمتلك في القانون الدولي آلية تجرم

[1] إلياس أبو جودة، مرجع سابق

التحضير لعملية إرهابية". وأعدّ المجلس الأوروبي ملحق الاتفاقية، بعد عودة مقاتلين، يحملون جنسيات أوروبية إلى بلدانهم، كانوا قد انضموا لتنظيم "داعش" في العراق وسوريا.

ويبقى التعاون الأمني والإستخباراتي هو أساس العمل بين دول الاتحاد الأوربي من أجل القضاء على الإرهاب والهجمات والتهديدات التي تحدث به، لانّ الحصول على المعلومة حول نشاط و تواجد المشتبه فيهم يوصل لا محالة إلى تجنب العديد من الأعمال الإرهابية وكذا ضمان سلامة المواطنين الأوربيين.

وفي ذات الإطار في مكافحة الهجرة غير شرعية منح مجلس الأمن الضوء الأخضر للإتحاد الأوربي لمداهمة السفن التي تنقل المهاجرين كما أعطى له حق التدخل بالقوّة ضد مهربي المهاجرين، ووضع هذا القرار تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، هذا وقد تم إصدار قرار رفض دفع الفدية للإرهابيين وذلك بغرض القضاء على تمويله وتجفيف منابعه، حيث جاء هذا القرار من خلال اجتماع عمل شاركت فيه ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة السعودية في واشنطن يومي 06 و07 أكتوبر 2015، كما ناقش الاجتماع البنية التحتية المالية للتنظيم وتمويله، وسبق هذا الاجتماع اجتماع روما في شهر مارس 2015 والذي وافق على خطة عمل تجفيف تمويل الإرهاب وتلاه اجتماع آخر في ماي 2015 تم خلاله إصدار بيان رفض دفع الفدية مقابل اختطاف الضحايا لحرمان تنظيم "داعش" من العائدات المالية.[1]

أطلق الاتحاد الأوربي مبادرات تعاون في إطار التشاور مع بعض الدول الإفريقية والعربية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف ، حيث عقد لقاء في ماس من السنة الجاري "2017" في بروكسل ببلجيكا بين المفوّض الأوربي المكلف بالشؤون الامنية مع وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ، حيث تم تناول سبل التعاون بين الجزائر والإتحاد الأوربي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، كما مست الزيارة التي قام بها الوزير لقاءات مع رؤساء هيئات الإتحاد الأوربي لبحث

[1] مجلس الأمن يتبنى مشروع قرار يستهدف الموراد المالية لتنظيم داعش ومصادر تمويله، المركز الأوربي لمكافحة الإرهاب والاستخبارات، مرجع سابق.

سبل التعاون خاصة المحادثات مع الممثلة السامية للاتحاد الأوربي المكلفة بالشؤون الخارجية والممثلة المكلفة بشؤون منطقة الساحل الافريقي.[1]

وفي إطار تدعيم القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة في دول افريقيا خاصة منطقة الساحل الصحراوي الافريقي سمح مجلس الإتحاد الأوروبي في 16 جويلية 2012 بتشكيل بعثة جديدة لسياسة الأمن والدفاع المشترك تدعم "محاربة الجريمة المنظمة والإرهاب"، وتحديدا في دول مالي، موريتانيا والنيجر وذلك بداية من سنة 2013.[2]

وفي مجال التعاون في محاربة الإرهاب والتطرف الديني تم التطرق إلى هذه القضية بين الاتحاد الأوربي ومجلس دول الخليج العربية، وذلك خلال المؤتمر الوزاري المشترك في ماي 2015 الذي توصل إلى ضرورة مكافحة العنف والطائفية خاص بعد الأحداث التي مست المملكة العربية السعودية[3].

رابعا/ المساعدات المالية :

باعتبار أن لبنان والأردن تمثل اكبر الدول في الشرق الأوسط التي تستقبل اللاجئين من سوريا فإنّ تقديم الدعم المادي لها من قبل الدول الأوربية سيكون لا حالة ايجابيا من اجل التكفل بهؤلاء قبل نزوحهم إلى الدول الغربية ، وفي هذا الإطار أعلنت المفوضية الأوربية على توصلها إلى اتفاق بخصوص أن يدفع الاتحاد الأوربي دعما ماليا للبنان والأردن، وذلك بمنحهما مبلغ يقدر ب 28 مليون يورو للأردن و 43 مليون يورو للبنان وذلك من أجل التكفل باللاجئين من الناحية الصحية والإيواء والتعليم أيضل، هذا وقدم الاتحاد الأوربي دعما ماليا داخل سوريا من خلال مساعدات تقدر قيمتها ب62 مليون يورو لتعزيز قدرتهم على العيش وتحسين وضعهم المعيشي.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية متوفر على http://www.mae.gov.dz/news_article/4836.aspx تم الاطلاع يوم 2017/05/30 على الساعة 13.00

[2] محمد سمير عيّاد، السياسات الأمنية الأوربية في منطقة الساحل، قراءات إفريقية، متوفر على http://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%A تم الاطلاع يوم 2017/05/30 على الساعة 05:10.

[3] انور الخطيب، الإتحاد الأوربي يسعى مع دول الخليج لمكافحة الارهاب، العربي الجديد، متوفر على https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/5/24/

لا تزال دول الاتحاد الأوربي ترى بان تركيا هي مصدر اللاجئين بسبب حدودهما مع اليونان، حيث عبرت في سنة 2015 المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بأنّ اكبر عدد من اللاجئين عبروا تركيا للوصول إلى بلدان أوربا وعليه وفي أطار الصفقة التي قات بها أوربا مع تركيا فقد طالبت تركيا مبلغ 03 مليارات يورو لضبط حدودها أمام اليونان وبلغاريا لوقف تدفق اللاجئين.

قدمت بريطانيا لتركيا بعد أحداث باريس مبلغ 400 مليون يورو لمساعدة تركيا على احتواء اللاجئين.[1]

ان الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا هولاند" وفي لقائه مها لرئي الكاميروني "بول بيا" في يولوليو الماضي ، أعن استعداد بلاده لاستضافة قمّة جديدة للدول التي تحارب "بوكو حرام". وكانت فرنسا قد عقدت قمة امنية جمعت الدول الافريقية المعنية بمحاربة الإرهاب قي ماي من سنة 2014.

خامسا/ غلق الحدود:

أمّا على مستوى السياسات الحكومية الرسمية فقد برزت دعوات لإغلاق الحدود وإعادة اللاجئين بسبب تورط احد السوريين في أحداث باريس التي راح ضحيتها 149 قتيل و 250 جريح، حيث كانت دعوات لوقف السياسات الأوربية لاستقبال المهاجرين واللاجئين، وبالفعل قامت كلّ من فرنسا و بلجيكا وايطاليا بفرض قيّود مشدّدة على حدودها القومية لمساعدة قوّات الشرطة في القبض على المهاجمين، بينما دعت كلّ من بولندا، لاتفيا، سلوفاكيا وجمهورية التشيك إلى ضرورة إغلاق حدود منطقة "شنغن" تماما، ووضع قيود قوّية ومتشّددة على حركة الهجرة الجماعية التي تستهدف أوربا، كما قامت فرنسا بوقف العمل بشكل مؤقت باتفاقية "شنغن"، هذا وقد حمّلت فلندا مسؤولية الهجمات على باريس على اللاجئين ورفعت عملية استقبالهم ، كما أعلنت النرويج أنّها ستعيد اللاجئين الذين دخلوا إليها عن طريق روسيا في حال عدم امتلاكهم لبطاقة إقامة روسية وشيّدت النمسا والمجر سياج على حدودها.

[1] فؤاد الخطيب، المرجع السابق.

المبحث الثالث: تقييم السياسة الأمنية الأوربية في مكافحة "تنظيم الدولة الإسلامية".

إنّ السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة ومكافحة الإرهاب "تنظيم الدولة الإسلامية" تعّبر هن رغبة الدول الأوربية في مواجهة هذا التنظيم الذي دخل إلى عقر دارها وهدد أمنها وسلامة مواطنيها نظرا لما خلفه من ضحايا في الأرواح البشرية عبر سلسلة من الهجمات التي أرعبت المجتمع الدولي، حيث باءت التفجيرات وأعمال العنف الإرهابية واحدة تلوى الأخرى ما بين 2014 و 2016 وحتى في سنة 2017أين شهدت الدول الأوربية أعمال عنيفة تبنتها تنظيم الدولة الإسلامية، وعليه سعت دول الاتحاد بكلّ الوسائل إلى خلق سياسات من أجل القضاء على التنظيم كما رأينا أعلاه من خلال آليات مختلفة ومتعددة، وستناول في هذا الفصل تقييما لها ومدى وجود سياسة أمنية أوربية مشتركة بين دول الاتحاد في مكافحة تنظيم داعش الإرهابي.

المطلب الأوّل: مظاهر الاتفاق والاختلاف في سياسات الاتحاد الأوربي ودوله في مكافحة الإرهاب "تنظيم الدولة الإسلامية"

إنّ الإتحاد الأوربي يسعى للحفاظ على أمنه واستقراره من أيّ تهديد داخلي أو خارجي، حيث أنّ الدول الأوربية تشتغل مؤخرا على مكافحة ومواجهة الخطر الإرهابي لتنظيم الدولة الإسلامية التي تغلغل في عقر دارها بسبب مواقفها اتجاه التنظيم ومشاركاتها في التحالف الدولي للقضاء عليه، إلى جانب انه تم إفشال عدد من مخططات التنظيم بعدما تمكنت قوات التحالف من السيطرة على بعض المناطق التي هي ملك له في العراق وسوريا، وفي ظل هذا وبعد ان انتقل العنف الإرهابي من الشرق الأوسط إلى أوربا ومن عدد كبير من الهجمات وسقوط عدد من الضحايا من الأوربيين، تدخل الإتحاد الأوربي عن طريق مؤسساته في محاولة توقيف هذه الظاهرة عن طرق التشريع، التحالفات، المساعدات المالية، اتفاقية شنغن، التعاون الاستخباراتي، جهود للقضاء على التطرف الديني والرادكالية، المراقبة الالكترونية لمواقع التواصل الاجتماعي، توقيف اللاجئين واستقبالهم ونظام الحصص، والتدخلات العسكرية إلى جانب الاتفاقيات والمؤتمرات المشتركة وتنظيمها للحدّ من الإرهاب، كما سرت دول الاتحاد الأوربي كلّ واحدة لوحدها في سنّ قوانين من أجل القضاء ومكافحة تنظيم الدولة الإسلامية مثل تجريم الفدية ومنع منحها للتنظيم في حال اختطافه لعنصر ما ، كما عمدت إلى تنظيم مؤتمرات مع دول أخرى أو تحالفات إقليمة

خاصة بالقضاء على الإرهاب مثل ما قامت به فرنسا مع دول الساحل الصحراوي الإفريقي، وعليه فانّ الاتحاد الأوربي يسعى جاهدا لمكافحة الإرهاب "تنظيم الدولة الإسلامية"" عبر عدّة آليات قانونية وتشريعية، عسكرية وديبلوماسية، وذلك على المستوى الداخلي الإقليمي للإتحاد وعلى مستواه الخارجي في مناطق النزاع والتوتر لتجنب صدمات وهجمات أخرى، لكن السياسة الأمنية الأوربية وحسب ما تناولناه أعلاه لم ترقى إلى التطبيق الفعلي حيث لا توجد نتائج تطبيقية للعمليات التي يقوم بها المجلس الأوربي والمفوضية الأوربية، حيث يتم الاكتفاء بعقد الاجتماعات والقمم والخروج بنتائج لا تطبق في المستقبل، حيث توجد اختلافات كثيرة في موضوع مكافحة الإرهاب "تنظيم داعش" إذ تحاول كلّ دولة إظهار نفسها بأنّها الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب، والدليل هو عدم تبادل المعلومات فيما بين الدول الأوربية رغم ان الاتفاقيات والاجتماعات خلصت الى التبادل الاستخباراتي بين جميع الدول إلاّ أن هذا يكاد يكون منعدما، ويؤكده الهجمات المتتالية في دول الإتحاد في فترات متزامنة ومتقاربة بل بين بلدان تجمعها حدود مشتركة مثل بلجيكا، فرنسا وألمانيا، وفي هذا الإطار، فقد انتقد الأستاذ الباحث "جاسم محمد" والمختص في قضايا الإرهاب سياسات دول أوربا في مكافحة الإرهاب ومكافحة تنظيم "داعش"، وقال بأنّها ناقصة بسبب عدم قيامها على فهم حقيقي للإرهاب، إلى جانب أنّها لا ترتقي إلى أن تكون استراتيجيات خاصة بمحاربة الإرهاب، وجاء هذا في كتابه تحت عنوان "أجهزة استخبارات أوربا في مواجهة خلايا داعش" (ترهل أجهزة استخبارات أوربا) والصادر في عام 2017، ويشير فيه أيضا إلى أن السياسات الأوربية في محاربة الإرهاب عبارة عن ردود فعل سريعة لا يمكن أن تعتبر أنّها استراتيجيات[1]، وبهذا فإنّ عدم الاتفاق الفعلي التطبيقي لسياسات التحاد الأوربي ككتلة واحدة في مجال مكافحة الإرهاب سيكون له أثر سلبي في المستقبل لأنه سيبقى يعاني من التهديدات بشكل مستمر ويومي في ظلّ غياب استراتيجية واضحة في الاتحاد الذي يعاني بسبب انقسام في الآراء والمفاهيم لعديد القضايا الاقليمية والدولية، فشرق أوربا وغربها لا يتفقان في قضية المهاجرين وطالبي اللجوء، كما لا يتفق عدد من بلدان أوربا على اتفاقية شنغن مثل بريطانيا التي لم تدخل فيها بل وتم توقيف العمل بها بسبب هجمات باريس في سنة 2015، إلى جانب أن فرنسا أوقفت العمل بها بشكل مؤقت بسبب الضربات الموجعة التي تلقتها في عقر دارها من تنظيم الدولة الإسلامية، ثم عادت إلى السير بها بشكل عادي كما في السابق، بل وتطرح بريطاني عدد من

---

[1] جاسم محمد، أجهزة إستخبارات أوربا في مواجهة خلايا داعش"، قراء في كتاب، المركز الأوربي لمكافحة الإرهاب والإستخبارات. الرابط: http://www.europarabct.com

18:50 / 27.05.2017

المشاكل خاصة الدفاعية بسبب تصويت شعبها على الخروج من الاتحاد وذلك نظرا لمشاكل عدة في هذا الإتحاد، وباعتبار بانّ بريطانيا قوّة لها وزن في العالم سيؤثر خروجها بالسلب على الإتحاد الأوربي الذي سيكون له فراغ لم يسدّه سوى مجهودات كبيرة للحفاظ على هذا لتكتل الأوربي خصوصا في الدفاع والحماية من التهديدات المختلفة القادمة من الإرهاب بشكل اساسي.

وفي نفس الكتاب يطرح الكاتب فكرة المقاتلين الأجانب الذين انضموا إلى صفوف التنظيم في الدولة الإسلامية، حيث أشار إلى أن المكافحة اقتصرت على المقاتلين الأجانب دون البحث في الأسباب وراء انتشار الإرهاب في دول أوربا،[1]حيث تبنت هما دول الإتحاد سياستي العقاب أو الإدماج لهؤلاء المقاتلين العائدين إلى ارض أوروبا لكن ذلك فشل بسبب أن التفكير الذي طغى على هؤلاء الشباب صعب محوه رغم أن أوربا نظمت عددا من الآليات لمكافحة التطرف الديني لكنها لم تنجح بذلك بسبب التعصب والإيديولوجية الفكرية التي زرعها التنظيم في فكر هؤلاء، كما أن قضية الاعتقال لم تأتي بنتائج بسبب تحوّل المعتقلين إلى تنظيم منظمات داخل السجون تسعى للانتقام من الدول الأوربية، وعليه فانّ صعوبة التعامل مع المقاتلين الأجانب وضع دول أوربا في موقف صعب فتارة تجتمع مؤسسات الاتحاد الاوربي لبحث سبل التعاون في هذا المجال وتارة أخرى تحاول كلّ دولة ان تتخذ قرارا انفراديا بشأن التعامل مع المقاتلين الأجانب خصوصا في فرنسا، ألمانيا وبلجيكا وكذا بريطانيا التي يعيش فيها تقريبا كلّ الأطياف الدينية المتطرفة من كلّ مناطق العالم.

هذا ويتحدث الكاتب في دراسته عن التدخلات العسكرية في العراق وسوريا وكذا ليبيا ومناطق تواجد التنظيم واصفا إيّاها بالناجحة بعد أن تم اصطياد العديد من رؤوس التنظيم وإضعاف قوّته في منطقة الشرق الأوسط وليبيا على نحو ما حسب الكاتب. وفي قضية الاستخبارات فان الكتاب يشير إلى أسباب ضعف السياسة الأوربية في مكافحة التنظيم "داعش" إلى مرّدها خاصة ضعف الاستخبارات خاصة البلجيكية، إلى جانب ضعف التنسيق الاستخباراتي والأمني داخل الدولة الواحدة في الإتحاد الأوربي وذلك بضعف تبادل المعلومات بين الشرطة والجيش.[2] وفي هذا الإطار يمكن القول بانّ الغارات الجوّية التي شنّتها بريطانيا، فرنسا وهولندا غيرها في العراق والشام أدتإلى اتجاه التنظيم نحو بلدانها، خاصة وان التحالف الدولي وضمنه بعض دول الاتحاد الأوربي قضت على عدد من رؤوس التنظيم الذي فقد سيطرته في منطقة الشرق الأوسط في ظل محاصرته من قوات التحالف الدولي.

---

[1] نفس للمرجعhttp://www.europarabct.com

[2] نفس المرجع.

وعن قضية اللاجئين والذئاب المنفردة، فيرى الكاتب "جاسم محمد" أنّ هناك خلايا نائمة لتنظيم "داعش" لها علاقات مع الأنظمة الخيطية وترتبط هذه الخلايا المنفردة بأجهزة الاستخبارات الخاصة بتنظيم "داعش" والتي تدار بشكل خارجي، حيث سميّت باللجنة الرباعية التي تدار في تركيا، وبرر الهجمات التي يشنها "داعش" في دول الاتحاد الأوربي على أنّها جاءت بسبب الفشل في منطقة الشرق الأوسط مما أدى به بالتوجه إلى أوربا التي تحاربه في الشرق العراق وسوريا بضربات عسكرية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فرّق المختص في قضايا الإرهاب والاستخبارات "جاسم محمد" ما بين الخلايا المنفردة والذئاب المنفردة مؤكدا على أنّ الخلايا المنفردة هي وراء تنفيذ العمليات في أوربا كون لها علاقة بالتنظيم، فيما أنّ الذئاب المنفردة ليست لها علاقة بالتنظيم، كما أنّ المتسللين إلى أوربا لشن الهجمات يستغلون قضية اللاجئين من أجل تسهيل عملية وصولهم إلى دول أوربا لتنفيذ الهجمات الإرهابية.[1] وفي هذا الموضوع فانّ التنظيم استغل الأنترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي لنشر فكره وإيديولوجيته وهنا تصرفت الدول الأوربية بشكل منفرد فهناك من سنّت قوانين لمراقبة الحسابات الالكترونية للمواطنين بغرض توقيف المشتبه فيهم في الجماعات الإرهابية مثل هولندا التي شرعت هذا القانون ورفضه مواطنوها، كما أن دولا أخرى أقدمت على مسح العديد من الرسائل عبر الانترنت لتجنب وصولها إلى الشباب، وذلك لتحافظ على أمنها المجتمعي نظرا لانّ هناك متطوعين من الشباب يقدمون على أعمال إرهابية من أنفسهم بعد التأثر بالمنشورات والتي ينشرها التنظيم عبر وسائله الإعلامية كون "داعش" يمتلك فضاءات للإعلام في شبكة الانترنت، وهنا اختلف التعامل فيما بين الدول خصوصا في عدم تقديم المعلومات بين دولة وأخرى داخل الاتحاد وهو ما أثر على انتشار وزيادة نجاح مخطط الهجمات الإرهابية على دول الاتحاد الأوربي.

ويؤكد هذا الكاتب جاسم محمد" من خلال كتاب " مكافحة الإرهاب " _الاستراتيجيات والسياسات في مواجهة المقاتلين الأجانب والدعاية الجهادية_، بأنّ المواجهة والتصدّي للتنظيم من خلال الرقابة الإلكترونية مهم جداّ لان هذه النقطة لا تقل أهمية عن التدخل العسكري بسبب أن الخلايا النائمة – الذئاب المنفردة استمدت نشاطها من مواقع التواصل الاجتماعي والأنترنيت والتي تعتبر المصدر الرئيسي لنشاط هؤلاء ، كما انتقد الكاتب سياسات دول الاتحاد في التعامل مع المعتقلين ووضعهم في السجون التي تحولت الى منظمات إرهابية، ومن الناحية الشكلية ناقش الكتاب أعمال العنف التي تقوم بها "داعش"

[1] "جاسم محمد" نفس المرجع.

من خلال عمليات ذبح الرؤوس وحرق الجثث، سبي النساء والأطفال والعمليات الانتحارية ونشر المناهج الداعشية وغسيل الدماغ ونشر وصناعة الكراهية، وقال الكاتب أن هناك خلطا بين الحواضن والجماعات الإرهابية في أوربا مما زاد الأمر تعقيدا في مواجهة الظاهرة الإرهابية على مستوى دول الإتحاد الأوربي.[1]

ورغم سعي دلو الاتحاد إلى عقد ندوات ومؤتمرات لمكافحة التطرف والقضاء على خطاب الكراهية في المجتمع لكن ذلك لم ينجح بسبب عدم الصرامة في اتخاذ قرارات يمكن لها أن تعطي نتيجة جيدة وتقضي على هذه التهديدات التي مست بالمجتمع الأوربي، خاصة الكراهية ضد الإسلام على اعتبار أن الترويج الإعلامي يبنى على أساس أن مصدر الإرهاب هو الإسلام، لكن الحقيقة هو تخوف الدول الأوربية من الإسلام واعتناق العديد من الأوربيين له، بل وأصبحت الدول الغربية تعمل على دعوة الأئمة ورجال الدين للمشاركة في الندوات لتبادل الأفكار في إطار القضاء على التطرف الديني.

إن الأمر الذي أدى إلى اختلاف التشريعات والآليات المتعلقة بمكافحة الإرهاب من دولة إلى أخرى في الاتحاد الأوربي هو عدم وجود استراتيجية شاملة ومنفذة من قبل المفوضية الأوربية، لانّ هذه التشريعات كانت بمثابة ردة فعل على هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية، التي أثرت بشكل كبير على التوجهات الأوروبية في سياسة مكافحة الإرهاب والتي تضاعفت بعد الهجمات في كل من لندن ومدريد، الأمر أدى إلى إجبار أوروبا على تبني استراتيجيات جديدة لمواجهة خطر الإرهاب العالمي. وفي معرض تعليقه على هذا الأمر تقول مدير المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمن، "أنيجريتبينديك"، التي نشرت دراسة علمية حول محاربة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي، إن "المتطلبات التشريعية والمؤسسية المتعلقة بالتصدي للإرهاب العالمي أضحت أكثر صرامةً في دول الاتحاد الأوروبي[2]".

[1] جاسم محمد، مكافحة الإرهاب:الاستراتيجات والسياسات في مكافحة المقاتلين الأجانب والدعاوي الجهادية/قراءة في كتاب، المركز الأوربي لمكافحة الارهاب والاستخبارات. الرابط:
http://www.europarabct.com/%D9%82%D8%B1%D8%
27.05. 2017. 20:38

[2] استراتيجية-مكافحة-الإرهاب-الأوروبية--هدف-مشترك-ومراعاة-لخصوصية-كل-دولة، الرابط:
http://www.dw.com/ar/ Made for minds 02:05_27.05.2017

في سياق متصل وفي تعليقه على تفاوت آليات مكافحة الإرهاب في دول الاتحاد الأوروبي أوضح مدير المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمن أن مالطا والبرتغال واليونان على سبيل المثال لديهم نقص في البنية التحتية الإدارية وفي طاقم العاملين والتمويل من أجل تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب[1].

لم تكن هناك سياسية أوربية موحدة للتعامل مع الهجرة واللاجئين في الدول الأوربية بل كانت تتعامل بشكل منفرد مع الأزمة، حيث كانت بعض الدول تستقبل اللاجئين بشكل كثيف انطلاقا من القيّم الإنسانية التي يتبعها الاتحاد مثل ألمانيا وفرنسا، وكانت دول أخرى ترفض استقبال اللاجئين مثل: المجر والنمسا، وهذا ما أدى إلى توجيه بعض الدول مثل فرنسا و ألمانيا انتقادات حادة للمعاملة غير الإنسانية والسياسة المخزية التي تنتهجها الحكومة المجرية تجاه أزمة اللاجئين.

تزعمت فرنسا وبريطانيا والسويد باعتبارهم أكثر الدول التي تستقبل اللاجئين بالحث على إيجاد سياسة أوربية موحدة في التعامل مع اللاجئين في دول أوربا و أن تكون هذه السياسة شاملة عبر مراحل طلبات اللجوء والاستقبال و حتى في طريقة التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين، لكن هذا انقلب بسبب أحداث باريس ما دفع إلى البحث عن إتباع مزيد من الإجراءات الاحترازية.[2]

أعطت أحداث باريس الفرصة للأحزاب اليمينية المتطرفة في دول أوربا لتعزيز أفكارهم ومبادئها وخطاباتها الرافضة لاستقال اللاجئين داخل أوربا ودعواتها الدائمة لإغلاق الحدود أمام تدفق المهاجرين، حيث يقوم اليمين التطرف بنشر خطاب الكراهية ضد اللاجئين بطردهم من بلدان أوربا، لأنهم أجانب ولا يحق لهم أنيكونو مع مواطني أوربا ويتقاسمون معهم خيراتها، كما استغل اليمين المتطرف الأحداث في باريس لإبراز مدى سلبية السياسات التي يتبعها اليسار المتطرف، وفي هذا الصدد برزت العديد من مظاهر التغيّر في سياسات الدول الأوربية تجاه اللاجئين، وهذا عبر خطاب سياسي حاد من طرف الدول الرافضة لاستقبال اللاجئين في أوربا بسبب العبء الاقتصادي والعبء الأمني والذي تطرقنا إليه في وصف التهديدات.

---

[1] نفس المرجع

[2] باسم راشد، بعد هجمات باريس، السياسات الأوربية تجاه اللاجئين، **السياسات الدولية**، م.51، ع.203،(يناير 2016)، ص ص،34-41

وفي مجال المساعدات المالية التي تقدمها دول الاتحاد الأوربي للدول القريبة جغرافيا من مناطق الصراع في سوريا والعراق، فإنّها تخسر العديد من الأموال لإيقاف المهاجرين الذين اعتبرتهم مصدر رئيسي للهجمات الإرهابية في بلدان أوربا.

ولا يمكن إغفال ما تقوم به الدولة الأوربية كل دولة على حدى بعقد قمم واتفاقيات مع دول خارج أوربا في مجال مكافحة الإرهاب مثل فرنسا مع دول التحالف ضد جماعة "بوكو حرام" في منطقة الساحل الصحراوي، وكذا يتعامل الاتحاد الأوربي عن طريق زعماء مؤسساته مع دول أخرى خارج أربا مثل الجزائر إلي يتم التعاون معها في مجال الاستخبارات والتجربة الجزائرية في مكافحة الإرهابية وآليتها، كما أن الاتحاد الأوربي أيضا يقوم بشكل مستمر في تتبع سبل الوصول إلى القضاء على الإرهاب بشكل تام والقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في أراضيه ، حيث أنّ بريطانيا تعرضت في سنة 2017 إلى هجوم في مجلس العموم البريطاني و هو ما هزّ أمنها، وانّ بريطانيا تحمّل اللاجئين الأزمات التي تعاني منها أوربا، وفي إطارآخر فانّ الاتحاد الأوربي متخوف جدّا من خروج بريطانيا من الاتحاد لأنه سيمس على كلّ الاتحاد في ظل انّ بريطانيا لها وزن كبير في الاتحاد وفي العالم.[1]

المطلب الثاني: حلف شمال الأطلسي يدخل في التحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش "

انضم حلف "الناتو" إلى التحالف الدولي ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" "داعش"، حيث أعلن الأمين العام بتاريخ 05 ماي 2017 عن انضمام الحلف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وعليه فانّ حلف الناتو سيكون حليفا استراتيجيا مع الاتحاد الأوربي في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، وهذا يثبت الدعم الأمريكي لضرورة اتحاد أوربا وبقاء دولها متماسكة مع بعضها البعض وهي الخطة التي كانت منذ السابق " خطّة شومان" التي أدت إلى إنشاء المجموعة الأوربية للفحم والصلب.

إنّ حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي سيشكلان قوّة محورية لها مهام في المستقبل، لكن المثير هو اختلاف وجهات النظر ما بين فرنسا والولايات المحتدة الأمريكية في عدّى قضايا دولية مثل

1 http://www.aljazeera.net/encyclopedia/aljazeeranetwork/2015/12/30/%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9

غزو العراق وامتلاك السلاح النووي في بعض بلدان أسيا، وبالرغم من هذا فانّ التحالف قائم ضد داعش، فالتحالف ضده يضع عائقا في الدور القتالي للحلف حيث لن تكون هناك عمليات قتالية للحلف في الساحة ضد التنظيم، وهو ما يعارض معاهدة واشنطن سنة 1949 التي اعتبرت بأنّ أي هجوم على دولة أو على عدة دول منضوية في حلف الناتو يعتبر تعديا على الدول الأخرى ويجب التدخل وحمايتها لفرض الأمن في منطقة شمال الأطلسي وحتى بالتدخل العسكري، حيث أن المادة السادسة من المعاهدة تؤكد على حماية منطقة الأطلسي التي تتمثل في منطقة البلقان، الشرق الأوسط وشمال افريقيا[1]. وعليه فانّ تدخل الناتو في الحرب ضد داعش سيفرض على أوربا تبعيتها إلى أمريكا مما سيقيّدها ويجعلها دائما تحت سيطرة الناتو رغم لاختلاف في عدّة قضايا بين بعض الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية قائدة الحلف.

[1] عماد علو، دلالات انضمام حلف الناتو الى التحالف الدولي لمحاربة داعش، المركز الاوربي للارهاب والاستخبارات، الرابط: http://www.europarabct.com/%D8%AD%D9%84%D9%81-% A%D8%AD%D8%A7% 8%A723.30. تم الاطلاع يوم 2017/05/31 على الساعة

خلاصة:

إذا ومن خلال ما سبق فانّ الاتحاد الأوربي لم يتمكن من صنع سياسات موحدة فعّالة للدفاع عن امنه المهدد في أطار القضاء على الإرهاب "داعش"، حيث لا تزال الدول لا تتعاون بشكل جدّي فيما بينها، بل كل واحدة على حدى، ورغم الجهود الإقليمية للاتحاد لكن تبقى مجرد حبر على ورق تلك القرارات التي يخرج بها المجلس الأوربي والمفوضية الأوربية التي تجد صعوبات في التعامل مع هذه التهديدات الإرهابية التي قتلت كيا شعوبها مرّة تلوى الأخرى، وربما سيكون لانضمام حلف الناتو الى التحالف ضد تنظيم داعش أثر ايجابي في المستقبل رغم فشل الجهود الدولية في ذلك.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا المقدمة بعنوان "السياسة الأمنية الأوربية في مكافحة الإرهاب"، "تنظيم الدولة الإسلامية نموذجا"، فقد عالجنا الموضوع في ثلاث فصول من خلال التطرق الى الجهود المبذولة في بناء سياسة أمنية لأوروبية وجعلها مشتركة عن طريق تبني مجموعة من المبادئ والمحددات، الى جانب عقد عدد من الاتفاقيات من اجل الدفاع المشترك بين دول الاتحاد الأوربي، لكن المهمة صعبة بسبب العراقيل التي جاءت من الاختلاف الحاصل بين الدول وسياساتها الداخلية وتأثيرات شعوبها، وهو الأمر الذي حال دون التوصل إلى التوافق الشامل في السياسية الأمنية الأوربية المشتركة خاصة الخارجية، إذ أنّ كلّ الآليات والسبل التي تم وضعها من أجل مواجهة التهديدات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي من خلال مؤسسات الاتحاد بإيجاد مناخ مشترك لدفاع والأمن "يوروبول" وغيرها لم يمكن من ذلك، كما انّ حلف الناتو يشكل اختلافا بين الدول الأوربية بسبب التقاسم حول استقلالية أو تبعية الاتحاد الأوروبي إلى الحلف، حيث يوجد من يدعو إلى التخلي عنه وإيجاد حلف دفاعي إقليمي أوربي ، فيما يتجه آخرون إلى ضرورة البقاء مع حلف الناتو من أجل الحماية وبهذا فان الحلف سيلعب دورا مهما في التأثير على السياسة الأمنية الأوربية المشتركة، هذا من جهة ومن جهة وفي نفس القضية فانّه لاحظنا في هذا الإطار أن أهم القوى المسيطرة في الاتحاد الأوربي هي: (بريطانيا، فرنسا وألمانيا) هي التي تقود هذا الخلاف، غير أن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من شأنه فتح آفاق ومجال جديد لتجاوز هذا الخلاف الذي كان السبب الرئيسي في عدم تطور السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة التي لا تزال تحاول لم شملها عن طريق الاتفاقيات واللقاءات وباستعمال مؤسسات الاتحاد الأوربي التي تعرف نوعا ما خلافات داخلية بين الدول.

و أمّا عن الفصل الثاني فقد تحدثنا عن الإرهاب بشكل عام وتنظيم الدولة الإسلامية المعروف ب "داعش" من خلال التعرض إلى نشأته وايديولوجيته وكذا هيكله التنظيمي وفكره وخلافاته والى مصادر تمويله، كما تحدثنا عن أبرز التهديدات الأمنية الجديدة التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة وهي الإرهاب الذي وقد أفرز منذ ظهوره نقاشا حادا بين الباحثين والمفكرين وحتى المؤسسات الدولية والدول من أجل مكافحته خاصة أنه عرف انتشارا كبيرا من حيث تنظيمه والآليات التي يتبعها من أجل تهديد الأمن والسلم الدوليين، وقد أضحى بمثابة دولة قائمة بمؤسسات وجيوش نظرا لما يملكه، وفي هذا الجانب يمكن أن نؤكد بأنّ الارهاب يختلف في التعريف بين الدول، المنظمات والجمعيات والهيئات الدولية ما صعب من القضاء عليه في ظل دعم بعض الأطراف له، وأمّا عن داعش "الدولة الإسلامية" فهي بالفعل تمتلك

مشروعية صنعتها بنفسها بالقوّة والهيمنة وذلك بامتلاكها لبعض عناصر الدولة حيث أن الدولة تتكون من شعب، إقليم وسيادة والحدود، الاّ أن هذا غائب لدى الدولة الإسلامية فهي تمتلك الإقليم والشعب لكن ليس لها سيادة، ولا يحق لها أن تمنع أو تعارض التدخلات العسكرية في المناطق التي تتواجد فيها، بل وتم القضاء عليها في عدة مناطق في العراق باستعادة الأقاليم التي كانت تسيطر عليها، كما أن مفهوم الدولة بالمعنى المعاصر يجب أن يعترف بها من قبل الدول، وتجمعها علاقات مع بلدان الجوار، وتملك مؤسسات الدولة الرسمية، ونستنتج من خلال هذا أن تنظيم الدولة الإسلامية يملك قدرات عسكرية، مالية واقتصادية وإعلامية لكنّه لا يمكن أن يصل إلى تحقيق مفهوم الدولة الحقيقي في ظل الجدل الواقع في الخليفة ومن هو وهل بالفعل البغدادي أو خليفة التنظيم أو مجرد واجهة وراءها أشخاص آخرون.

وفي الفصل الثالث والأخير فقد تناولنا مكافحة ومواجهة الإرهاب من خلال السياسة الأمنية الأوربية التي وجب عليها انتهاج جملة من الآليات المختلفة على مستوى كلّ القطاعات، وذلك من خلال التعاون عن طريق الاتفاقيات أو القمم وكذا البروتوكولات إلى جانب الإجراءات الوقائية وغيرها لمحاربة الإرهاب، حيث قامت دول الإتحاد الأوربي بالعديد من التحالفات الإقليمية والدولية والتدخلات العسكرية والمساعدات خارج إقليمها من اجل حماية نفسها من الإرهاب، كما أقدمت على إجراءات مشتركة داخل دول أوربا خاصة في مجال التعاون الأمني والإستخباراتي ومكافحة الهجرة غير شرعية على اعتبار أنها مصدر للإرهاب، إلى جانب عدد من الاتفاقيات والمؤتمرات، وتطرقنا إلى آليات مكافحة الإرهاب في أوربا على مستواها الداخلي ودولها ومن ثمّ على مستواها الخارجي، ومن ثم إلى تقييم السياسات الأمنية الأوربية من خلال فشلها ونجاحها في محاربة الإرهاب، من أجل الوصول الى صّحة الفرضيات المطروحة من عدمها حول وجود سياسية أمنية مشتركة لمكافحة الإرهاب أو وجود سياسات متعددة كل دولة على حدى في مكافحة الإرهاب "تنظيم داعش"، حيث توصلنا إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة: كيف أثرت الظاهرة الإرهابية (تنظيم الدولة الإسلامية)على السياسات الأمنية الأوروبية في مكافحة الإرهاب؟

حيث توصلنا إلى أن هناك تأثير للإرهاب على السياسات الأمنية للاتحاد الأوربي، وبهذا فانّه بالنسبة للفرضية الأولى والتي تقول:" أدى تصاعد التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في أوروبا إلى تباعد السياسات الأمنية لدول الإتحاد الأوروبي وإنفراد كلّ دولة بسياسة خاصة في مكافحتها، فانّه بالفعل تم إثباتها من خلال دراستنا وذلك عبر وجود العديد من آليات مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في دول أوربا، إذ أنّ كلّ دولة تسن تشريعات وقوانين داخلية خاصة بها وتفرض مراقبة على مواطنيها وتتصرف بشكل انفرادي في ميدان مكافحة الإرهاب، بل ولا تقدم الدول الأوربية المعلومات فيما بينهما حول تواجد عناصر تهديد لدولة أخرى، وهذا ساهم في زيادة انتشار أعمال التنظيم وتكثيف هجماته نظرا لضعف

الاستخبارات والتبادل المعلوماتي، بالرغم من أنّ الاتحاد اتفق على هذه السياسة عب جملة من اللقاءات الرسمية، وساهم في انتشار الظاهرة وجود مناخ من خلال تجنيد المقاتلين الأجانب وتمرير الإرهابيين مع اللاجئين بسبب الصراعات في منطقة الشرق الأوسط خصوصا سوريا والعراق، كما انّ الفرضية أعلاه تؤكدها الدول الأوربية التي تريد أن تعقد قمم ومؤتمرات مع تحالفات إقليمية ضد تنظيمات إرهابية أخرى من اجل الدفاع عن سيادتها وهذا ما تفعله فرنسا في مع دول الساحل الإفريقي على بسيل المثال. وأمّا الفرضية الثانية المتمثلة في: زيادة كثافة الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة في أوروبا أدى إلى زيادة توجه الدول الأوروبية إلى تبني سياسة أمنية مشتركة في مواجهة هذا التهديد، هذه الفرضية يمكن نفيها بسبب أن الدول الأوربية حاليا تعاني من مشكلة عدم الاتفاق فيما بينها في عدّة قضايا إقليمية ودولية، وحتّى انّ خروج بريطانيا من الإتحاد يؤرق الدول الاوربية بسبب ثقل بريطانيا التي تملك حق الفيتو في مجلس الأمن وهي قوّة كبيرة في منطقة الأطلسي، وبهذا فانّ الفرضية الثانية ثبت صحة نفيها نظرا لعدم فعالية السياسة الأمنية الأوربية المشتركة في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، حيث عجزت مؤسسات الاتحاد الأوربي على تنفيذ السياسة المتفق عليها في مكافحة الإرهاب رغم وجود كلّ الإمكانات لذلك، لكن غياب الفعالية هو ما يسود هذه السياسة، والتي تم استغلالها من قبل أحزاب اليمين المتطرف من اجل إثبات ضعف الدول الأوربية التي يقودها اليسار المتطرف في حلّ ظاهرة انتشار تنظيم الدولة الإسلامية، بل حالية وبعد تعرض مجلس العموم البريطاني إلى هجوم من "داعش" في السنة الحالي 2017، فقد بدأ البحث عن أساليب جديدة للقضاء على التنظيم ومكافحته لأنه توسع ولا يزال يتوّسع في أوربا ويهدد كيانها، خاصة وانّه ينتقم منها بسبب تدخلاتها العسكرية ضده في منطقة الشرق الأوسط ومساندته للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق، وبهذا فانّ الأكيد هو الفشل الواضح في جهاز الاستخبارات الأوربية والدليل هو توالي الضربات فيها خوصا ما بين 2014 و2017، والمتهم هم اللاجئون الذين هربوا من بلدانهم بسبب الصراعات والحروب ليجدوا أنفسهم في صراعات أخرى أبر من تلك، هذا ويمكن القول في الأخير بانّ القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في الإتحاد الأوربي لن يحقق فعالية بسبب تباعد السياسات ضمن كتلة الاتحاد وتوج دوله نحو انتهاج سياسات منفردة تحاول فيها كلّ واحد أن تحقق نجاحا في مجال مكافحة ومواجهة تنظيم الدولة الإسلامية.

وأمام الفشل في ذلك أعلن حلف شمال الأطلسي "الناتو" انضمامه إلى التحالف الدولي للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية دون استعمال العمليات العسكرية، فهل يا ترى لماذا هذا الإعلان وفي الوقت

الحالي بعد تولي المرشح "ايمانويل ماكرون" الحكم في فرنسا؟ ا وان الغرض هو إعادة توحيد أوربا ومساعدتها في إيجاد سياسة أمنية مشتركة في مكافحة الإرهاب كتكتل واحد؟

الملاحق

الأشكال

الشكل رقم (01):مخطط يوضح عملية صنع القرار للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية.

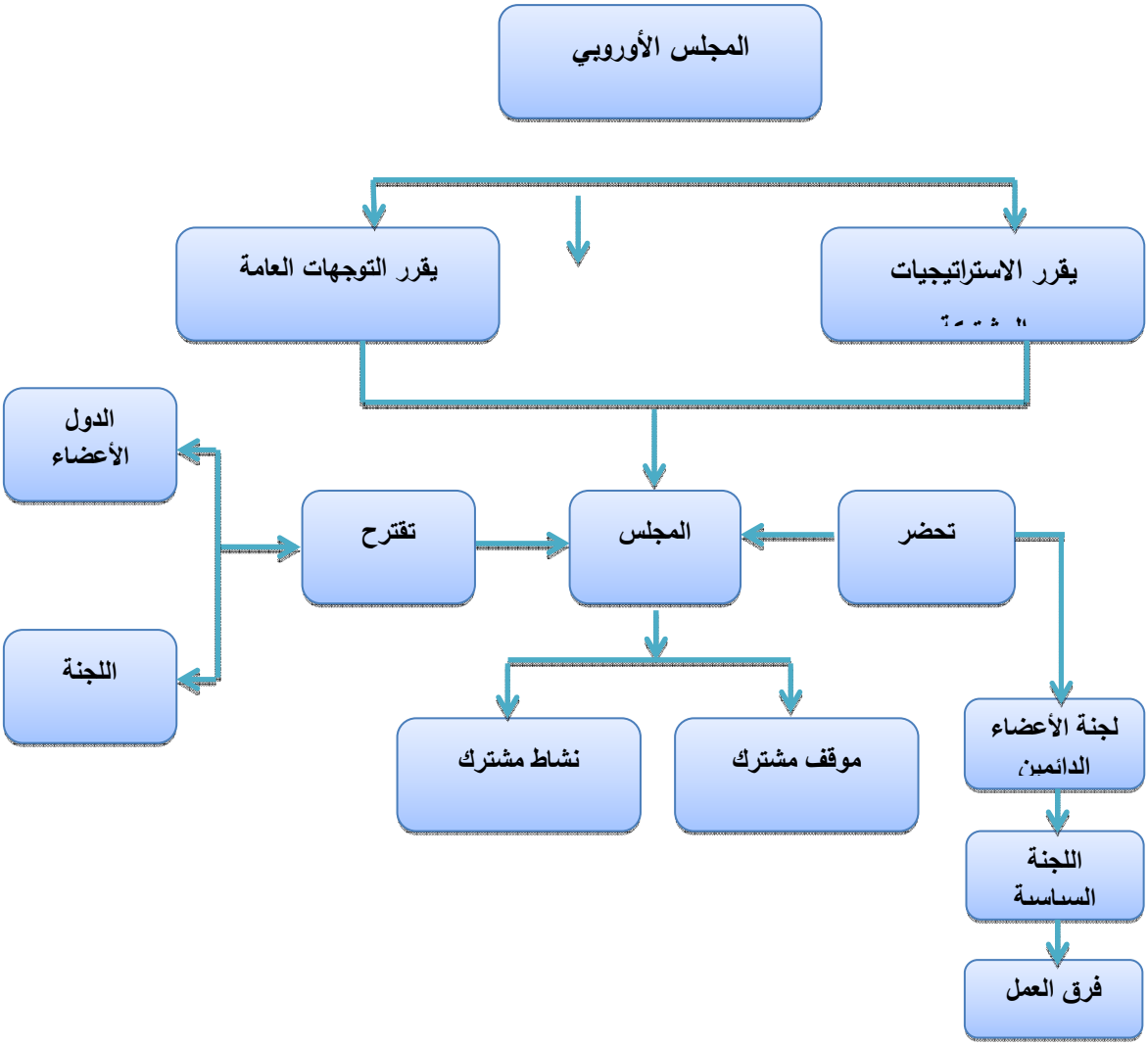

المصدر: آسيا لعمراني، دور الاتحاد الأوربي في تسوية النزاعات الدولية، أطروحة ماجستير 2003.

الشكل رقم (02) : تطور تنظيم الدولة الإسلامية من 2002-2014م.

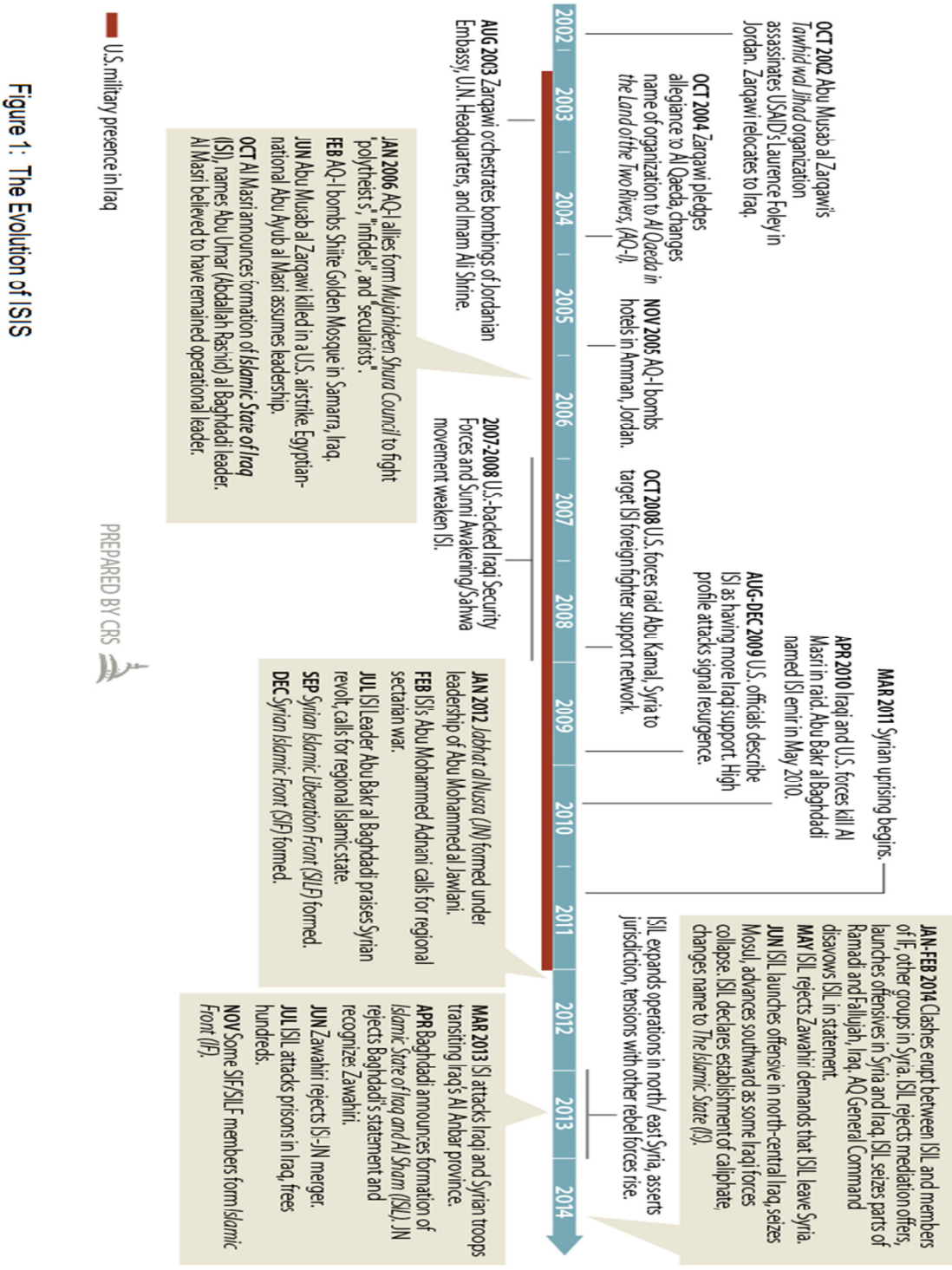

المصدر: تقرير الكونغرس الأمريكي 2015.

الشكل رقم (03): يوضح البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الاسلامية.

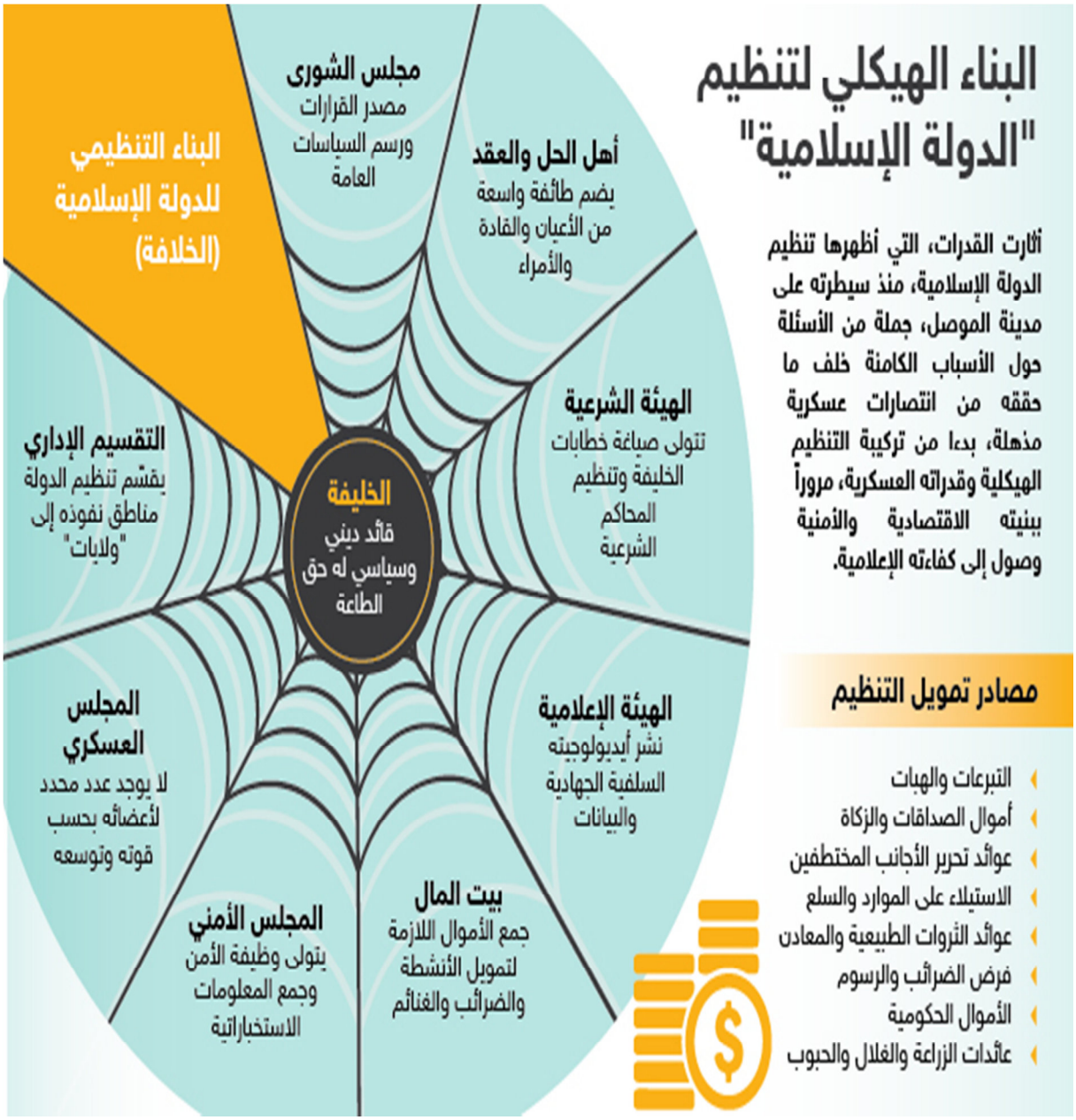

المصدر:

http://studies.aljazeera.net/ar/files/isil/2014/11/2014112363816513973.html (28/05/2017).

الشكل رقم (04) : أبرز الهجمات الإرهابية على أوروبا.

المصدر:

http://www.touteleurope.eu/actualite/comment-l-union-europeenne-lutte-t-elle-contre-le-terrorisme.html(28/05/2017).

الشكل رقم (05) : الهجمات الارهابية على أوربا (2012–2016).

المصدر: المركز الأوربي لمكافحة الإرهاب والاستخبارات، منشور في:18جانفي 2017.

الشكل رقم (06) : الدول المشاركة في التحالف الدولي ضد "داعش" ضمنها دول أوربية.

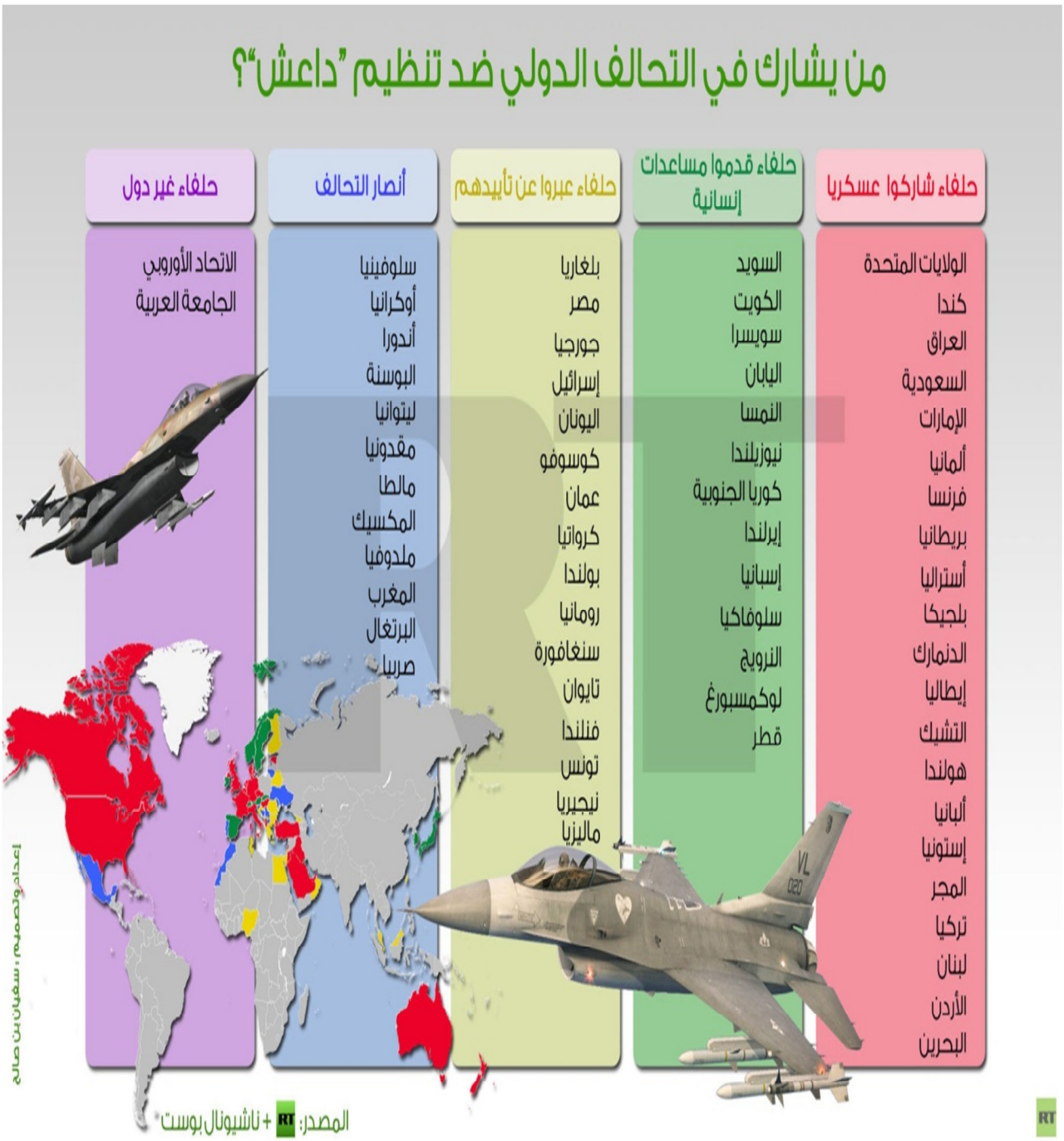

المصدر: https://arabic.rt.com/photolines/795471 (28/05/2017)

الخرائط

الخريطة رقم (01): مناطق انتشار تنظيم الدولة الإسلامية.

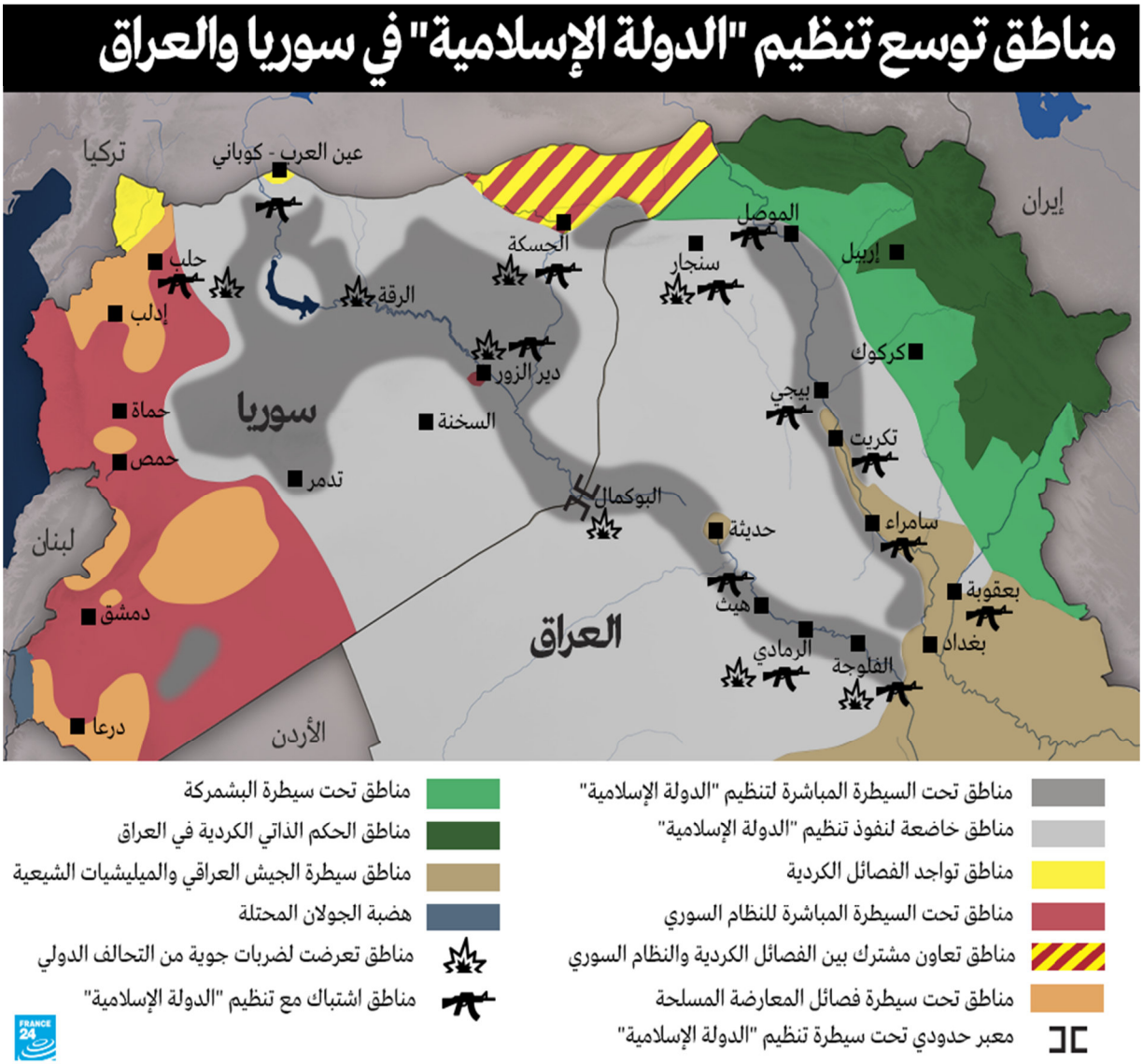

المصـــــدر : http://www.france24.com/static/infographies/2014/carte-irak-syrie-EI/carte-syrie-irak-AR-03.png?keepThis=true&TB_iframe=true&height=855&width=1024 (2017/05/28)

الخريطة رقم (02):التهديد الإرهابي في أوروبا.

المصدر: www.visittartu.com(2017/05/28)

الخريطة رقم (03): فضاء شنغن الأوروبي.

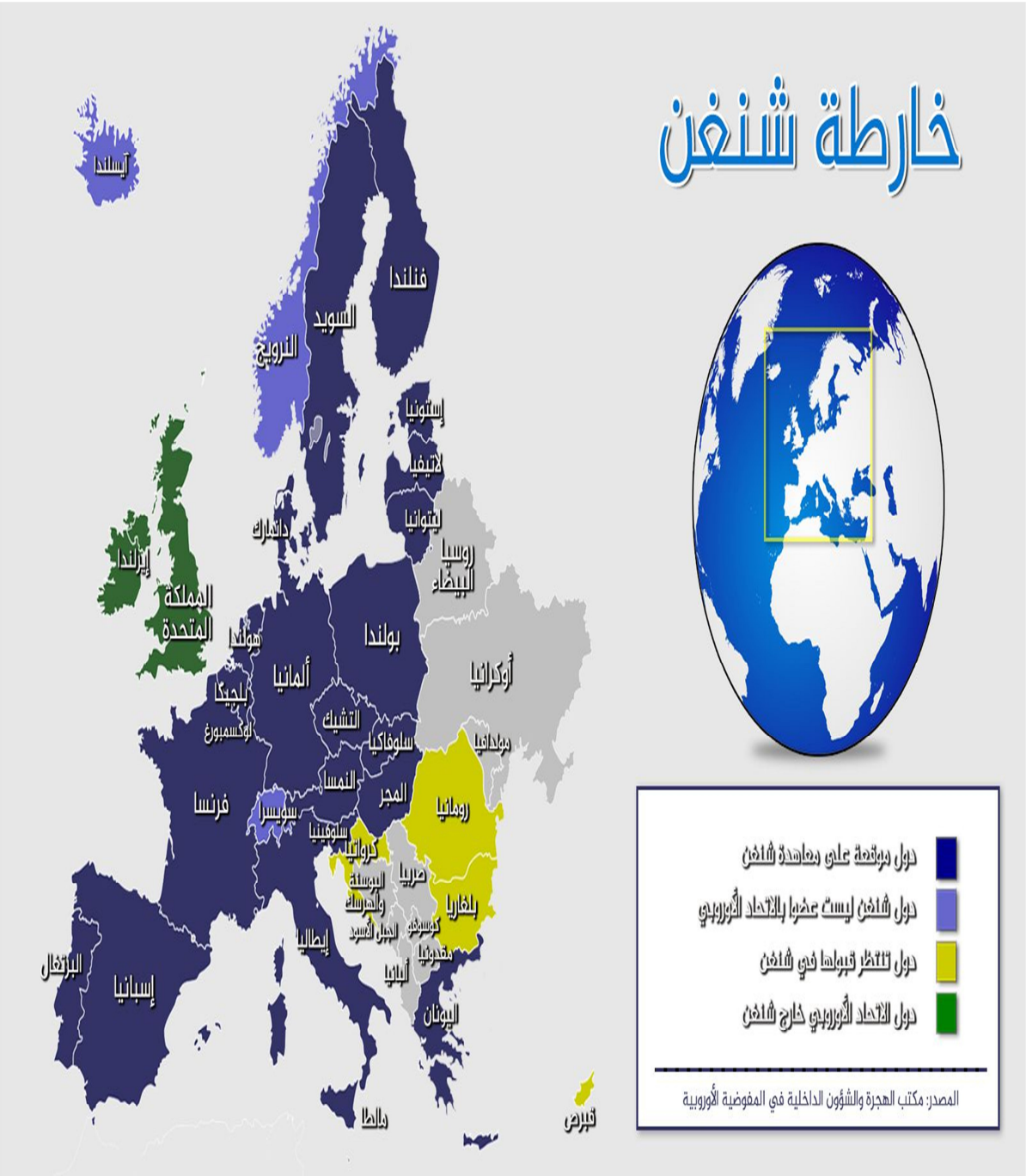

المصدر: http://www.almrsal.com/post/347011(2017/05/28)

قائمة المراجع

أولا/ الموسوعات والمعاجم:

1- البعلبكي منير، **المعجم الوسيط** (القاهرة: دار النهضة، 1994).

2- الجاسور ناظم عبد الواحد ، **موسوعة علم السياسة** (الأردن: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، (د.س.ن)).

3- الكيلاني عبد الوهاب، **موسوعة السياسة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات النشر، 1990).

ثانيا/ الكتب:

1- بسيوني هبة أحمد خميس ، **الإرهاب الدولي أصوله الفكرية وكيفية مواجهته** (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2009)

2- البوادي حسنين المحمدي ،**المنظومة الأمنية في مواجهة الإرهاب والأساليب المستخدمة لمواجهة الظاهرة**(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي2007)

3- حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية** (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2008).

4- حماد كمال ، **الإرهاب و المقاومة في ضوء القانون الدولي العام**(لبنان:المؤسسة الجامعية للنشروالتوزيع، 2009)

5- سويدان أحمد حسين ، **الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005).

6- الصيفي عبد الفتاح مصطفى الصيفي ، **الجريمة المنظمة والأنماط والاتجاهات** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)

7- العريميمشهور بخيت,**الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب**(الأردن:دار الثقافة للنشر و التوزيع,2009).

8- عطوان عبد الباري، **الدولة الاسلامية** (د.ب.ن: دارالساقي، 2015).

9- العموش أحمد فلاح ، **مستقبل الإرهاب في هذا القرن**(الرياض:مطابع نايف العربية،2006).

10- نوري علي حيدر ، **الجريمة الإرهابية، دراسة في ضوء قانون مكافحة الإرهاب** (لبنان: منشورات زين الحقوقية، 2005)شكري محمد عزيز ، **الإرهاب الدولي دراسة قانونية نافذة** (بيروت: دار العلم للملايين، 1991) .

11- ياسري ياسين طاهر ، **مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية** (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط01، 2001.

ثالثا/الرسائل والاطروحات:

1- حواس زهير ، **الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم أطار لهندسة اقليمية- دراسة حالة الحوار المتوسطيالأطلسي**، رسالة ماجستير، باتنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.

2- قريب بلال ، **السياسة الأمنية الأوروبية من منظور أقطابه، التحديات والرهانات**، رسالة ماجستير، باتنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011

3- قويدر شاكري ، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية2001-2011**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.

4- لعمراني آسيا، **دور الاتحاد الأوروبي في تسوية النزاعات الدولي – دراسة حالة العربي الاسرائيلي**، أطروحة ماجيستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2003

5- لونيسي علي، **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فعالية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

رابعا/ المجلات:

1- أبو جودة إلياس الإرهاب، "الجهود الدولية والإقليمية لمكافحته"، **الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 91(كانون الثاني2015).

2- حمدان رمضان محمد، "الارهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي"، **مجلة الأبحاث كلية التربيةالاساسية**،م.11، ع.1.

3- علو أحمد ، "الإرهاب في مفهومه وتداعياته، من تحديات اللغة"، إلى تباين وجهات النظر، **الجيش**، ع. 340،(2013)

4- قبلان مروان ، "صعود تنظيم الدولة الاسلامية وتحوّلات النظام الاقليمي في المشرق العربي"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 16 (جانفي 2015)

5- مزياني راضية ياسينة، "التعاون الأمني المنظم CSP خطو جديدة في مسار الأمن والدفاع الأوروبي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 2(2014)**.

خامسا/ المواقع الالكترونية:

1- حسين طلال مقلد، محددات السياسة الأمنية الأوروبية المشترك، متوفر على: http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/619-676.pdf ،

2- مجدان محمد، تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة –سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الاسرائيلي نموذجا- **مجلة الفكر**، العدد 15، متوفر على http://fdsp.univ-biskra.dz/images/revues/mf/r11/mejdane.pdf تم

3- أحمد فريجة، لدمية فريجة،**الأمن والتهديدات الأمنيّة في عالم ما بعد الحرب الباردة**، **دفاتر السياسة والقانون، العدد 14(2016)**، متوفر على https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-14-2015-dafatir/2824-2016-01-26-09-11-49

4- أحمد رشاد سلام، "التعاون الدولي وأثره في مكافحة الإرهاب (مستقبل الإرهاب)"، **حلقة علمية**، المملكة العربية السعودية، 2013، متوفر على http://www.assakina.com/wp-content/uploads/2015/.

5- حسين سيتو، " ظاهرة الإرهاب"، في: www.pydrojava.net/ara/indexmphp/option=co، (10 ديسمبر 2013).

6- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، متوفر على http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/5A2D5C40-9619-4A2E-9892-EFB52B130CEE.

7- الوافي سامي، الارهاب بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، المركز العربي الديموقراطي، متوفر على http://democraticac.de/?p=43304.

8- معتز الخطيب، تنظيم الدول الاسلامية" البنية الفكرية وتعقيدات الواقع، متوفر على: http://studies.aljazeera.net/ar/files/isil/2014/11/2014112355523312655.html مركز الجزيرة للدراسات.

9- حسن أبو هنية، البناء الهيكلي لتنظيم " الدولة الاسلامية" متوفر على
http://studies.aljazeera.net/ar/files/isil/2014/11/2014112363816513973.html.

10-زياد منصور، "الإرهاب بين التأريخ والتشخيص"،**الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 100(أيار 2017)، متوفر على//www.lebarmy.gov.lb/ar/content/الإرهاب-بين-التأريخ-والتشخيص.

11- المركز الأوربيلمكافحة الإرهاب والاستخبارات، "طرق ومسالك عودة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم"، الرابط على: http://www.europarabct.com

12- خريطة الإرهاب في اوربا: الاخوان أو الأم الحاضنة، قناة العين الإخبارية، متوفر على

13- watchv=fxtntxovdho./https :www.youtube.com

14- المركز الأوربي لمكافحة الإرهاب والإستخبارات، طرق ومسالك عودة المقاتلين الأجانب إلى اوطانهم ، "، وحدة الدراسات والتقارير، متوفر على HTTP://WWW.EUROPARABCT.COM/HTMAI.

15- رولان مرعب، تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوربا وأبعادها، **الجيش اللبناني**،ع.98،(تشرين الأوّل2016)، متوفر على،

16- https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

17- علي بكر، العنف في العراق وصعود النمط "الداعشي"،أكتوبر 2014، م.49، ع.198

18- HTTP://WWW.EUROPARABCT.COM/%D8%B7%D8%B1%D9%8

19- كيف تكافح أوربا الارهاب وماذا تتضمن أجندة 2015ا متوفر على : https://newspaper.annahar.com/article/206926-%.

20- استراتيجية-مكافحة-الإرهابالأوروبية هدف-مشترك-ومراعاة لخصوصية-كل-دولة، متوفر على _. http://www.dw.com/ar/ Made for minds

21- فرنسا تكسف عن 700 مقاتل داخل صفوف "داعش"،قضايا إرهاب، المركز الأوربي لمكافحة الإرهاب والإستخبارات. متوفر على

22- HTTP://WWW.EUROPARABCT.COM/%.

23- كيف تواجه هولندا المقاتلين الأجانب على أراضيها، المركز الأوربي لمكافحة الإرهاب والاستخبارات. متوفر علىhttp://www.europarabct.com.

24- [1]ألمانيا ازمة المقاتلين الاجانب ...مداهمات وإعتقالات، وحدة الدراسات والتقارير: المركز الاوربي لمكافحة الارهاب والاستخبارات، الرابط: http://www.europarabct.com/%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-.

./http://www.europarabct.com/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-

25- [1]Anthonydworkin , Europe s new- conter terror wars. European council on foreign relations ,(21 sept_october 2016),le site: http://www.ecfr.eu/publications/summary/europes_new_counter_terror_wars71.

26- محمد سمير عيّاد، السياسات الأمنية الأوربية في منطقة الساحل، قراءات إفريقية، متوفر على http://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84B3%%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%A.

27- انور الخطيب، الإتحاد الأوربي يسعى مع دول الخليج لمكافحة الارهاب، العربي الجديد، متوفر على

28- https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/5/24/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%D9%88%D9%8

29- جاسم محمد، مكافحة الإرهاب: الاستراتيجات والسياسات في مكافحة المقاتلين الأجانب والدعاوي الجهادية/قراءة في كتاب، المركز الأوربي لمكافحة الارهاب والاستخبارات. الرابط: http://www.europarabct.com/%D9%82%D8%B1%D8%

30- [1]عماد علو، دلالات انضمام حلف الناتو الى التحالف الدولي لمحاربة داعش، المركز الاوربي للارهاب والاستخبارات، الرابط: http://www.europarabct.com/%D8%AD%D9%84%D9%81-%A%D8%AD%D8%A7% تم الاطلاع يوم 2017/05/31 على الساعة 8%A723.30.

-31

سادسا/ المراجع باللغة الأجنبية:

1- *Burry .Buzan ,People ,**States and Fear: An Agenda For International Security Studies in the Post-Cold War Era**,2nd ed. (Boulder :Lynne Rienner Publishers,1991.*
2- *Burry.Buzan* ,Ole.*Wæver*, *Regions and Powers*: **The Structure of International Security** (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).
3- Dictionnaire de la pensé stratégique, GéreFrancoi(Paris : la Rousse Bords/ her , 2000) ..
4- HaythamManna, trduit par René Naba, DAECH : l'état de barbarie (Paris, les Points sur les I edition, 2014.

5- Oxford world dictionary (china : of Oxford University press, 2006) .

6- Houlend security commtte, (US: ISIS terror gone vital, 2016).

7- Lynn E.davis, " strategy to comta ISIS as a Transnational Threat", **Rand Corporation Perspective** (2017

8- KADER ARIF,**AU NOM DE LA MISSION D'INFORMATION** ***sur les moyens de*** **Daech.RAPPORT D'INFORMATION.** ASSEMBLÉE NATIONALE, paris, France.2016 N° 3964 ,**Tomel..**

9- MannaHaytham ,**Daech l etat de la barbarie.**les points sur les i,paris.2014.

الفهرس

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر والإهداء	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار العام للسياسة الأمنية الأوروبية	09
المبحث الأول: ماهية السياسة الأمنية الأوربية	10
المطلب الأول: نشأة السياسة الأمنية الأوروبية	10
المطلب الثاني: آليات صنع القرار في السياسة الأمنية الأوروبية	15
المطلب الثالث: أهداف السياسة الأمنية الأوروبية، أبعادها ومرتكزاتها	18
المبحث الثاني: مؤسسات السياسة الأمنية الأوربية وعملية صنع القرار	23
المطلب الأول: مؤسسات السياسة الأمنية الأوروبية	23
المطلب الثاني: عملية صنع القرار في الاتحاد في السياسة الأمينة الأوروبية	25
المطلب الثالث: مؤسسات السياسة الدفاعية الأوروبية	28
المبحث الثالث: التصور الأوروبي لمفهوم الأمن والارهاب	31
المطلب الأول: تطور مفهوم الأمن والدفاع الأوروبي	31
المطلب الثاني: مفهوم الارهاب الأوروبي	34
الفصل الثاني: الإرهاب الدولي وتنظيم الدولة الإسلامية	41
المبحث الأول: الإرهاب الدولي، مقاربة مفاهيمية ونظرية	42
المطلب الأول: نشأة ومفهوم الإرهاب الدولي	42

المطلب الثاني: أسباب الارهاب	47
المطلب الثالث: أنواع وصور الإرهاب الدولي	49
المبحث الثاني: تداعيات الإرهاب على الأمن والسلم الدوليين وجهود مكافحته	50
المطلب الأول: الإرهاب كمصدر لتهديد السلم والأمن الدوليين	50
المطلب الثاني:الآليات المستحدثة مكافحة الإرهاب	56
المبحث الثالث: الإطار العام تنظيم الدولة الإسلامية	57
المطلب الأول:نشأة وتطور تنظيم الدولة الإسلامية	57
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لتنظيم الدولة الّإسلامية	65
المطلب الثالث: اليات الانتشار لتنظيم الدولة الاسلامية	71
الفصل الثالث: مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في السياسة الأمنية الأوروبية	73
المبحث الأوّل: التهديدات التي يشكلها تنظيم "الدولة الإسلامية" على دول الإتحاد الأوربي	74
المطلب الأوّل: كيفية انتشار الإرهاب "تنظيم الدولة الإسلامية" في أوروبا	74
المطلب الثاني: التداعيات الأمنية انتشار تنظيم الدولة الاسلامية على الأمن الأوروبي	76
المطلب الثالث:التداعيات الإنسانية والاقتصادية	81
المبحث الثاني: آليات مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في أوربا	83
المطلب الاول: آليات مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في أوربا على المستوى الداخلي	83
المطلب الثاني: آليات مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في أوربا على المستوى الخارجية	93
المبحث الثالث: تقييم السياسة الأمنية الأوربية في مكافحة "تنظيم الدولة الإسلامية".	102
المطلب الأوّل: مظاهر الاتفاق والاختلاف في سياسات الاتحاد الأوربي ودوله في مكافحة الإرهاب "تنظيم الدولة الإسلامية"	102

المطلب الثاني: حلف شمال الأطلسي يدخل في التحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش "	109
خاتمة	112
قائمة المراجع	115
الملاحق والفهرس	

فهرس الأشكال

العنوان	رقم الصفحة
الشكل رقم (01):مخطط يوضح عملية صنع القرار للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية.	**27**
الشكل رقم (02) : تطور تنظيم الدولة الإسلامية من 2002-2014م.	**61**
الشكل رقم (03): يوضح البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الاسلامية.	**70**
الشكل رقم (04) : الخاص بأبرز الهجمات الإرهابية على أوروبا.	**78**
الشكل رقم (05) : الهجمات الارهابية على أوربا (2012-2016).	**88**
الشكل رقم (06) : الدول المشاركة في التحالف الدولي ضد "داعش" ضمنها دول أوربية.	**93**

فهرس الخرائط

العنوان	رقم الصفحة
الخريطة رقم (01) : مناطق انتشار تنظيم الدولة الإسلامية.	**63**
الخريطة رقم (02) :التهديد الإرهابي في أوروبا.	**75**
الخريطة رقم (03) : فضاء شنغن الأوروبي.	**83**

ملخص:

يعتبر الاتحاد الأوربي من أبرز التجارب التكاملية التي عرفت نجاحا كبيرا في مجالات عديدة فنشاطه لا يتوقف فقط على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وإنما تطور ليشمل مجالات أخرى أكثر حساسية وحيوية ومنها المجال الأمني الذي احتل حيزا كبيرا من اهتمام الدول الأوروبية وهو ما تجسده العديد من التجارب والمبادرات التي كانت تهدف إلى بناء إطار تعاوني مستقل تكون مهمته الأساسية التصدي لكافة التهديدات التي تهدد أمن ومستقبل التكتل. وتعد في هذا الإطار السياسية الأمنية الأوروبية المشتركة من أبرز السياسات المقترحة من قبل دول الاتحاد وقد كان ظهورها تتويجا لمسيرة طويلة من المجهودات الفردية والجماعية للدول الأوروبية غير أن تعقد وخطورة الأنماط المختلف للتهديدات وخاصة بعد ظهور ما يسمى بالتهديدات الجديدة وضع هذه السياسة في وضع صعب ترجمه التباين الكبيرة في وجهات النظر فيما يتعلق بالعديد من القضايا ومنها الإرهاب.

ومنه فإن هذه الدراسة تهدف إلى محاولة رصد الأطر العامة للسياسة الأمنية الأوروبية المشتركة في مكافحة الإرهاب خاصة وذلك من خلال التركيز على تنظيم الدولة الإسلامية – داعش– بوصفه أبرز وأخطر تهديد يعيشه العالم حاليا، وهذا من أجل الوصول إلى مدى توافق السياسات الأمنية الأوربية في مكافحة التنظيم "داعش" أو تباعدها من خلال انفراد كلّ دولة بالمكافحة والمواجهة لهذا الخطر.